

وهو معرفة المتعارض لغة وشروطه وحكمه

سريته اما معنى المعارضة لغة فالمانعة على سبيل

المقابلة يقال عرض لي كذا اياي استقبلي بصديق

وسميت الموانع عوارض فركن المعارضة تقابل

المجتنبين على السواء لا منية لاحدهما فيمكن

متضادين فركن كل شيء ما يقوم به واما الشرط فاما

المحل والوقت مع تضاد الحكم مثل التحليل والتحريم

وذلك لان التضاد لا يقع في محلين لجوانب اجتماعها

مثل النكاح يوجب الحل في محل والحرمة في غيره

لا يمتنع في محل واحد  
لان التضاد لا يقع في محلين  
لجوانب اجتماعها  
مثل النكاح يوجب الحل في محل  
والحرمة في غيره



هذا هو الكتاب الذي ذكرنا وجوبها من الكتاب

وهذه الحجج التي ذكرنا وجوبها من الكتاب

والسنة لا تعارض في انفسها وضعا

وله تنقض لان ذلك من امارات العجز تعالى

الله عن ذلك وانما يقع التعارض بينها والتناقض

لجهلنا بالناسخ من المنسوخ فلا بد من بيان هذه

المجلة وهذا

التعارض ليس باصل كان الاصل في الباب طلب

ما يدفع التعارض واذا جاء العجز وجب اثبات

حكم التعارض وهذا الفصل اربعة اقسام في الاصل

هذا هو الكتاب الذي ذكرنا وجوبها من الكتاب  
وهذه الحجج التي ذكرنا وجوبها من الكتاب  
والسنة لا تعارض في انفسها وضعا  
وله تنقض لان ذلك من امارات العجز تعالى  
الله عن ذلك وانما يقع التعارض بينها والتناقض  
لجهلنا بالناسخ من المنسوخ فلا بد من بيان هذه  
المجلة وهذا  
التعارض ليس باصل كان الاصل في الباب طلب  
ما يدفع التعارض واذا جاء العجز وجب اثبات  
حكم التعارض وهذا الفصل اربعة اقسام في الاصل

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه

الصالح

على ما بين ان سلم الله وما بين قياس او فوي

رض فلا لان القياس لا يصح ناسفا و قول الصالح

على ما بينه فحل محل القياس ايضا و بيان ذلك ان القياس

اذا تعارض لم يستطع بالاعتراض ليجب العمل بالمال بل

بعد المجتهد بايهما شاء بشهادة قلبه بخلاف النص لان

تعارض النصين كان لجهلنا بالناسخ والحمل لا يصح و لعل

شرعيا الحكم شرعي وهو الاختيار فاما تعارض القياسين

فلم يقع من قبل الجمهور من كل وجه لان ذلك وضع الشرع في حق

العمل فاما في الحقيقة فلا من قبل ان الحق في المجتهدات ونع خطاه

انما هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه  
انما هو الحق الذي لا ريب فيه



واحد يصيب المجتهدين ويخطئ الاخرى الا انه

لا كان مجورا على عمله وجب التحير لا اعتبار شبهة

الخفيفة في حق نفس العمل وجب العمل بشهادة القلب

لا تدل على الضرورة باختصاص القلب بنور

الفراسة وانما يعتمد الشرح لمحمد محض بلا شبهة وان

القول بتعارض القياسين بوجوب العمل بلا دليل وهو

الحال وتعارض المجتهدين من الكتاب والسنة بوجوب العمل

بالقياس الذي هو حجة ومثلا ذلك ان السافر اذا كان

مع انما ان في احدهما ما نجس وفي الاخر طاهر

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely commentary or additional arguments related to the main text. The notes are written in various directions, some following the main text and others branching off.

هذا هو العمل الذي عليه باليمين  
لأنه ظاهر مطلق عند العجز  
حالة من غير مدعى

وهو لا بدري عمل باليمين لأنه ظاهر مطلق عند العجز

وقد وقع العجز بالتعارض فلم يقع الضرورة فلم يجز

العمل بشهادة القلب ولو كان معه ثوبان نجس ظاهر

ولا ثوب معه غيرها عمل بالتميز للضرورة الوقوع في العمل

بلا دليل وهو الحال وكذلك من اشتبهت عليه القبلة

ولا دليل معه أصلا عمل بشهادة قلبه من غير مجرد اختيار

لما قلنا إن الصواب واحد منها فلم يسقط الابتداء بل

وجب العمل بشهادة قلبه فإذا عمل بذلك لم يجز نقضه

الأبديل فوجه بوجوب نقض الأول حتى لم يجز نقض

أما الاحتياط بمنزلة ما في الأول نرجح بالعلم ولم ينقض

التحري باليقين في القبلة لأن اليقين حادث ليس

بما قض بمنزلة نص نزل بخلاف الاحتياط أو إجماع العقد

بعد إضاء حكم الاحتياط على خلافه وأما العري في المستقبل

على خلاف الأول فتوهم أن كان الحكم المطلوب به

الانتقال وجب العلم والافلا وبما إن المحتوي في القبلة

أن تبدل تحريم عليه في المستقبل لأن حكم القبلة يثبت

الانتقال من جهة الوجهة حتى انتقل من بيت المقدس

إلى المكعبة وانتقل من بين الكعبة إلى جهة ما فصل التحريم

والانتقال من جهة الوجهة حتى انتقل من بيت المقدس إلى المكعبة وانتقل من بين الكعبة إلى جهة ما فصل التحريم

دليل على خلاف الاول وكذلك في سائر المعتقدات في الشريعة

القابلة للانتقال والتعاقب وأما الذي لا يحتمل فحل ملي

فی ثوب علی تحریر طهارت حقیقتہ اور تغیر نام قبول رائے فصلی

فِي ثَوْبٍ آخَرَ عَلَى خُرْجِهِ أَنْ هَذَا هَامُ وَالْأَوَّلُ نَجِيسٌ لِحَبْرَةٍ

أصل في الثاني أنا الذي سيقن بطهارته لأنه العزى الحبيب

للمطهرة الاولى ونجاسة الثاني وهذا وصف لا يقبل

انتقال من عين الي عين فبطل العذاب ومثال القسم

الذي من القسم الرابع سور الحار والبقول

لا يلجأ لتعارضه ولم يصلح القياس سائلاً

والأخص في بيان التعارض إذ به لا بد أن يرى أن الشيء  
أشياء ما فصلت إلى قسمين

طاهر المنيح العرق كوكب عام

فما عجز الدابة عن حملها فقامت على رجلها فحملها على ظهرها فمضى بها حتى أتته

فمنهم من قالوا في السور لوانتم في تقرير الاصول لان ترجمه الخ

لا فرق الاصل يجب الى

لأنه لا يصلح لنصب الحكم ابتداءً وجب

تقريب الأصول فقبل أن الماء عرف

ظاهر فلا يصير نجسا بالتعارض

فقلنا أن سور الحمار ظاهر وهو

منصوص في غير موضع وكذلك

عرفه وابن الأثير ولم ينزل الحديث

بأنه عند التعارض وجب ضم النعم

اليد فستبي سكرًا لما قلنا لأنه يعني به

الجهل وكذلك الجواب في الحاشي السك

عند ذلك الجواب المذكور في سور الحمار فغير أن أصول العمل الاختيار  
ولم يوجد فيه ما يوجب الاستقلال في الجواب في الحاشي السك أيضًا وهو الشخص الذي لا يملكه والنساء  
الذين في البعض فغير أن أصول العمل اختياره في موضع يجعل بينه المذكورة في بعض الأحكام ويؤثر  
ليس ثابتًا قبله فلا يستلزم الاستقلالية في الرجال ويقدم على النساء في الصلوة اختياره

والتعاضد في حق بين المجلدين لجهل المجلد الذي عينه عند الاقتراع وحدهم  
شرها فلو جعل اليه ذلك كان له اثبات صفة الحقبة عن مجلد الجهر بمجلد  
المنصين لما ثبت بناء على الجهل بالناحية لم يثبت له الحق والحق

وذلك جوابهم في المفقود ومثال ما قلنا من الفرق بين

يُحْتَمَلُ الْمَعَارِضَةُ وَيُنِي مَا لَا يَحْتَمِلُهَا أَيْضًا الطَّلَاقُ وَالْعِتَادُ

ففي محل مبهم يوجب الاختيار لاثراء وراء الإبهام محلا يحتمل

التصرف نصح الملك فيه دليل على الولاية الاختيار وإذا

طلق عنه ثم نسى لم يجب الخيار بالجهل وإذا عرفت

رکن المعارضه و شرطها و جب ان بتنی علیه کفنه

مخلص عن العارضة على سبيل العدم من الاصل

وذلك خمسة أوجه من قبل نفس الخ ومن قبل الحكم

ومن قبل الحال ومن قبل الزمان صرحا ومن قبل الزمان

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع

اثبات في نفس الحق فان لا يعتقد الدليلان فلا يقوم

المعارضه مثل الحكم بعرضه الجمل او المشابهه من

الكتاب او المشهور من السنة بعرضه حصر الواحد لان

كنها اعتزال الدليلين وامثلة هذا كثيرة لا تحصى

وام الحكم فان الثابت بها اذا اختلف عند التحقير

سقط التعارض مثل قوله تعالى ولكن يواخذكم

بما كنتم تقولونكم والمراذبه الغوس وقال لا يواخذكم الله

باللغو في ايمانكم ولكن يواخذكم بما عقدتم الایمان

والغوس داخل في هذا الاغولان المواخذة المبنية

6

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع

الامانة في دار الجزاء والمواخاة النفية مقدرة

مطلقة وهي في دار الجزاء والمواخاة النفية مقدرة

اي كالملة اما الواخاة النفية

بل لا ابتلاء فضع الجمع وبطل التدافع فلا يصح ان يحمل

البعض على البعض ومثله كثير ولا الحاله فقل قول الله

تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن بالتحقيق ومعناه انقطع

الدم والتسديد قربي ومعناه لا اغتسال هي معصية

متضادان ظاهر الا ان ياتي ان الحيض لا يجوز ان يمس الي

الاغتسال مع امتناعه الي انقطاع الدم لان امتناعه

الغاية واقتصاره دونها معاخذان لكن التعارض

يرتفع باختلاف الماهين انه يحمل الانقطاع على العشرة

ومثاله

اي مثله ما يات في التدافع

الواحدة بالغاية

الواحدة بالغاية

الواحدة بالغاية

الواحدة بالغاية

الواحدة بالغاية



إِلَى الْاغتسالِ لِمَا فِيهِ مِنْ بَطْلَانِ التَّقْدِيرِ وَبِحُجْلِ الْاغتسالِ

عليها دون مدة الانقطاع والشاهد ان ذلك هو المفتق

إلى الاختصاص في عدمه المعارض وكذا الكفوفه تم ومسمو

و سكر و لعلكم بالحفص و النصيب معارضه ظاهر فانا

حَسْبُكَ النَّصْرُ عَلَيْهِمُ الْغَدَمِينَ وَالْخَفْضُ عَلَيَّ دَالٍ

الاستنار الحفن لم يثبت التعارض وهم ذلكان

الباراقه مقام شدة القدم فصار مسح به من غسل القدم

هذا بيان لصحة الاستعارة

153

التعارض فيكون اخرها ناسخا وذلك مثل قول ابن

رض في المتوفي عنها زوجها اذا كانت حاملا انها

بوضع الحمل وقال من شاء باهله ان سورة النساء القطر

واولات الاحمال اجلهن نزلت بعد التي في سورة البقرة

واراد به قوله تعالى والذين يتوفون منكم المائة فكان ذلك

الذي ثبت علي من قال بابعدا لاجلين واما التي ثبتت دلالة فنزل

النصين تعارضا في الخطر والاباحة ان الخطر جعل

ناسخا دلالة لانا علم انها وجد في زه ابن ولو كان الخطر

اولا لكان ناسخا للمبيح ثم كان المبيح ناسخا لمبتكره

الشيخ

وإذا تقدم البيع الحاضر يتكرر وكان المتبقي أولى

نعماني، علوق من جعل الاباء اصلا ولسنا نقول هذا

في أصل الوضع لأن البسم يتكو أسدي في شيء من الزمان

انما هذا بناء على ان الفتنة قبل سريقتنا واذلك مثل ما روي

عن النبي عليه السلام انه حرم القصب وروى انه اباحه

لحوم الخمر وري انه اياها و كذلك الضعف و يا بحري بحري

ذلك انا جعل الحاضرنا سماعا واختلف مشايخنا فيما اذا

نصان احدهما نبت والآخران في ميق على الامر الاول

فقال الكرخي مع المشتبه اوي وفاة عيسى بن ابيان مع بني عمار

وقد اختلفت على اصحابنا المتقدمين في هذا الباب فقلت

ان النبي واغتفت وزوجها حر وهذا مثبت وروى انما اغتفت

وزوجها عبد وهذا مبني على الامر الاول واصحابنا اختلفوا

بالمثبت وروى ان النبي عليه السلام تزوج بيمته وهو حال

بسف وروى انه تزوجها وهو محرم وانفتحت الروايات

ان النكاح لم يكن في الحال الاصلية انا اختلفت في الحال العترة

على الاحكام فجعل اصحابنا العمل بالناس في ابي من العمل

وروى ان النبي عليه السلام رد بنته زينب رضي الله عنها علي

زوجها بنكاح جديد وروى انه ردها بالنكاح الاول

وهذا ان قال انه مبني على الامر الاول

وهذا ما ثبت لانه مبني على امر عاصم

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة  
الشيخ الفاضل في نسخة

واما ما بناه على فيه بالمشقة والى في كتاب الاستحسان

في طعام او ضرب اخر جمل محرمته والخبر كله او بعضها

ونجاسته واستوي الخبران عند السامع ان الطهارة

ولم يعمل بالمشقة والى في الجرح والتعديل اذا تعارضا

9

ان الجرح اولى وهو المشقة ولما اختلف علمهم لم يكن بد

من اهل جامع وذلك ان نقول ان التقوى لا يخلو من اقل

اما ان يكون ما يعرف بدليله او لا يعرف او يشبه حاله فان

كان من جنس ما يعرف بدليله كان مثل الاثبات وذلك ان

ما قال محمد بن في السير الكبير في رجل ادعت عليه امرته

انها سمعته يقول المسيح ابن الله فقال الزوج انها قد  
 خلا من  
 عبوسه

خبر مسعود  
حالا من

جبر سقونیو

المسيح ابن الله قول النصارى او قالت النصارى المسيح

ابن الله كنهم لم تسمع الزيادة فالقول قوله فان شهد شاهدان

انا سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم نسمع منه غير ذلك

ولاندري اقل غير ذلك ام لا لم يقبل الشهادة وكان القول

١١ : اذ قال قال الشايعان شهد انه قال ذلكم

عليه السلام  
الحجرات الموقوتة  
عنه الصوفى  
على الاستعداد  
لأخبارات الفقه  
نظام عبادي

غير ذلك فبنت الشهادة ودفعت انقرة ولداك في

إذا ادعى الزوج الاستثناء فقد قبلت الشهادة على

بعض النفي لأننا نفى طريق العلم به فاهرو ذلك

کلام انتکلم انما سمع عيانا في محيط العلم بانما زاد عليه  
شياء اولم يزد لنا انما لا يسمع فليس بكلام لکنه دلالة  
فان وضع طرفة العلم به وظهر صار مثل الاثبات واما  
مالا اريد لا حاشية العلمية فانه لا يتقبل فيه خبر الجبر في

الاثبات مثل التركيبة لان الداعي الى المتكينة في الحقيقة هو  
ان لم يقف التركيبة منه على مجموع شهادته وقيل ان يقف  
حال السري امر فقه في التركيبة والمخرج يعتمد الحقيقة

10

فصار دلي وان كان امر ايسر منه حلة فيجوز ان يعرف  
وتجوز ان يعتمد الخبر فيه ظاهر الحال وجب السؤال والنامل

في حال النجس فان شئت انه يفي على ظاهر الحال لم يقبل خبر

لانه اعتمد على المسححة واما يشارك فيه السامع واذ الفرض

دليل العرفه حتى وقف عليه كان مثل المنبت في النجاس

فحديث تكاح مبني من القسم الذي يعرف بدليله لان قيام

الاحرام يدل عليه احوال طاهرة من المحرم فصار مثل

في العرفه فوقع المعالجة فوجب الصبر اليها من

اسباب النجس في الرواة دون ما يستقطبه النجاس

في نفس الحجة وهما ان يجعل رواية من اختص بالضبط

والانفاذ اولى وهو رواية ابن عباس رضي الله

Handwritten marginal notes in Arabic script, including phrases like 'في حال النجس', 'لانه اعتمد', 'دليل العرفه', 'فحديث تكاح', 'الاحرام يدل', 'في العرفه', 'اسباب النجس', 'في نفس الحجة', 'والانفاذ اولى'.



الله ترفعها وهو محرم لله فسر القصة فصا وبي

رواي يزيد بن الاصم لانه لا يبعد في الضبط والاعتدال

وحديثه يرفق وزينب من القسم الذي لا يعرف النبات

عليها ظاهر الحال فصا النبات اولى ومسله الماء

والشراب من جنس يعرف ببلبله لا ينطهر الماء

استقصى المعرفة في العلم به مثل الجحاسة وكذا الطعام

والشراب واللحم ولما استويا وجبا التزجيع بالاصل

لا يصلح عنه فصل من تحا ومن الناس من رجع بفضل

الرواة واستند بما قال محمد بن يحيى في مسائل الطعام والشراب

الماء

11

ان قول الاثنى اولى ولان القلب شهد لذلك بحرية في

المصدق اليه ان هذا خلاف السلف فانهم لم يتزوجوا

بزيادة العدد وكذلك لا يجب الترجيح بالزكوة وزوجته

في باب رواية الاخبار ولكنهم لم يسلموا هذا الا في الافراد

فاما في العدد فان خبر الحسن اولى وكذلك رواية الزبير

كافي مسلمة اليه ان هذا متروك باجماع السلف

وهذه الحجج بحملتها يحميها هذا البيان فوجب الحاقه بهذا

البيان في كلام العرب

وهذا

عما اظهر وقد يستعمل في الظهور قال الله تعالى علمه

وهذا بيان للناس وقال ثم ان علينا بيان والمراد

كله الاظهار والفصل وقد يستعمل هذا مجاوز وغير

مجاوز والمراد به في هذا الباب عند المظهرين

ومنه قول النبي عليه السلام ان من البيان لسحر

للاظهار والبيان على خمسة اوجه بيان تقري وبيان

وبيان تغيير وبيان تبديل وبيان ضرورة وفي خمسة

اما بيان التقري فتفسيره ان كل حقيقة جمل المجاز

او عام جمل الخصوص اذ الحق به ما يقطع على احتمال

كان بيان تقري وذلك مثل قول الله تعالى فسيقول الله

12

أب اسم الجمع كان عاماً يحتمل الغضوب فقرره بذكر الكل

ومثله قوله تم ولا طائر يطير بجناحيه وذلك لأن

الرجل لا امرأة أنت طالق وقال غيبته به الطلاق

النكاح وإذا قال لعبد أنت حر قال غيبته به العتق

عن الرق والملك وهذا البيان يصح مع ولا ومفصولا

لما قلنا أنه مقرر وأما بيان التفسير فبيان المحرق

على قوله عز وجل واقموا الصلوة وأتوا الزكاة والسر

والسارقة ونحو ذلك لم يحكم البيان بالسنة وذلك لأن

قول الرجل لا امرأة أنت بانيك إذا قال غيبته به الطلاق

أب اسم الجمع كان عاماً يحتمل الغضوب فقرره بذكر الكل  
ومثله قوله تم ولا طائر يطير بجناحيه وذلك لأن  
الرجل لا امرأة أنت طالق وقال غيبته به الطلاق  
النكاح وإذا قال لعبد أنت حر قال غيبته به العتق  
عن الرق والملك وهذا البيان يصح مع ولا ومفصولا  
لما قلنا أنه مقرر وأما بيان التفسير فبيان المحرق  
على قوله عز وجل واقموا الصلوة وأتوا الزكاة والسر  
والسارقة ونحو ذلك لم يحكم البيان بالسنة وذلك لأن  
قول الرجل لا امرأة أنت بانيك إذا قال غيبته به الطلاق

البيان

وكذلك في سائر الكتابات ولعلنا على الغادر

13

نفرد بمختلفة فان بيانه بيان تفسير ويصح هذا

البيان

ومنفصلا عن هذا مذهب واضح لا يصح بنا حتى جعلنا

علينا

في الكتابات كلها مقبولا وان فصل قال الله ثم ان

القلب

بيانه ونم للتراخي وهذا لان الخطاب بالجمهور يصح لعقد

وعلى حقيقة المراد به على انتظار البيان الا ترى ان ابتداء

القلب بالمشابه للعزم على حقيقة المراد به صحيح في الكتاب

الابتداء

والمسته مع عدم انتظار البيان فهذا اولى واوضح

بحسن القول بالتراخي واختلفوا في خصوص العموم

الخصوص

فقال اصحابنا رحمهم الله لا يقع الخصم متراجعا قال

يجوز متصلا ومتراجعا وقد قال علماءنا رحمهم الله فيمن

هذا الحاتم لغتان وبفضه لاخر موصولا ان الثاني يكون

لا اول فيكون الفصل الثاني اذا فصل لم يكن خصما

معارض فيكون الفصل بينهما وهذا فرع لما مر ان الع

عندنا مثل الخصم في اجاب الحاكم قطعاً ولو اختلف الخصم

متراجعا لما اوجب الحاكم قطعاً مثل العام الذي يجفه

وعندهما سواء ولا يوجب واحد منهما الحاكم قطعاً بخلاف

الخصم على امر ونفس هذا باختلاف في حكم البيان

الخصم على امر ونفس هذا باختلاف في حكم البيان

الخصم على امر ونفس هذا باختلاف في حكم البيان

الخصم على امر ونفس هذا باختلاف في حكم البيان

هذا هو الحق في كل وقت  
والحق في كل وقت  
والحق في كل وقت

بل ما كان بيانا محضا مع القول فيه التراخي لان البيان

المعبر عن شرط عمل موصوف بالاجال والاستقلال ولا يجب

مع الاجال والاستقلال فيجوز القول بتراخي البيان

الاستقلال بالعقد موقف بالافعل مع ذلك اذ هو وحده

والبرهان خالصا لغيره او بتدليله بمثل القول

بالتراخي بالاجماع على ما بين ان شاء الله تعالى وانما الاختلاف

ان خصوص دليل النعم بيان او تغيير فعندنا هو تغيير

القطع الى الاحتمال فتعبد بالوصل مثل الشرط والاستثناء

منفصلا  
وعندها ليس بتغيير لما قلنا بل هو تقرير فص موصولا

هذا هو الحق في كل وقت  
والحق في كل وقت  
والحق في كل وقت

هذا هو الحق في كل وقت  
والحق في كل وقت  
والحق في كل وقت

الانبياء انه يبق على اصله في الاجاب وقد استدل في هذا الباب

العام  
اي اصل العام او  
اصل الساتع

بنصوص احتجنا الي بيان تاويلها منها ان بيان بقر في

رفع مترخبا وهذا عندنا نقيد المطلق ويزاد على النص

فكان نسما فضع مترخبا لما بين في باب ان ساء الله

واحتج بقوله في قصة نوح عليه السلام فاسلك فيها من كل

زوجين اثنين واحدا ان الاهل عام لخصه خصوص مترخ

انه ليس من اهلك والجواب ان البيان كان متصلا به بقوله

المان سيق عليه القول وذلك هو ما سبق من

اهلك الكفار وكان ابنه منهم ولانه لا اهل لهم ينسوا

المان سيق عليه القول وذلك هو ما سبق من

اهلك الكفار وكان ابنه منهم ولانه لا اهل لهم ينسوا

اهلك الكفار وكان ابنه منهم ولانه لا اهل لهم ينسوا

اهلك الكفار وكان ابنه منهم ولانه لا اهل لهم ينسوا

اهلك الكفار وكان ابنه منهم ولانه لا اهل لهم ينسوا

اهلك الكفار وكان ابنه منهم ولانه لا اهل لهم ينسوا

اهلك الكفار وكان ابنه منهم ولانه لا اهل لهم ينسوا

اهلك الكفار وكان ابنه منهم ولانه لا اهل لهم ينسوا

اهلك الكفار وكان ابنه منهم ولانه لا اهل لهم ينسوا

اهلك الكفار وكان ابنه منهم ولانه لا اهل لهم ينسوا

اهلك الكفار وكان ابنه منهم ولانه لا اهل لهم ينسوا



وكان الرسول من اهل البيت  
الذين هم على الحق والهدى  
والذين هم على الهدى والهدى  
والذين هم على الهدى والهدى  
والذين هم على الهدى والهدى

لأن الله اهل البيت اتبعهم وأمن بهم فيكون اهل

بيت الله لا اهل نسيه الا الذين جاء عليهم السلام قال في اهل

اذا بعثت اهل البيت كان دعاء الى الامان فلما انزل الله

الاية الكبرى حسنة به وامتدحوه وجاهروا في عليه قوله

فلما وضع امره اعرض عنه وسلم للعذاب وهذا ما في

معاملات الرسل عليهم السلام بناء على العلم البشري الى

ان ينزل الوحي كما قال الله تعالى وما كانت استغفار ابراهيم

الا عند موعدة وعدها اياه فلما اتين له انه عده وانتهى

واخرج بنوه ثم انكم وانتم بعد من دون الله فحسبهم

وكان الرسل الاصنام دونهم والاصنام عليهم السلام والما بين  
فما بين من كان في البيت سفت ثم ما بين الحسن والبيضا  
معدلة ما بين من كان في البيت سفت ثم ما بين الحسن والبيضا  
الاصنام الحسن والما بين من كان في البيت سفت ثم ما بين الحسن والبيضا

قال المستغفار في البيت سفت ثم ما بين الحسن والبيضا  
فما بين من كان في البيت سفت ثم ما بين الحسن والبيضا  
الاصنام الحسن والما بين من كان في البيت سفت ثم ما بين الحسن والبيضا

ثم لحقه الخصم بقوله ان الذين سبقتم لهم منكم

عن الاول وهذا الاستطال باطل عندنا لان صدر الآية

لم يكن متناولا للعيسى والملائكة عليهم السلام لان كلمة

لذوات غير العقلاء لكنهم كانوا متعنتين فزاد في

اعراض عن تعنتهم واخرج بقوله انما هلكوا اهل هذه

وهذا عام خصصه الى الوط متراجيا وهذا ايضا غير

صحيح لان البسائر كان متصلا به اما في هذه الآية فلا

قال ان اهلها كانوا ظالمين وذلك استثناء واضح

وقال في غير هذه الآية الا الى الوط لم يعم اجمعين لما

الاستثناء المستطال بان كان قوم لان الغم  
ومقتضى ان لا يعمهم لانهم لم يعمهم  
كما قال في قوله ولا يعمهم  
الا الى الوط لانهم لم يعمهم

الاستثناء المستطال بان كان قوم لان الغم  
ومقتضى ان لا يعمهم لانهم لم يعمهم  
كما قال في قوله ولا يعمهم  
الا الى الوط لانهم لم يعمهم

عظم النجاة او خروا من ان يكون العذاب عاماً وذلك قيل

قوله ثم ربنا كيف يحيى الموتى و اخرجنا من الدنيا و على

ولذي القربى أنه خصه ببعض قرابة النبي عليه السلام

حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قصة عثمان وحبيرين

رضي الله عنها وهذا عندنا من قبل بيان المجلد لأن القرية

فكان الحديث بياناً له أن المراد به قري العنقة لا قري القرية

واجبال ان القرى يتناول غير النسب ويتناول وجها

## الفصل الثاني من كتاب مختلف

بيان التغير نوعا من التعريف بالذات

بيان التغيير نوعاً من التعليق بالشروط والاستثناء وإنما

يصح ذلك موصولا لا يصح منفصلا على هذا الوجه الفصح

وَأَمَّا سَيِّدَاهُ هَذَا الْأَسْمَاءُ سَارَةَ إِلَى أَنْ تَكُونَ وَاحِدَةً مِنْهَا وَذَلِكَ

ان قول القائل انت حر بعد علة للعنف ينول بمنزلة

وضع الشيء في محل بقرينه فاذا حال الشرط بينه وبين

فتعلق به بطل ان يكون ايفاعا لانه الشيء الواحد لا يكون

مستقر في محله ومعلقا مع ذلك فصار السرط مغتما له

من هذا الوجه ولكنه سان مؤذ لك لان حد السان

أبتداء وجوده، وأما النسخ بعد الحد فليس

١٧٧

1992

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

بيان وما كان التعليق بالشرط لا يتناول وقوع غيره

17

والكلام كان محتملا لثلاثة أحوال التكلم بالعلية وتأخيرها

مثل السبع بالخيار وغيره من هذه الأبيات فاستدل على هذين أو

فسمي بيان تبغير وكذلك الاستثناء بغير الكلام لأن قول

لأن على العدم اسم علم لذلك العدد بالتحمل غيره فلا

قال الإحصائية كان تبغير لبعضه الآخر أن التعليق

والاستثناء أوضح كذا واحد منها مترجما كان ناسخا ولكنه

تصل مع بعض الكلام لأن رفعه بعد التوقف فكان بيان

فسمي بيان التبغير ومنزلة الاستثناء من منزلة التعليق

فسمي بيان  
فسمي بيان

وذكر في التعليق أن قول الإحصائية  
لأنه يتردد البعض من جهة وقوعه  
فسمي بيان



بيان وما كان التعليق بالشروط لا يتدنى وقوعه غير

والكلام كان محتملا لغيره لان التكلم بالعلية وانما حكم لها جبر

مثل البيع بالخيار وغيره سمي هذا بيانا في شتمل على هذين القولين

فسمي بيان تعبيرا ولذلك الاستثناء مغير للكلام لان قول

لان ان على الفاعل اسم علم لهذا العدة لا يحتمل غيره فاذا

قال لا احسبانه كان تغييرا لبعضه الا ترى ان التعليق

والاستثناء الواضح كل واحد منهما متراجعا كان سجا وكنه

اتصل مع بعض التكلم لان رفع بعد الوجود فكان بيانا

فسمي بيان التغيير ومنزلة الاستثناء مثل منزلة التعليق

بالتشديد

فسمي بيان التغيير ومنزلة الاستثناء مثل منزلة التعليق

بالتشديد

فسمي بيان التغيير ومنزلة الاستثناء مثل منزلة التعليق

لأن الاستثناء يمنع انعقاد التكلم إيجاباً في بعض الجملة

والتعليق يمنع الانعقاد لاحد الطرفين أصلاً وهو الإيجاب

ويبقى الثاني وهو اللاحقة فلا بد أن تكون قسماً واحداً وكان من باب

التغير دون التبديل واختلفوا في كيفية عمل كل واحد منهما

أصحابنا رحمهم الله الاستثناء يمنع التكلم بحكمه بقدر المستثنى

تكلماً بالباقي بعده وقال الشافعي الاستثناء يمنع الحكم

المعارض من دليل الخصم كما اختلفوا في التعليق على

ما سبق ذكره وقد دل على هذا الأصل ما سبق

تقدير قول الرب المفضل على الفادحة الإمامية لفظاً

على



على سعيه وعند الأمانة فأمرها ليست على وبيان ذلك أنه

فَوَيْلٌ لِلَّهِ الَّذِينَ يَنْتَهِوا عَنِ الْإِذْنِ بَأْوَالِ الْفَارِغِينَ

شهادتهم فلو سلمه اليه لوزن غفراسين في ذلك القول

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ

معناه يقول يا ربنا يسوع المسيح اشفع عنكم الكلام عا في القليل

الاستثناء أعني في الجملة خاصة ونعم في دليل القدر

لا ينعقد مثل دليل الخصم في العام وذلك ما فيه من الجان

او یسوع الذي يرد عند الناح ههنا ليه افر ليه

وهو مشتق من لفظ العود فيقال العود الى المعاد

من الألف قدر فتمت لأن دليل المعارضة يجب العمل على

الامكان وذلك يمكن في القيمة واحتج في المسئلة بالاجماع

وذلك بالدليل المعقول أما الاول فانه اهل اللغة

على ان الاستثناء من الاثبات نفى ومن النفي اثبات وهذا

علي ان الاستثناء حكم اوضاع لم يعارض به حكم المستثنى

وما الثاني فلان كلمة التوحيد لا اله الا الله ومعها لا شئ

للمتوحيد ومعناه النفي والاثبات فلو كان تكلم بالباطني كان

نفيا لغيره لا البناء الصحيح لما كانت كلمة التوحيد

١٥٠  
 ١٤٩  
 ١٤٨  
 ١٤٧  
 ١٤٦  
 ١٤٥  
 ١٤٤  
 ١٤٣  
 ١٤٢  
 ١٤١  
 ١٤٠  
 ١٣٩  
 ١٣٨  
 ١٣٧  
 ١٣٦  
 ١٣٥  
 ١٣٤  
 ١٣٣  
 ١٣٢  
 ١٣١  
 ١٣٠  
 ١٢٩  
 ١٢٨  
 ١٢٧  
 ١٢٦  
 ١٢٥  
 ١٢٤  
 ١٢٣  
 ١٢٢  
 ١٢١  
 ١٢٠  
 ١١٩  
 ١١٨  
 ١١٧  
 ١١٦  
 ١١٥  
 ١١٤  
 ١١٣  
 ١١٢  
 ١١١  
 ١١٠  
 ١٠٩  
 ١٠٨  
 ١٠٧  
 ١٠٦  
 ١٠٥  
 ١٠٤  
 ١٠٣  
 ١٠٢  
 ١٠١  
 ١٠٠  
 ٩٩  
 ٩٨  
 ٩٧  
 ٩٦  
 ٩٥  
 ٩٤  
 ٩٣  
 ٩٢  
 ٩١  
 ٩٠  
 ٨٩  
 ٨٨  
 ٨٧  
 ٨٦  
 ٨٥  
 ٨٤  
 ٨٣  
 ٨٢  
 ٨١  
 ٨٠  
 ٧٩  
 ٧٨  
 ٧٧  
 ٧٦  
 ٧٥  
 ٧٤  
 ٧٣  
 ٧٢  
 ٧١  
 ٧٠  
 ٦٩  
 ٦٨  
 ٦٧  
 ٦٦  
 ٦٥  
 ٦٤  
 ٦٣  
 ٦٢  
 ٦١  
 ٦٠  
 ٥٩  
 ٥٨  
 ٥٧  
 ٥٦  
 ٥٥  
 ٥٤  
 ٥٣  
 ٥٢  
 ٥١  
 ٥٠  
 ٤٩  
 ٤٨  
 ٤٧  
 ٤٦  
 ٤٥  
 ٤٤  
 ٤٣  
 ٤٢  
 ٤١  
 ٤٠  
 ٣٩  
 ٣٨  
 ٣٧  
 ٣٦  
 ٣٥  
 ٣٤  
 ٣٣  
 ٣٢  
 ٣١  
 ٣٠  
 ٢٩  
 ٢٨  
 ٢٧  
 ٢٦  
 ٢٥  
 ٢٤  
 ٢٣  
 ٢٢  
 ٢١  
 ٢٠  
 ١٩  
 ١٨  
 ١٧  
 ١٦  
 ١٥  
 ١٤  
 ١٣  
 ١٢  
 ١١  
 ١٠  
 ٩  
 ٨  
 ٧  
 ٦  
 ٥  
 ٤  
 ٣  
 ٢  
 ١  
 ٠

*[The page contains faint, illegible markings and bleed-through from the reverse side.]*

هذا الكلام على ما هو عليه في الأصل لا على تقدير  
 قيل المصنف ودعا إلى أن يثبت الأصل من الاستدلال على  
 فانه لا يثبت عليه صحة القول بالعدم فتدبر الحزب في حق وجوده  
 الذي لا يثبت عليه صحة القول بالعدم فتدبر الحزب في حق وجوده  
 يصح التفتيش في ما هو عليه ومعلوم انما لا لا يثبت عليه  
 يمكن مرجع التوحيد إلى تكملة باقي بعد الشيا والى ما هو عليه  
 قلنا انما هو الاستدلال على الاصل على ان كان معنى الـ

100

100

الحمد لله فانه الله ولا نك لا عالم الا الذي في ذاته عالم واما الثالث

فانا نجعل الاستثناء لا يرفع النكاح بقدره من صدر الكلام

بقي النكاح صبغة بقي حكمه فلا سبيل الى رفع النكاح بقدره

المعارضة بحكمه فامتناع الحكم مع قيام النكاح سابع واما

النكاح مع وجوده فلا يعقل واحتج اصحابنا بالحكم بالنص

والاجماع والدليل المعقول ايضا ان النص فقولونه فليت

فيهم الف سنة الى خمسين عملا وسقوط الحكم بطريق

المعارضة في الاجاب يكون لاني لا اخذ ببقاء النكاح بحكمه

في اجرا بقبل الامتناع بانه واما الاجماع فقد قال اهل اللغة

19

فأهله ان الاستثناء استخراج وتكلم بالباقي بعد الاستثناء

واذا ثبت الوجدان وجب الجمع بينهما فقلنا ان الاستثناء

وتكلم بالباقي بوضعه واثبت ونفي باساره على ما بين

الله تعالى وما الدليل للعقول فوجوه احدها ان يمنع الحكم

بطريق المعارضة يستوي فيه البعض والكل كالنسخ والباقي

ان دليل المعارضة ما يستقل بنفسه مثل دليل المحصور

الاستثناء فظ لا يستقل بنفسه انما يتم بما قبله فانه يصح

لكنه لا كان لا يجوز الحكم ببعض الجملة حتى يتم كمالها

ببعض الكلمة حتى يتم في آخر وقف اول الكلام على آخر

بعض الكلمة حتى يتم في آخر وقف اول الكلام على آخر

بعض الكلمة حتى يتم في آخر وقف اول الكلام على آخر

بعض الكلمة حتى يتم في آخر وقف اول الكلام على آخر

حتى يتبين باخه المزاد اول وعندها لا يزال مدعيا

وَالثَّالِثُ أَنْصَرُّهُ قُلُوبًا وَبَيِّنَ دَلِيلًا أَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ قُلُوبَنَا

اصلا ولا انعقادا حكمه اصلا سابع مثل الاستماع بالقرار

الاجراء مثل طاق الصبر اعتاقه وانما السان في الترحم

وبما أنه إذا الاستثناء لم يجرع مع العارض في الحكم بقي النكاح

فَكَرِهَ فِي صَدْرِ الْعُلَامِ أَنْ يَبْقَى فِي الْمَدِينَةِ الْبَعْضُ وَالْأَكْثَرُ

حكما لكل النظم بصدور الانزى انه الالف اسمع لانيق على

واللايتمه لا يجوز أن يسمى نسماية الذئب بخلاف دليل النص

لأنه إذا عارض الموم في بعض في الحكم المطلوب، دليل

ثابتاً بذلك الاسم بعينه صالحاً لأن يثبت به كاسم المركب

خصوصاً من نوع كان الاسم واقفاً على الباقي بالاختلاف

أن العام إذا كان كلمة فرداً واسم جنس صرح بالخصوص

شأنه بالفرد وإذا كان صيغة جمع انتهى بالخصوص

لا غير فذلك بطلان يكون معارضاً لجعلها بالباقي بحقيقة

وصيغته وكان طريقاً في اللغة بطولاً وبفصر

الاجاب والنفي بإشارة بيانه ان الاستثناء بمنزلة الغايه

للمستثنى منها لا ترتب ان الاولى ينتهي به وهذا انما استثناء

يدخل على نفي اثبات والاثبات بالعدم ينتهي بالعدم

بانهي وان كان الوجود غاية للاول والعدم غاية لم يكن له

من ابدات الغاية لتناهي الاول وهذا ثبت لغة فكون

صدر الكلام الا ان الاول ثابت فصدر وعده الا فكان

ولذلك اختبر في كنه التوحيد لا اله الا الله يكون له انبأ

اشاره والنفي فصل الا في الاصل في التوحيد تصديق القلب

فاختبر البيان الاشاره والله اعلم والاستثناء نون

متصل ومنقطع اما المتصل فهو الاصل وتفسيره ما ذكرنا

واما المنفصل فالابصح استخرج من الاول الا ان الفصل

ابتناوله فجعل مبتدأ بموز قال الله تعالى وان يريد ولي

الارب العالمين ايمان رب العالمين وكذلك لا يسعونا فيها

لغوا وقوله الا الذين تابوا استثناء منقطع لان التائبين

غير داخلين في صدر الكلام فكان معناه لا ان يتوبوا

بالحال بل ان يتوبوا قبل الموت واولئك

هم المفسدون بكل حال الحال الثبوتية وكذلك قوله

يعنون استثناء حال وكذلك قوله عليه السلام لا سوء

سواء استثناء حال فيكون صدر الكلام عاما في المحال

وذلك لا يصلح الا في المقدر وانفق اصحابنا رحمهم الله

قول الرجل لفلان علي الف درهم المذنب استثناء منقطع

منقطع

منقطع

منقطع

منقطع

منقطع



الالف

لأن استخرج البصر فجعل انما يستلزم وفيه اليوناني

والا اذا استثنى المقدم من خلافه فليس قد قال اليوناني

وابو يوسف رحمه الله هو صحيح وقال الخنجر ليس صحيح

لما قلنا من الاصل وجعل استثناء منقطعاً فليس ينقص

الالف شيئا وقال ابو حنيفة وابو يوسف مع المقدرات

جنس واحد في المعنى لانها تصح هنا ولكن الصور مختلفة

فصح الاستثناء في المعنى وقد قلنا ان الاستثناء ينظم بالبناء

معنى للصورة واذا صح الاستخراج من طريق المعنى فالحق

في القدر المستثنى تسمية الدرهم بلا معنى وذلك هو معنى

من الالف بغير تسمية الدرهم بلا معنى

غير ان يكون لالاف المقدار من الدرهم

من المقدار من الالف

من الالف بغير تسمية الدرهم بلا معنى  
غير ان يكون لالاف المقدار من الدرهم  
من المقدار من الالف

حقيقة الاستثناء فلذلك بطل قدر من الاول بخلاف

اليس بغير من الاموال لانه المعنى مختلف فلم يصح استخراج

والله اعلم وعلى هذا الاصل فلنا ثبت قال لفلان على كذا

ودعيته انه يصح موصولا لانه بيان مغير لان الدرهم يصح

ان يكون عليه حفظ الا انه تغير الحقيقة فصح موصولا

قاله رجل اسلمت الي عشرة دراهم في كذا لكني افضها او

اسلفتي واقرضني او اعطيني ففي هذا كله يصدق

الوصل استحبنا لان حقيقة هذه العبارات التسليم

وقد تحمل العقد فصار النقل الى العقد بياناً مغيباً

التي يافه عارضه وعيب فلا يحتمل طاف الاسم بل يكون

والله اعلم بالصواب

كدعوى الاجل في الدين ودعوى الجاني في البيع واذا  
لان الاجل عارضه

قال لفلان على الف درهم من ثمن جانيه باعنيها لك

لم اقبضها لم يصدق عندا بخلافه اذا كلفه القلم

في قوله لم اقبضها وصدة في الحقة او كلفه في الحقة وادعي

وقالا ان صدة في الحقة صدق وان فصل لانه اذا فصل

فيها ثبت البيع فيقبل قول المشتري انه لم يقبض على

الدعي البتة وان كلفه فيها صدق اذا وصل لان هذا

بيان مغير من قبل ان الاصل في البيع وجوب المطالبة

بالثمن وقد جبه الثمن غير مطالب به بان يكون

غير مقبوض فصار قوله غير الجمل اقبضا معبرا للاصل

ولا كان كون البيع غير مقبوض احدى محذباته لان الجمل

كان بيانا مقبولا فصح موصولا ولا يحسنه فرض ان هذا

رجوع وليس بيان لان عيوب التي مقابلها جميعا لا يفر

ان دلالة قبضه والنايب الدلالة مثل النابض بالصرح

فادرجع لم يصح وهذا نص بطول خرجه وعلى هذا الاصل

ايداع الشيء الذي يعقل قال ابو يوسف في هذا الباب

لان اتيان البدو والتسليط وان الاستخفاف وغيره

نص على ايداع كان مستثنا والاستثناء من الحكم بطريق

24

فانما مستثنى من الحكم  
ما استثنى من الحكم بطريق

انما يعقل  
انما يعقل

على نفسه فلا يبطل لعدم الولاية بل لا يثبت الاستثناء

ثم لا ينعى الاستحفاظ لعدم الولاية على الصبي

وقال ابو حنيفة ومحمد بن ليس هذا من باب الاستثناء

للتسليط فعمل يبرئ من التسليط فلا يصح استثناء ما

الاستحفاظ منه والفعل مطلق لا عام والمستثنى

خلاف جنس فيصير ذلك من باب المعارضة فلا يثبت

نصحه من باب المعارضة ولم يوجد نصا هذا مثل قول

في الاستثناء وعلى هذا الاصل قال اصحابنا في كتاب

الترك في رجل قال لا خربعت منك هذا العبد بالف

هذا هو الخط الذي ذكره في الاستحفاظ  
لأنه لا يثبت الاستحفاظ لعدم الولاية  
على الصبي ولا ينعى الاستحفاظ لعدم الولاية  
على نفسه فلا يبطل لعدم الولاية بل لا يثبت  
الاستثناء ثم لا ينعى الاستحفاظ لعدم الولاية  
على الصبي وقال ابو حنيفة ومحمد بن ليس  
هذا من باب الاستثناء للتسليط فعمل يبرئ  
من التسليط فلا يصح استثناء ما الاستحفاظ  
منه والفعل مطلق لا عام والمستثنى خلاف  
جنس فيصير ذلك من باب المعارضة فلا يثبت  
نصحه من باب المعارضة ولم يوجد نصا هذا  
مثل قول في الاستثناء وعلى هذا الاصل قال  
اصحابنا في كتاب الترك في رجل قال لا  
خربعت منك هذا العبد بالف

المصنف ان يبيع بضع على النصف بالف درهم ولو قل

عليان في نصفه دفع على النصف خمس اية لان المستثنى

تكمه بالما في وانما دخل في البيع الا في النصف فيصير المبيع

وسقط الثمن وقوله علي ان في نصف شرط معارض لثمنه

فيكون موجب ان يعارض من الاجاب الاول فيصير العقد

واقعا للمبايع والمشتري فيصير بايعا من نفسه ومن المشتري

والبيع من نفسه صحيح بحكمه اذا اودع في الدخول وايدى حكم

التقسيم فيصير باخلاص خارجا للتمتع يستعمله من الثمن

المن اشترى عشرين بالف درهم حدها ملكا للمشتري

ينقسم عليها الاثر بان سئل هل المصارعة يصح بان

رب المال وعلى هذا الاصل رجل وكل وكيل بالخصص على ان

لا يفرضه او غير جازين الاقرار بطل هذا الشرط عند ابيو

لان على قول الاقرار يصير ملوكا للوكيل لقيام مقام الوكيل

لانه من الخصص حتى لا يختص بمجلس الخصص فيصير

بالوكالة حكما لا مقصودا فلا يصح استناده ولا ابطاله

بالمعارضة لا ينفض الوكالة وقال محمد بن استناده جازين

والمخضمان لا يقبل هذا الوكيل لان الخصومة تناولت له فارد

علا بجازها على عرف وانقلب المجاز ههنا لانه الالبانة

لانه لا خلاف ان استناده لا ينفذ الا في حق الخصص ولا في حق غيره  
فان كان كذلك لا ينفذ في حق غيره لان الخصص هو الذي له الحق في الخصومة  
ولا ينفذ الا في حق الخصص ولا في حق غيره لان الخصص هو الذي له الحق في الخصومة  
ولا ينفذ الا في حق الخصص ولا في حق غيره لان الخصص هو الذي له الحق في الخصومة



حقيقة في استنباطها كما في الاستدلال الأول

التوكيد كإبنا مغير أو صريح بوضوح لا وعلم هذا يجب أن لا

ينصوا إلا أن يعرفوا أصلا على حقيقة اللغة فصح

استنباط في الحقيقة وعلم هذا أصح من الاستدلال الأول

ما استنتج في استنباط المنطق والاصح أن على هذا الاختلاف

على الطريق الأول للمخرج

وهذا النوع من البيان يقع بالمرحوم له وهذا على أربعة

أوجه نوع منه ما هو في حكم المنطوق ونوع منه ما يثبت به

حال المنطق ونوع منه ما يثبت ضرورة الدفع ونوع منه ما يثبت

Handwritten marginal notes in Arabic script, including dates like 1284, 1285, 1286, and various philosophical or linguistic discussions.

26

ينقسم عليها الاثر كما ان شرا مال الصارية يصح بان

رب المال وعلى هذا الاصل رجل وكل وكيل بالخصص على ان

لا يفرضه او غير جائز الا ان يطل هذا الشرط عند ابيو

لان على قوله الاثر يصير ملوكا للوكيل لقيام مقام الوكيل

للازم من الخصص حتى لا يختص بمجلس الخصص فيصير

بالوكالة حكما لا مقصودا فلا يصح استثناءه ولا ابطاله

بالمعارضة لا ينفذ الوكالة وقال محمد بن استثناء

والخصم ان لا يقبل هذا الوكيل لان الخصص تناولت الاثر

علا بجهازها على اعرف وانقلب المجاز ههنا لانه

لأنه لا خلاف ان استثناء الوكيل من حكمه لا ينافي مع اختصاصه بالوكالة  
فإنما هو كمن استأجر غيره ليعمل له في شئ ما فله ان يخلصه من حكمه فلا ينافي  
مع اختصاصه بالوكالة ولا ينافي مع اختصاصه بالوكالة  
فإنما هو كمن استأجر غيره ليعمل له في شئ ما فله ان يخلصه من حكمه فلا ينافي  
مع اختصاصه بالوكالة ولا ينافي مع اختصاصه بالوكالة

حقیقتاً: یہ الحقیقت کا مجاز فاذا استوفی الامر وقد

النويز كان بيننا مغبرا اضع موصلا وعلينا هذا الحب

منقولاً إلا أن يقرضه الله ولا يتم على حقيقته إلا في حق

استغفر الله العظيم وعلمه الصالحين والاهل الطاهرين

ما غتلف في اسمين اللذان والاصح ان على هذا الاختلاف

عليه الطيف الاول للمحمد

وَصَدَّقُوا مِنَ الْبَيِّنَاتِ بَعْدَ مَا يَوْمَعُهُمْ وَأُولَٰئِكَ عَلَىٰ أَعْيُنِنَا

لويته نوع منه ما هو في حكم المنطوق ونوع منه ما ثبت به الالزام

حَالُ الْمُتَكَلِّمِ وَنَوْعُ مَا يَشْتَرِيهِ مِنَ الدَّفْعِ وَنَوْعُ مَا يَشْتَرِيهِ

الاول

اذا ادعى اليهم

لو كانوا منه واما الثالث فقل الولي بسكت حين يري علة

بيع ويشترى بفعل اذا ناله دفعا للغرور عن الناس

وكذلك سكون بيع جعل رد هذا المعنى واما الرابع فقل

فوكعلا يناديهم الله في رجل قال لفلان على بائة وديناك

او بائة ودرهم ان العطف جعل بيانا للاول وجعل

جنس المعطوف وكذلك لفلان على بائة وقمير حنطة

وقال السافعي مع القول فله في المائة لانها جملة فعليه

والعطف لا يصلح بيانا لانه لم يوضع له كما اذا قال بائة وثوب

فاليه

خلاف قوله بائة وثوب فله درهم لان العطف  
بالله ام يصرف المجهول على الاخر مع عطف  
كل واحد منهما على التفسير اليها كما في  
بائة وثوب ثوب اواب

أي كما في هذه  
الصورة

في قوله بائة وثوب فله درهم  
فان العطف لا يصلح بيانا لانه لم يوضع له  
كما اذا قال بائة وثوب فله درهم  
فان العطف لا يصلح بيانا لانه لم يوضع له

في المضاف اليه بدلالة العطف والعطف اذا كان من المقتضى

هذا هو الوجه الثاني في تعريف المضاف اليه واذا لم يصرح  
بالمضاف اليه لم يصرح بالتعريف بل يصرح بالمضاف اليه  
فلا بد من تعريف المضاف اليه في كل حال

صلح للتعريف فجعل دليلا على المضاف اليه واذا لم يصرح

مثل الثوب والغرس لم يصرح للتعريف فلم يصرح دليلا على

وانفقوا في قول الرجل لفلان على احد وعشرون درهما

ان ذلك كله درهم لان العشرين مع الواحد معدود

مجهول فصرح التعريف بالدرهم وكذلك اذا قال احد

سأطوبوا واجمعوا في قوله لفلان على مائة وثلاثة دراهم فصار

ان المائة من الدراهم لان المائتين جميعا اصبحت الى

فصار مائة وكذلك اذا قال مائة وثلاثة اواب لو كانت مائة

وقد قال ابو يوسف في قوله لفلان على مائة وثوب او مائة

هذا هو الوجه الثالث في تعريف المضاف اليه واذا لم يصرح  
بالمضاف اليه لم يصرح بالتعريف بل يصرح بالمضاف اليه  
فلا بد من تعريف المضاف اليه في كل حال

هذا هو الوجه الرابع في تعريف المضاف اليه واذا لم يصرح  
بالمضاف اليه لم يصرح بالتعريف بل يصرح بالمضاف اليه  
فلا بد من تعريف المضاف اليه في كل حال

هذا هو الوجه الخامس في تعريف المضاف اليه واذا لم يصرح  
بالمضاف اليه لم يصرح بالتعريف بل يصرح بالمضاف اليه  
فلا بد من تعريف المضاف اليه في كل حال

هذا هو الوجه السادس في تعريف المضاف اليه واذا لم يصرح  
بالمضاف اليه لم يصرح بالتعريف بل يصرح بالمضاف اليه  
فلا بد من تعريف المضاف اليه في كل حال

وهو واحد في مثل ذلك المال في الاقرار جعل العطف بياناً للعطف عليه كما في الورع  
 والوثوب والافلاق (معناه) كما ان القسمة تختلف في الدراع تحققت في الثوب فان كل  
 واحد منها يصح للقسمة فيكون قول  
 غايه وثوب منزلة مائة ودرع واما  
 العطف الواحد فانه لا يحتمل  
 القسمة ما اتفق عليه

انه جعل بياناً لاد العطف دليل المانح من الاضافة

فكل حلة تحمل القسمة فانه تحمل المانح من ذلك جعل

بياناً لخلاف قوله مائة وحيد

وهو المنسوخ الكلام في هذا الجواب في تفسير نفس المنسوخ قوله

وشروء والناسخ والمنسوخ اما المنسوخ فانه في اللغة عطف

عن التبديل قال الله تعالى واذ ابنا له مكانا في الجنة

ما يؤول في المنسوخ تبديلا ومعنى التبديل التبديل

فجعله غير يقال نعمته السهل اكل ما فيها تخلفه شيئا

فسيما هذا اصل هذه الكلمة وحقيقتها هي

29

لأنه لا يلفه  
 هو المنسوخ

او جملتها  
 وهي المنسوخ

في الزمان

في الزمان

هذا هو المعنى الذي مراد به في قوله تعالى  
فما كان منكم الا ان يقرروا له ما وعدوا  
فما كان منكم الا ان يقرروا له ما وعدوا  
فما كان منكم الا ان يقرروا له ما وعدوا

صلى للتعريف فجعل دليلا على المضاف اليه واذا لم يكن

مثل النوب والغرس لم يصلح للتعريف فلم يسم دليلا

وانفق في قوله الرجل لفلان على احد وعشر

ادراكا كذا مرعنان العشرين مع المعاد

مجهول سمع التعريف بالدمهم وكذلك اذا قال

ساقطون يا واجعوا فرقوا لفلان على مائة وثمان

ان الامة من الدماء لان الجملتين جميعا

فصار بياننا وكذلك اذا قال مائة وثلثمائة

وقد قال ابو يوسف في قوله لفلان على مائة

هذا هو المعنى الذي مراد به في قوله تعالى  
فما كان منكم الا ان يقرروا له ما وعدوا  
فما كان منكم الا ان يقرروا له ما وعدوا  
فما كان منكم الا ان يقرروا له ما وعدوا

هذا هو المعنى الذي مراد به في قوله تعالى  
فما كان منكم الا ان يقرروا له ما وعدوا  
فما كان منكم الا ان يقرروا له ما وعدوا  
فما كان منكم الا ان يقرروا له ما وعدوا

هذا هو المعنى الذي مراد به في قوله تعالى  
فما كان منكم الا ان يقرروا له ما وعدوا  
فما كان منكم الا ان يقرروا له ما وعدوا  
فما كان منكم الا ان يقرروا له ما وعدوا





تشبه الإبطال من حيث كان وجوده يخلف الزيل وهو

حق صاحب الشرع بيان محض للحكم المطلق الذي

كان معلوما عند الله تعالى إلا أنه أطلقه فصار ظاهرا

في حق الشرع فكان تبديل الحق بياننا محضا في حق صاحب

الشرع وهو كالتبديل بيان محض للأجل لأنه ثبت بأجله

بما أسبغ في حق صاحب الشرع وفي حق القائل تغييرا وتبديلا

والشرع في أحكام الشرع بيان صحيح عند الشرع

قالوا قد علموا أنهم لله بفضلهم في ذلك فربما

الإبطال مقالا وقال بعضهم هو بطلان سماعا وتوقيفا

المراد قول من يقولون إن الشرع جازع على الترتيب وعلى الإطلاق  
وإن من يقولون لا يجوز عدم الشرع غير أن الشرع جازع على ما في  
القول إذا سلمنا قالوا ليس أصل من أصل الشرع غير أن الشرع  
ما دام السواك والارض وقالوا جعلت المسبب  
بشيء وبشيء الآخر وقالوا جعلت المسبب  
بشيء الآخر في الدنيا هو طاعة

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
والله اعلم بالصواب

من قال هذا القول  
فان الله يضاعف له الاجر

وقد سرجض المسلمين النسخ لكنه لا يتصور هذا القول

سلم مع صحة هذا الاسلام ما من ربه توقيفا فقد اخرج

موسى عن قوله نسكوا بالنسب ما دامت السموات والارض

وانا ذلك مكتوب في التوراة وانه بلغهم ذلك ما هو طريق العلم

عن موسى ان الله لا ينسخ لشيء اخر

ان الامير على حسن المأثورة والذي عن الشيء يدل على

فهم والنسخ يدل على ضده وفي ذلك ماوجب البطلان والمجهل

بعواقب الامور ودليلنا على جواز وجوده معاودة

ان احدا لم ينكر استعمال الاخوات في شريعة ادم

وكان يتزوج الاخ  
باحته في زمانه

والله اعلم بالصواب

واستلزام الجزاء لادم وهي حواء التي خلقت من نوازل ذلك

نسخ بغيره من الشرايع واللبيل العقول ان النسخ هو

مدق الحكم للعباد وقد كان ذلك غيبا عنهم وبيانه انا انما هو

النسخ في حكم مطلق عند ذكر الوقت بمقتضى ان يكون قوتا محتملا

البقاء والعدم على السواء لان النسخ انما يكون في حياة النسخ

والامر المطلق في حيوته لا يجاب بالالبقاء بل البقاء

الحال على احتمال عدم دليله لان البقاء بدليل وجوب

الامر يتناول البقاء لغة فلم يكن دليل النسخ متعزضا

لحكم اللبيل الاول بوجه الاظهار بل كان بيانا للمدة التي

Handwritten marginal notes in Arabic script, including phrases like 'فان الله تعالى يقول', 'الامر المطلق', 'دليل النسخ', and 'الامر يتناول'. The notes are written in various orientations, some parallel to the main text and others at angles.

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

هو غيبه تلوها الحكه البالغة بلا شبهة بمنزلة الامام  
اي الشيخ

والفصل

بالتقاء القضاة

وَالْإِجَادَ أَنَّ حَكْمَ الْحَيَوَةِ وَالْوُجُودِ لَا الْبَقَاءَ لِعَدَمِ اسْتِثْنَاءِ

او باقی ہو غیر الامجادولہ اجل معلوم عند اللہ تعالیٰ

الافناء والامانة بمانا محضا فهذا منتهى هذا حكم بقاء الشرع

وَجِيءَ النِّعَمَ فَذَا قَبْضُ النِّعَمِ بِمِيزَانٍ

من بعد انما يدلل بوجه قصارى فبقنا لا احسن الشئ بحال

فإذا غاب الكوكب فحينئذ يرى من الكوكب ما كان يرى من الكوكب

... مع الطائفة فحبة النعموا لاجتماع التوفيق

[illegible]

منه

100

أما بيان عمل النسخ على النسخ حكم بمنزلة بيان الحق واللف

وذلك بوصفين أحدهما أن يكون في نفسه محمداً للموجود

فإذا كان بخلافه لم يحتمل النسخ والثاني إذا لا يكون ملحوظاً

ما ينافي المدة والوقت أما الأولى فبما أنه إذا الصانع باسمائه

وصفاته قدیم الجتمیل الزوال والعدم فلا یجتمیل شی من اسماء

وصفاتة النسخ بحال واما الفريسي في النسخ من الحكام

النقص في المأصل محتملة "للوجود والعدم فكلتاهما ثابتة"

لَا تَصَاحِبْهُ بِدَلَالَةٍ وَتَوَقَّتْ أَمَّا التَّائِبُ فَصَحَابَةُ

قوله انو خالدين فيها ابدأ ومثل قوله وجاعل الذين

سنة ١٢١٢ هـ  
١٢١٢ هـ  
١٢١٢ هـ  
١٢١٢ هـ

وفى الدين كفى اليوم القدر يريد بهم الدين صدقوا

والقسم الظلي مثل سائر مراتب محمد عم التي قبض على قراها

فانما مودة لا تحمل النسخ بدلالة ان محمد اعم خانم النبي

ولا يبي بعده ولا نسخ الا بوحى على لسان نبي والثالث هو

الوقت واصل النسخ فيقبل الانتهاء بالمل لان النسخ

هذا كله بدءا وظهور الخط لا بيان المدة والله تعالى اعلم

وعن ذلك فصل الذي لا يحمل النسخ اربعة اقسام في هذا

والذي هو محل النسخ قسم واحد وهو كمل في حمل الوقت

لم يجب بقاؤه بدليل يجب البقاء كما انما ثبت به الملك

تعليل قوله لا يتخذ البطنة يعرف من  
المشاور  
تعليل قوله لا يتخذ البطنة يعرف من  
المشاور

32

دليل على قوله واما الذي بنا في النسخ فثلاثة  
وان وقع وتبدا على قوله والنسخ قد قبل  
الانتهاء بالمل

الكتاب  
الذي لا يحمل النسخ  
الذي لا يحمل النسخ  
الذي لا يحمل النسخ

دون البقاء في عدم الحكم النعدام سبب الى التاسع اعني

فلا يترك الى التضاد البتة ولا يصير الشيء الواحد

فِي قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَمِ نَسْخِ قَضَائِ الْمَذْجِ بَعِيْنِ حَسْبَابِ الْمَاسِ

وفيها بالشرح قيل له لم يكن ذلك نسخا بل هو ذلك العلم الحقيقى

كان ثابتاً والنسخ هو انتهاء الحكم ولم يكن بل كان ثابتاً إلا أنه

المجلد الذي أصيب به لم يجد الحكم على طريق الفناء

النسخ وكان ذلك ابتلاءا مستقرهم الامر عند الخطاب في

انظر الى عليان المستغيث في حق الولدان بصير قياتنا



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على  
 سيدنا محمد وآله  
 وبعد

بسم الله المحكم اليه مكر ما القاء الحاصل لمقر النسخ مبتلا

بالضبر والمجاهدة لجل الكاسفة واما النسخ بعد استقرار

المراد بالامر لاقبله وقد سمي هذا في الكتاب لانهما فثبت ان

النسخ لم يكن لعدم كنه والده اعلم

وهو التمكن من عند القلب فاما التمكن من الفعل فليس شرط

عندنا وقالت المعتزلة انه شرط وحاصل الامر ان حكم النسخ

بيان المدفوع لعل القلب والبدن جميعا او لعل القلب

بانفراده وعمل القلب هو الحكم في هذا عندنا والآخر من

الزوايد وعندهم هو بيان مدة العمل بالبدن قالوا لان العمل

لا ينفك عن العمل بالقلب

لان الزوايد لا ينفك عن العمل بالقلب

لان الزوايد لا ينفك عن العمل بالقلب

لان الزوايد لا ينفك عن العمل بالقلب

لان الزوايد لا ينفك عن العمل بالقلب

لان الزوايد لا ينفك عن العمل بالقلب

لان الزوايد لا ينفك عن العمل بالقلب

بالبدن هو المقصود بكل امر وكل نهي نصا يقال انقلوا

كذا ولا تفعلوا كذا فيقتضي حسنا بالامر لا محالة وفيه النهي

واذا وقع النسخ قبل الفعل صار معنى البداء والغلط

والجواب ان النبي صلى الله عليه وسلم لم امر بحسين صلح ليلته

المعراج ثم نسخ ما زاد على الحس وكان ذلك بعد العقلة

عليه السلام اصل هذه الامة فصح النسخ بعد عقده ولم يوجب

فيه تمكن من الفعل ولان النسخ صحيح بالاجماع بعد جحد

جزء من الفعل او مئة تصلح للتمكن من جزء منه وان كان

ظاهر الامر كمنه لانه لا يبي يصلح مقصودا بالابتداء اصل الفعل

والله مننا والجميع

انما الامر كمنه لانه لا يبي يصلح مقصودا بالابتداء اصل الفعل

هذا هو المقصود بكل امر وكل نهي نصا يقال انقلوا  
كذا ولا تفعلوا كذا فيقتضي حسنا بالامر لا محالة وفيه النهي  
واذا وقع النسخ قبل الفعل صار معنى البداء والغلط  
والجواب ان النبي صلى الله عليه وسلم لم امر بحسين صلح ليلته  
المعراج ثم نسخ ما زاد على الحس وكان ذلك بعد العقلة  
عليه السلام اصل هذه الامة فصح النسخ بعد عقده ولم يوجب  
فيه تمكن من الفعل ولان النسخ صحيح بالاجماع بعد جحد  
جزء من الفعل او مئة تصلح للتمكن من جزء منه وان كان  
ظاهر الامر كمنه لانه لا يبي يصلح مقصودا بالابتداء اصل الفعل  
والله مننا والجميع

افعلوا  
يعني اذا امر النفل مدونا فان قيل جحد  
في مستقبل عاكرم يجوز نسخ بالنسخ بعد جحد  
اصل الفعل  
مطلقا لا مراه  
بمعنى جحد  
انما الامر كمنه لانه لا يبي يصلح مقصودا بالابتداء اصل الفعل  
والله مننا والجميع

فصل

فكذلك عند القلب على حسن الامور وعلى حقته

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله والفراوة من مصحف فليس كان يورثه او قيل اذا قرأ آية نكح والآن فلا وقيل اذا قرأ  
 من كتاب الفرائض نكح والآن فلا وهذا عند ابي حنيفة وقال لا نكح ولو كان يورثه ولكن يكره وعند  
 ابي معمر يجوز بغير كل شيء ولو نكح الى كتاب وفهم ما فيه قيل نكح على قول محمد  
 وعند ابي يوسف لا نكح والصحيح انه لا نكح لجماعا وقال بعض ائمة يجب على المصلي ان لا  
 يضع يده اليمنى الى رقبته لئلا يكتب فيه الجهر والاول والآخر الثاني فينظر في ذلك ويفهم فيدخل  
 في ذلك الاختلاف فيجب ان يحتمر عن هذا الياس قوله واسمعه عياض وعنه ابي يوسف  
 في ذكر الاختلاف فيجب ان يحتمر عن هذا الياس قوله واسمعه عياض وعنه ابي يوسف  
 في ذكر الاختلاف فيجب ان يحتمر عن هذا الياس قوله واسمعه عياض وعنه ابي يوسف  
 في ذكر الاختلاف فيجب ان يحتمر عن هذا الياس قوله واسمعه عياض وعنه ابي يوسف

B. 276

الفعل الاتركى ان عن الحسن لا يثبت بالتمكن من الفعل

وقول القائل افعلوا علي سبيل الطاعة ام يحسد القلب

فوق الفعل المستوفى  
فعل الانزاع ان عين الحسن لا يثبت بالفتن من الفعل  
نوضح لملاحية الاعتقاد ومقصودا الوجوب  
عن لزوم اجتماع الحسن والفتن في واحد  
وقول القائل انقلوا علي سبيل الطاعة امر بعد القلب  
ان يكون الفعل مقصودا من قول  
الطاعة عقد القلب على جبهة الامور  
ولا يقال ان يكون العقد مقصودا من  
هذه الزيادة وهو في سبيل الامور  
والموجود هذه الزيادة في اوامر الله  
لما ينزل المقصود في اوامر الله  
والفعل المستوفى  
فعل الانزاع ان عين الحسن لا يثبت بالفتن من الفعل  
نوضح لملاحية الاعتقاد ومقصودا الوجوب  
عن لزوم اجتماع الحسن والفتن في واحد  
وقول القائل انقلوا علي سبيل الطاعة امر بعد القلب  
ان يكون الفعل مقصودا من قول  
الطاعة عقد القلب على جبهة الامور  
ولا يقال ان يكون العقد مقصودا من  
هذه الزيادة وهو في سبيل الامور  
والموجود هذه الزيادة في اوامر الله  
لما ينزل المقصود في اوامر الله  
والفعل المستوفى

لا اله الا الله  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
الذي هو كلامه في كتاب

100

بالكتاب والسنة وذلك اربعة اقسام نسخ الكتاب الكتاب

ونسخ السنة بالسنة ونسخ السنة بالكتاب ونسخ الكتاب

بالسنة وذلك ما بين عدنا وقال الشافعي بفساد

القسمين الآخرين واحج بقول الله ما نسخ من اية او

نسخها مات بخير منها او مثله او ذلك بين الابن والسنتين

فاما في القسمين الآخرين فلا واحج بقوله انه قد ما يكون

ان ابدله من تلقاء نفسه فثبت ان السنة لا تنسخ بالكتاب واحج

ان ابدله من تلقاء نفسه فثبت ان السنة لا تنسخ بالكتاب واحج

ان ابدله من تلقاء نفسه فثبت ان السنة لا تنسخ بالكتاب واحج

ان ابدله من تلقاء نفسه فثبت ان السنة لا تنسخ بالكتاب واحج

ان ابدله من تلقاء نفسه فثبت ان السنة لا تنسخ بالكتاب واحج

النفوس في الجحيم

على وصية منكورة والوصية الاولى كانت مستهودة على

كانت تلك الوصية باق مع الجواز ثم سحبت بالسنة

لوجب ترين على اليهود في هذا الاطلاق انهم القيد

كما يكون القيد سحا الاطلاق والثنائي اذا السح نقول

احدهما ابتداء بعد انتهائهما محض والثاني بطريق العالة

كانت القيد بطريق العالة الى الكعبة وهذا السح

من القبيل الثاني وبما ان الله تم فوص لا يضاء في

الاقرين العباد بقوله الوصية للوالدين والاقرين

بالعرف ثم قل لي بنفس بيان ذلك الحف وفصر على

37

فان قيل المودة اذا اجبت لم تكن  
كانت الثانية من الاولى فيكون  
في الآية اشارة الى انها يتحقق السح  
بالسنة فتبادله الى اصل غير مسلم عند بعض  
العلماء وليس كذلك الاصل في قوله ما منع  
وقد تحقق فانهم اجمعوا ان المانع  
بعد الوصية فانهم اجمعوا ان المانع  
هذا النص فلو لم تكن الوصية المذكورة  
الى اليهودية وقدرت الوصية المذكورة  
لم يبق فيه الا انما علم بان الميراث عن  
الوصية وهذا خلاف الاجماع

الى القيد  
الى القيد

باعتبار ان المودة لا تحسن الترتيب  
لأنها لا تكون من الميراث ولا من  
الميراث ولا من الميراث ولا من الميراث  
في ذلك

الابصار الى الميراث والى هذا اشار بقوله يوم

الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين اي الذي

فَوَضَّ إِلَيْكَ تَوَلَّى بِنَفْسِهِ إِذْ مَجَّ عَنْ عَفَادِهِ

لَا تَجِ إِلَى زُلْمَةٍ لَا تُذَرُونَ أَهْمَ اقْرَبِ لِمَنْ تَعَاْفِي

بِسْمِ اللَّهِ وَقَالَ النَّبِيُّ عَمَّ إِنَّ اللَّهَ ثَوَّاعٌ عَلَى كُلِّ ذِي حَقٍّ

عق. فلا وصية لو ارث اي هذا الفرض نسخ الحكم الا

لَا تَنْتَهِ وَفِيهِمْ مَنْ أَحْقَبَ بَانَ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى فَامْسُكُوهُنَّ

البيوت نسخاً بآيات البرج المستقيم أنا قدير وبنا

الكتاب الثاني في بيان ما يجب على من

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
الكتاب العظيم الذي لا يزول  
الذي لا يغير الذي لا يبدل الذي لا  
يضمحل الذي لا يفسد الذي لا يهلك  
الذي لا يمتدح الذي لا يمدح الذي لا  
يتمنى الذي لا يتمنى الذي لا يتمنى  
الذي لا يتمنى الذي لا يتمنى الذي لا  
يتمنى الذي لا يتمنى الذي لا يتمنى



عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال كان ما يتلى في الفقه أو غيره

هذه سبيل عمل فتره السنه واحج بعضهم بقوله تعالى

وَأَنْ فَاتِكُمْ شَيْءٌ مِنْ أَرْوَاحِكُمُ الْيَابَةِ وَأَنْ هَذَا كُنْشِي بِالْمَسَةِ

وَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ لَتَا بَعْلٍ مِّنَ الْمَنِّ وَلَا يَرْثُ أَرْثًا

لما الحرب أن تقطع ما هم فيها وحيها السلم مع

وَفَذَّلَكَ أَقْوَالَ مُخْتَلِفَةً وَقَدْ قِيلَ إِنَّهُ عَمْرٌ مُسْتَسْقِ

انكنا الله الامانة من الغنى فكم نفعه

١٠٩٩

11/11/11

Handwritten signatures and dates at the bottom of the page, including "20/10/1963" and "20/10/1963".

١٠٠

李長庚

التوجه الى بيت المقدس والثابت بالسنة من التق

الى بيت المقدس نسخ بالكتاب والشرائع الثمانية المكتبة

السالف نسخت بشرعنا وابت ذلك الاستيعاب

صلى الله عليه وسلم وترك رسول الله صلى الله عليه وسلم

ابن في قرانه وذا الخبره قال الم يكن فيكم ابي فقال ابي يا

رسول الله الذي طهنت انما نسخت فقال لو نسخت

لَاخِرَتِكُمْ فَأَنَا هَذِهِ النُّسخَةُ مِنْ غَيْرِ كِتَابٍ يُقَالُ وَلَمْ يَرِدْ عَلَيْهِ

وَقَالَتِ عَائِشَةُ رَضِيَ مَا قَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ عَمَّ حَتَّى الْبَاحِ

الدهن من النساء، ما شاء، فكان نسج الكتاب

علي ان الصالحين  
علي كونه خاضعاً

[illegible]

39

بِالْحُسْنِ وَصَالِحِ رِجَالِ الدِّعْوَةِ أَهْلُكُمْ عَلَى رُءُوسِهِمْ

ثم فسر بقوله فان علموهن موثبات فلا يشعرون

الى الكفار والذليل العنود ان النسخ بيان مدة الحكم

39

وَجَاءَ نَبِيُّ سَوْدَةَ الْمَدِينَةِ بِحُكْمِ الْكِتَابِ فَقَدْ بَعَثَ

سُبَّانَا وَجَائِزَانِ تَوَلَّى اللَّهُ تَرْبِيَانِ وَالْأُخْرَى عَلَى

رسول الله عم ولان الكتاب يزيد بنظمه على الستة

فَلَا يَسْكُرُ أَنْ يَصِلَ نَاسُهَا وَأَمَّا السُّنَّةُ فَمَا يَسْتَحِبُّهَا

حكم الكتاب دون نظم والستة في حق العلم وحسب مطلق

يوجب ما يوجب الكتاب فاذا بقي النظم من الكتاب

[illegible]

واستخرج الكم من يد السنة كانه النسخ مثل النسخ

وَيُؤْتِيهِمُ الرِّزْقَ مِنْ حَيْثُ يَشَاءُ لِيُكْفِرَ بِهِمُ أَجْمَعِينَ

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

عليه السلام ونعظم سنه وعظماؤه ليس بمبديين

نفسه لانه قال وما ينطق عن الهوى اني انذرتهم

على ان الكتاب انما يجب ان يبيع بالمستوفى

لأن الكتاب لو كتب وصحة اتباع الزعم مطلقا لكانت  
 بان لا يكون غيا لغير الكتاب فكون الحديث ناسيا للكتاب وهو قوله

الربيع انما هو على الكتاب انما هو

١٠٠

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسمًا من موسمي القرآن الكريم  
والذي جعل القرآن الكريم  
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

اولی فاما قله تو نایت بخیر منیا او مشلیا قانان

راجع إلى الأمانة العامة  
 أو الخلية هو المأمور  
 على ضوء الأمانة العامة

اللاتيان باحواضهما  
اللاتيان باحواضهما

بالحجبة فيما يرجع الى العباد دون النظم بعناه فلهذا

المائله على ما قيسنا ان نسخ حكم الكتاب بالسنة

خارج عن هذه الجملة ونسخ السنة بالسنة من قول النبي

انما كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فريدها ولا تقولوا

هي اقد اذن لمحمد في زيارة قبره وكنت نهيتكم عن

لحوم الاضاحي ان تسكوا في ثلثة ايام فامسكوا

ما بدلكم وكنت نهيتكم عن شرب النبيذ في العباد الجنت

والنقير والمزيت فاشربوا في الظروف فان الظروف

لاجل شيا ولا يحرمه ونسخ خبر الواحد مثله جائز ايضا

كما هو نسخ الكتاب بالكتاب  
والكتاب بالكتاب ونسخ المتواتر  
بالمتواتر وغيره

اي في الخبر الواحد  
على ان يكون خبر الواحد

٤٥

وَيُحْذَرُ أَنْ يَكُونَ هَذَا حُكْمَ النَّاسِخِ أَسْفَافًا مِنْ حُكْمِ الْمُنْسَخِ عَنِ الْوَحْيِ  
وَيُحْذَرُ أَنْ يَكُونَ هَذَا حُكْمَ النَّاسِخِ أَسْفَافًا مِنْ حُكْمِ الْمُنْسَخِ عَنِ الْوَحْيِ  
وَيُحْذَرُ أَنْ يَكُونَ هَذَا حُكْمَ النَّاسِخِ أَسْفَافًا مِنْ حُكْمِ الْمُنْسَخِ عَنِ الْوَحْيِ

وَيُحْذَرُ أَنْ يَكُونَ هَذَا حُكْمَ النَّاسِخِ أَسْفَافًا مِنْ حُكْمِ الْمُنْسَخِ عَنِ الْوَحْيِ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ نَسَخَ الْقَبْرِ فَاصْصُومُوا مِنْهُ الصَّيَامَ

نَسَخَ الصَّغِيرَ وَالْعَفْوَةَ الْكَفَّارَ يَقْتُلُ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَ

فَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَكُمْ ثُمَّ نَسَخَ يَقْتُلُ

كَافَّةً بِقَوْلِهِ ثُمَّ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً وَالنَّاسِخَ أَسْفَافًا

هَذَا وَقَاتِلُوا بِضَمِّهِ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِضَمِّهِ أَوْ بِأَخْفَافِهِ تَعَالَى

مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نَسْأَلُ عَنْهَا نَبَأًا فَيُخْبِرُنَا أَوْ مَثَلًا وَجَوَابًا

أَنْ ذَلِكَ فَيُجَارِجُ إِلَى مَرَافِقِ الْعِبَادَةِ وَفِي الْأَسْفَافِ فَضْلًا

نَوَابِ الْأَخْرَجَةِ بِتَعْدِيلِ الْمُنْسَخِ الْمُنْسَخِ أَنْوَاعًا

أَنْوَاعًا

أَنْوَاعًا

أَنْوَاعًا

التلاوة والحكم والحكم دون التلاوة والتلاوة بلا

ونسخ وصف في الحكم اما نسخ التلاوة والحكم جميعا فلا

صحف ابراهيم عليه السلام فانها نسخت اصلا اما

بصرف اعد القلوب اي بموت العلماء وكان هذا جازيا

في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قال الله انه سنقر

فلا تنسى الا ما شاء الله وقال ما نسخ من آية او

نسخها فاما بعد وفاته فلا لقوله انه انما نحن نزلنا

الذكر وناله حافظون اي تحفظه من الالاء

تبدل صيانة للدين الى اخر الدهر وما القسم الثاني

فان قلت كل ضرر النسخ بعد وفاته  
يبرحيز وكان فلهما جازيا فوجه  
تخصيص هذا القرب قلت نعم الثاني  
هذا النسخ بعد وفاته ثم ورد في  
الذي هو نسخ نسخ الله تعالى الذي  
القلب او موت العلماء بلا خلاف  
فغيره يوقوف وجوده على وجود النبي  
عليه السلام فلما لم يبق وجود النبي  
هذا الطريق له بعد وفاته انسخه  
القرآن بغيره ثم لم يبق له مقابل  
فان قلت كل ضرر النسخ بعد وفاته  
يبرحيز وكان فلهما جازيا فوجه  
تخصيص هذا القرب قلت نعم الثاني  
هذا النسخ بعد وفاته ثم ورد في  
الذي هو نسخ نسخ الله تعالى الذي  
القلب او موت العلماء بلا خلاف  
فغيره يوقوف وجوده على وجود النبي  
عليه السلام فلما لم يبق وجود النبي  
هذا الطريق له بعد وفاته انسخه  
القرآن بغيره ثم لم يبق له مقابل

فان قلت كل ضرر النسخ بعد وفاته  
يبرحيز وكان فلهما جازيا فوجه  
تخصيص هذا القرب قلت نعم الثاني  
هذا النسخ بعد وفاته ثم ورد في  
الذي هو نسخ نسخ الله تعالى الذي  
القلب او موت العلماء بلا خلاف  
فغيره يوقوف وجوده على وجود النبي  
عليه السلام فلما لم يبق وجود النبي  
هذا الطريق له بعد وفاته انسخه  
القرآن بغيره ثم لم يبق له مقابل  
فان قلت كل ضرر النسخ بعد وفاته  
يبرحيز وكان فلهما جازيا فوجه  
تخصيص هذا القرب قلت نعم الثاني  
هذا النسخ بعد وفاته ثم ورد في  
الذي هو نسخ نسخ الله تعالى الذي  
القلب او موت العلماء بلا خلاف  
فغيره يوقوف وجوده على وجود النبي  
عليه السلام فلما لم يبق وجود النبي  
هذا الطريق له بعد وفاته انسخه  
القرآن بغيره ثم لم يبق له مقابل

فان قلت كل ضرر النسخ بعد وفاته  
يبرحيز وكان فلهما جازيا فوجه  
تخصيص هذا القرب قلت نعم الثاني  
هذا النسخ بعد وفاته ثم ورد في  
الذي هو نسخ نسخ الله تعالى الذي  
القلب او موت العلماء بلا خلاف  
فغيره يوقوف وجوده على وجود النبي  
عليه السلام فلما لم يبق وجود النبي  
هذا الطريق له بعد وفاته انسخه  
القرآن بغيره ثم لم يبق له مقابل

ذلك

والثالث فصح بان عند علمه الفقهاء ومن الناس من كثر

في البيوت نسخ حكمه فلا يبقى بدونه والحكم بالنسخ ثبت فلا

بدونه ولعمارة العلماء انما الذي باللسان وامثال الذي

في البيوت نسخ حكمه وبقيت تلاوته وكذلك الاعتدال في البيوت

بالجمل ومثله كثير ولان المنظم حكمين جواز الصلوة

وما هو قائم بمعنى صحتها وجواز الصلوة حكم منفصل

بنفسه وكذلك الاجمالي الثابت ينظر حكم منفصل فيبقى

النص لهذين الحكمين ودلالة انها يصلح ان منفصل

ما ذكرنا انه من النص وما هو متشابه لا يثبت به

بدل ما ذكرنا او هو  
مبدأ مجرد او هو انه

ما يتعلق بالصلوة والاحكام على فنيين فمما يتعلق بالنظم  
من الجوانب الصلوة والاحكام على فنيين فمما يتعلق بالنظم  
دون الاخرين فاما ما يتعلق بالصلوة والاحكام على فنيين فمما يتعلق بالنظم  
بني ما يتعلق بالنظم كونه منفصلا عن ما يتعلق بالصلوة والاحكام على فنيين فمما يتعلق بالنظم



بعض اصحاب الخرافة منكم انتم  
تحيي وجوب القريب بعد وجوب المال  
في كفاية اليهم والظاهر بعد وجوب  
تقريبه مطلقاً •

في الحادي عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٠

وذلك من زيادة التفتي على الجدل وزيادة قبحه الايمان في

كفارة اليمين والظهار قال لان الرقبة عامة في الظاهر واليمين

فاستقام فيها الحصون واما النسخ بتدليل وفي قيد

نعم لا تبدل وكذلك في شرط التغير من الحد لا تبدل فإني

فمنها من لم يكن له حظ في الزيادة فخصصنا لها ما يجزئها

التي هي ليس شرطاً بل هي زيادة محض لا حاجة  
إلى شيء الزيادة هي ليس بل انما يوجد  
التخصص في كل واحد على النقص  
بشيء بكماله والزيادة النسبية بل زيادة الك

بكل حال ولما كان المسخ بياناً من مداد العلم  
وعلى عدم كونه تخصصاً  
وعدم كونه تخصصاً

وإن بدأ أحد النصين يطبق بوجوب العمل بالطلاق  
 وهذا النص موجد في الزيادة  
 على النص لأن النص المطبق

فإذا صار مقيداً صار شيئاً آخر لأن التقييد والاطلاق دليل على العبودية.

21

العرف الكلي لبيان ان التقيد ليس تخصيص لان الباقين المخصوص  
ثابت بنظم العام والمقدر ثبات بنظم المطلق فان وجوب الرتبة الاولى  
غير ثابت بالنظم الموجب للرتبة المطلقة

٤٥

مقدّم

القول بانتهاء الاول وابتداء الثاني وهذا لا يتم صلا

لأن المطلق

حال المطلق ببعضه والبعض حكم الوجود ببعضه

وبعض الوجود بما اذا شهادة القاذف لا تشمل بعض

الوجود بل لأنه ليس كحد فثبت ان هذا نسخ بمزلة

نسخ جملة فاما التخصيص فنصرف في النظم لبيان ان

بعض الجملة غير مراد بالنظم ما يتناول النظم والتقدير

لا يتناول المطلق الا ترى ان الاطلاق عبارة

عن العدم والتقيد عبارة عن الوجود فبصير

ايات نص بالمقابلة او بخبر الواحد ولان المخصوص

دليل اخر على ان الرتبة  
ليس تخصيص

وهو ما روي في المعاد من الحكماء من ان  
قالوا انما عرفت ان الله عليه وسلم قال عرفت  
ان الله تعالى في السماء فقال من اما  
قالوا انما عرفت ان الله عليه وسلم قال عرفت  
ان الله تعالى في السماء فقال من اما  
قالوا انما عرفت ان الله عليه وسلم قال عرفت  
ان الله تعالى في السماء فقال من اما

واذا كان كذلك فبعد ما ثبت تقيد  
لا يتصور قارعة الاطلاق  
ولا يمكن الحكم بانه ثابت  
سبغة الاطلاق وانما  
يكون ثابتا بالتقدير  
من اللفظ

اذ لم ينف من اداني الباقي ثابتا بذلك النظم بعينه

فلم يكن نسخا واذا ثبت قيد الايمان لم يكن الموهبة

ثابتا بذلك النص الاول بنظم بل بهذا القيد فيكون

للايات ابتداء ودليل الخصوص للاخراج لا الايات

ابتداء ولا يشك ان النبي اذا الحف بالجلد لم ينف

الجلد حليا ولهذا لم يجعل قراءة الفاتحة فرضا لانه

زيادة ولم يجعل الطهارة في الطواف سها لانه زيادة

ولهذا قال ابو خنيفة رحمه الله ان القليل من

لا يجزئ لانه بعض المسكر وليس لبعض العلة حكم الطل

وابو يوسف

نعم

منه انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة

منه انما وجد هذا المصنف في نسخة

منه انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة

منه انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة

وكذلك المحدث والجنب لا يستعملان الماء المقبل بعد

لانه بعض المطهر لم يكن مطهرا كاملا وبان دليل الشنع

مالوجاء معان كان معارضا والفيد يعارض الظلال

منه تسايروجوه الشنع ونظير هذا الماصل اختلا

الشهود في قدر التمس ان السبع لا يثبت لانه الزيادة

علي التمس تجعل الاول بعضه وقد صار كل من وجه

فصلا غيرين ولم يكن للبعض حكم الوجود والله اعلم

والذي يتصل باقسام السنن

وهي اربعة اقسام مباح ومستحب وواجب وفرض

وقد انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة

وقد انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة

وقد انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة

وقد انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة

وقد انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة

وقد انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة  
منه انما وجد هذا المصنف في نسخة

وفيها قسم آخر وهو الزلة لكنه ليس من هذا الباب

في شيء لأنه لا يصلح للاقتداء ولا يتجلى عن بيان مقرون

به من جهة الفاعل أو من الله تعالى كما قال وعصى آدم

ربه فغوي وقال أيضا حكاية عن موسى صلوات الله عليه

في قتل القنطي قال هذا من عمل الشيطان والزلة اسم

لفعل غير مقصود في عينه لكنه اتصل بالفاعل به عن

فعل مباح فصد فزل بسخطه عنه إلى ما هو حرام لم يقصد

اصلا بخلاف المعصية فانها اسم لفعل حرام مقصود

بعينه واختلفوا في سائر افعال النبي عليه السلام

ما جاء في الحديث من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا أيها الناس إنما أنا بشر أخطئ والي يستر لي ذنوبي

في الوصف لم يكن مقتديا فوجب الوقف الى ان يظهر انما

في الوصف لم يكن مقتديا فوجب الوقف الى ان يظهر انما

الآخرون فقد احتجوا بالنص الموجب لطاعة الرسول

قال الله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره ان ينص

في ذلك كبره واما الذي فقد عن الالباح من هذه الاقسام

هو الثابت بيقين فلم يحسن اثبات غيره الا بدليل ووجوب اثبات

البقين كن وكل من جلا له ثبت الحفظ له ويكون وكيل له

بقين وقد وجدنا اختصاص الرسول ببعضه فاعلموا

الاشتراك ايضا فوجب الوقف فيه ايضا ووجه القول

ان الاتباع اصل لانه امام يقتدي به كما قال الله تعالى لا يراه

في الوصف لم يكن مقتديا فوجب الوقف الى ان يظهر انما

في الوصف لم يكن مقتديا فوجب الوقف الى ان يظهر انما



هذا هو الوجه الثاني في بيان انما ما فوجب التسليم لاهل البيت

انما جاء على الناس انما ما فوجب التسليم لاهل البيت

الدليل على غيره وهذا الذي ذكرنا تقسم السنن وحقنا

وهذا وحققوا النبي عليه السلام ولولا

جهل بعض الناس والظن بالباطل في هذا الباب كان

الاولى بنا التمسك عن تقسيمه فانه هو المنفرد بالحال

الذي لا يحيط به الا الله والوحي نوعان ظاهر وباطن

اما الظاهر فثلثة اقسام ما ثبت بلسان الملك فوقع في

سمعهم بعد علمه بالمبلغ بآية قاطعة وهو انشأ انزل عليه

بلسان الرقع الامين عم والثاني ما ثبت عنده وضع

عند النبي عم

٢٦

هذا هو الوجه الثاني في بيان انما ما فوجب التسليم لاهل البيت  
انما جاء على الناس انما ما فوجب التسليم لاهل البيت  
الدليل على غيره وهذا الذي ذكرنا تقسم السنن وحقنا  
وهذا وحققوا النبي عليه السلام ولولا  
جهل بعض الناس والظن بالباطل في هذا الباب كان  
الاولى بنا التمسك عن تقسيمه فانه هو المنفرد بالحال  
الذي لا يحيط به الا الله والوحي نوعان ظاهر وباطن  
اما الظاهر فثلثة اقسام ما ثبت بلسان الملك فوقع في  
سمعهم بعد علمه بالمبلغ بآية قاطعة وهو انشأ انزل عليه  
بلسان الرقع الامين عم والثاني ما ثبت عنده وضع  
عند النبي عم  
هذا هو الوجه الثاني في بيان انما ما فوجب التسليم لاهل البيت  
انما جاء على الناس انما ما فوجب التسليم لاهل البيت  
الدليل على غيره وهذا الذي ذكرنا تقسم السنن وحقنا  
وهذا وحققوا النبي عليه السلام ولولا  
جهل بعض الناس والظن بالباطل في هذا الباب كان  
الاولى بنا التمسك عن تقسيمه فانه هو المنفرد بالحال  
الذي لا يحيط به الا الله والوحي نوعان ظاهر وباطن  
اما الظاهر فثلثة اقسام ما ثبت بلسان الملك فوقع في  
سمعهم بعد علمه بالمبلغ بآية قاطعة وهو انشأ انزل عليه  
بلسان الرقع الامين عم والثاني ما ثبت عنده وضع  
عند النبي عم

بإشارة الملك من غير بيان بالكلام محافى النبي عليه السلام

ان روح القدس نطق في روحي ان انفسا لن توت

حَتَّى تَسْكُنُوا فِيهَا فَاَنْتَوُا لِلّٰهِ وَاجِدُونَ فِي الطَّلَبِ

وَالثَّالِثُ مَا بَيْنَ الْقَلْبِ إِلَى السَّبِيحَةِ وَالْمِنْهَاجِ وَالْمَعَارِضِ

بِالْهَامِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِأَنَّهُ أَرَادَ بِنُورٍ مِنْ عِنْدِهِ كَقَوْلِهِ

لَا تَكْفُرُ الْإِنْسَانُ بِمَا آتَاهُ اللَّهُ فَهُوَ فِي ظُلُمٍ كَافٍ

ما هو ابتلاء اعني به الابتلاء في ذلك حقيقه التامل

وإنما اختلف طريق الظهور وهذه خواص النبي

عليه السلام حتي كان حجة بالغة وانما يكرم غيره

منها الحق على مثال آيات الأولياء وأما الوجه الباطن

فهو ما يقال باجتهاد الذي بالتأمل في الاحكام المصنوعة

وَاخْتَلَفَ فِي هَذَا النِّصْلِ خَالِي بَعْضُهُمْ إِنْ يَكُونُ هَذَا مِنْ

حفظ النبي عليه السلام وسماعه الوحي الخالص الطاهر

وانما الرأي والاجتهاد دأبنا فيه وقال بعضهم كاذبه العمل

في احكام الشرع بالوجوب والى جميعا والقول بالاصح

عندنا هو القول الثالث وهو أن الرسول آدم مأمور

بانتظار الوحي فيما لم يوجب اليه من حكم الواقعة ثم العمل

بالرأي، بعد انقضاء مدة المظالم راجع الأول

مقدمه  
تقديم  
الكتاب  
المؤلف  
الموضوع  
المجالس

بقول الله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى

يوحى ولان الاجتهاد يحمل الخطا لا يصح لصحة الشرع

ابتداء لان الشرع خف الله تعالى فاليه نصب مخدوف

امر الحروب لانه يرجع الى العباد بدفع او حرج فصح اتيانه

بالرأي وجه القول الاخر ان الله تم امرا بالاعتبار

عاما بقوله فاعتبروا يا اولي الابصار وهو عليه السلام

احق الناس بهذا الوصف وقال الله تم ففهمنا كما

سليمان وذلك عبارة عن الرأي من غير نص كذلك

قوله تعالى لقد ظلمك بسؤال نعجتك الى نعاجه جواب

مجلس الشورى  
البحرين

10

بالإيمان وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تخفوا من الخلق شيئا فوالله ما أرى شيئا يخوفكم إلا الخلق ولا يضركم إلا الباطل ولا يغلبكم إلا الجهل

مَدِينِ فَقَضِيَةٍ أَمَّا لَنْ يَقْبَلَ مِنْكَ فَقَالَتْ نَعَمْ قَالَ وَدَيْنَ اللَّهِ

أدق وقال العرف قد سأل عن القتلة للصائم أيايت

لو تَضَمَّتْ مَا نَحْنُ بِمُحِبَّتِهِ لَانِ يَسْرُكُ وَهَذَا قِيَاسُ

وقال فمما أتى أهل مكة أني خرجت قبيل ما أوجرت عدائي

شبهة فقال ارايت لو وضعت في حرام اماك يام وقال

حضرة الصدقة علي بن هاشم ارباب لو نصفت بما

ثم بحجة كنت شاكبه وهذا قاييس واضح في تحريم

لا وساخ حكم الاستعمال ولان الرسول صلى الله عليه

منه في النفس الذي هو متعلق

مفتی دادا: کان اعلیٰ من الاجتهاد و لكن المسو

اسبغ الناس في العلم حتى وضع له ما خفي علي غيره

من المتشابه فحال ان يخفي عليه معاني النص واذا فح

لم نزم العلم لان الحجة للعمل شرفنا لان اجتهاده غير محمل

الخطار واجتهاده لا يحمل الفراء على الخطا فاذا فح

الله تعالى علي ذلك دل انه مصيب يقين وذلك مثل

امور الحرب وقد كان النبي عليه السلام يساور في امور الحرب

سائر الاحداث عند علم النص مثل يساور في امور الحرب

الا ترى انه سافرهم في اسارى بنصر فاخذ برابي بكر

رضو وكان ذلك هو الذي عنده فت علمهم حتى تزلزل

والنص ذلك ان الرسول وم ان يسبحين اسيرا فيهم

العباسي عهد وعقل بن ابي طالب فاستشار ابا بكر فليم فقال فيكونوا صلك

استبقهم لعل الله يوجب عليهم وخذهم فذت نفوسهم اجعلهم فان هؤلاء امة الكفر وان الله يشهد قلوبهم حال حتى بين اسند

من المتشابه فحال ان يخفي عليه معاني النص واذا فح  
لم نزم العلم لان الحجة للعمل شرفنا لان اجتهاده غير محمل  
الخطار واجتهاده لا يحمل الفراء على الخطا فاذا فح  
الله تعالى علي ذلك دل انه مصيب يقين وذلك مثل  
امور الحرب وقد كان النبي عليه السلام يساور في امور الحرب  
سائر الاحداث عند علم النص مثل يساور في امور الحرب  
الا ترى انه سافرهم في اسارى بنصر فاخذ برابي بكر  
رضو وكان ذلك هو الذي عنده فت علمهم حتى تزلزل

من المتشابه فحال ان يخفي عليه معاني النص واذا فح  
لم نزم العلم لان الحجة للعمل شرفنا لان اجتهاده غير محمل  
الخطار واجتهاده لا يحمل الفراء على الخطا فاذا فح  
الله تعالى علي ذلك دل انه مصيب يقين وذلك مثل  
امور الحرب وقد كان النبي عليه السلام يساور في امور الحرب  
سائر الاحداث عند علم النص مثل يساور في امور الحرب  
الا ترى انه سافرهم في اسارى بنصر فاخذ برابي بكر  
رضو وكان ذلك هو الذي عنده فت علمهم حتى تزلزل

من المتشابه فحال ان يخفي عليه معاني النص واذا فح  
لم نزم العلم لان الحجة للعمل شرفنا لان اجتهاده غير محمل  
الخطار واجتهاده لا يحمل الفراء على الخطا فاذا فح  
الله تعالى علي ذلك دل انه مصيب يقين وذلك مثل  
امور الحرب وقد كان النبي عليه السلام يساور في امور الحرب  
سائر الاحداث عند علم النص مثل يساور في امور الحرب  
الا ترى انه سافرهم في اسارى بنصر فاخذ برابي بكر  
رضو وكان ذلك هو الذي عنده فت علمهم حتى تزلزل

شاهر سعد بن معاذ وسعد بن عباد يوم الثلاثاء في

سندھ میں حضرت علیؑ کی قبر پر ہمارے قدامت

وَأَذِّنْ لِلْجِهَادِ بِمُحَضِّقَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِأَمِينِهِ وَبِهِ  
هَذَا جَوَابُ عَنْ فِرْقِ الْمَحَلِّ فِي الْأَقْدَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَأَعْلَانِ  
لَا يَشْرَعُ لِعَامِلِ الْعَمَلِ الطَّيِّبِ لَمْ يَنْجِ إِلَى الْعِبَادَةِ وَجَعَلَ  
وَفِرْقٍ وَكَانَ يَقُولُ لَا يَبْكِي عَمْرُ بْنُ اللَّهِ عَنْهُ

وَمَا تَجِدُ فِي السُّورَةِ فِي الْعَمَلِ بِالرَّأْيِ خَاصَّةً

الا ان النبي عم معصوم عن القرار على الخطاء فاما خبره

فلا يقصم عن القرار على الخطاء واذا كان كذلك كانت

اجتهاده وولاية صوابا بلا شبهة الا اننا اخترنا تقديم

الوجه لانه مكرم بالوجه الذي يغني عن الراجح على

ذلك غالب احواله في ان لا يجلي عنه الوجه بالراجح

في جب تقديم الطلب لاحتمال الاصابة غالبة كالنبي لا يخطئ

في موضع وجود الامر غالبة لا بعد الطلب وصواب

ذلك لطلب النص لما في الخفي بين النصوص فيجب

سائر المجتهدين ومدة الانتظار الي ما يبرهنونه

الوجه

الوجه

الوجه



هذا الحديث في الصحيحين  
والترمذي والبيهقي  
والصحيحين والترمذي  
والبيهقي والسنن  
والصحيحين والترمذي  
والبيهقي والسنن  
والصحيحين والترمذي  
والبيهقي والسنن

لا ان يخاف الموت في الحادثة وما يتصل بسنة نبينا عليه السلام  
من قبله وانما اخر الاملاء اختلف في كونه شريعا وهذا  
مما اختلف فيه

هذا الحديث في الصحيحين  
والترمذي والبيهقي  
والصحيحين والترمذي  
والبيهقي والسنن  
والصحيحين والترمذي  
والبيهقي والسنن  
والصحيحين والترمذي  
والبيهقي والسنن

فقال بعض العلماء يلزمنا شرايع  
الاسلام على من اقبل اليها  
فقالوا لا يلزمنا شرايع  
الاسلام على من اقبل اليها

من قبلنا حتى يقوم الدليل على النسخ بطلان شرايعنا وقال

هذا الحديث في الصحيحين  
والترمذي والبيهقي  
والصحيحين والترمذي  
والبيهقي والسنن  
والصحيحين والترمذي  
والبيهقي والسنن  
والصحيحين والترمذي  
والبيهقي والسنن

بعضهم لا يلزمنا حتى يقوم الدليل وقال بعضهم يلزمنا على

٢٥

شرايعنا والصحيح عندنا انه ما قص الله من قبلنا علينا

غير انكار وقصة النبي عليه السلام من غير انكار فانه يلزمنا

على انه شريعة رسولنا عليه السلام اخرج الاولون بقول الله

اولئك الذين هدى الله فبهم اقتدوا والهدى اسم نفع

هذا الحديث في الصحيحين  
والترمذي والبيهقي  
والصحيحين والترمذي  
والبيهقي والسنن  
والصحيحين والترمذي  
والبيهقي والسنن  
والصحيحين والترمذي  
والبيهقي والسنن

علي الابان في الشرايع ولانه ثبت حقيقته دينا

بانه تعالى ودين الله حقيقته مرضى عنده

قال الله تعالى لا نفرق بين احد من رسله

وقال مصداق لما بين يديه من الكتاب ومهيئا

عليه فصات الاصل هو الموافقة واجتاج اهل الفلانة

النايذ بقول الله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة

ومنها جاز لان الاصل في الشرايع الماضية التخصيص

الانتم انما كانت تحتل المخصوص في المكان في

رسولين بعثنا في زمان واحد في مكانين

أحدنا نبع الآخر كما قال في قصة إبراهيم عليه

عليها السلام فكذلك في الزمان أيضا فصار

احمد رضا الزاهد الزاهدات التي على السطح

قال المذنب لعلك  
الكانت الناس  
عزيت الشجر  
معه ان يبعث  
الرجيم النافذ  
على القوم من  
الكل ما هو  
الكل ما هو  
الكل ما هو

الشرعية ومكارم الاخلاق والالتزام بالدين

من الوسط السابعة عليهم السلام واما قوله احكاما بتوجيه او  
المجتبى في قوله او غير التي ابو

[illegible]

وَمَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِ عَمْرِو بْنِ الْعَدِيِّ

فَقَالَ مَا هِيَ فَقَالَ التَّوْبَةُ فَقَالَ اأَنْتُمْ كُنْتُمْ كَانْتُمْ

اليهود والنصارى والله لو كان موسى حيا لما سمعوه

إلا أتباعي فصل الماصل هو الموافقة والمالفة لكن بالشروط

الذي قلنا معروفًا لا ينكر من فعل الذي مع العلم بال

صهبا فيما سلف من الكتب غير محرف الا ان ينزل وحى

فثبت ان هذا هو الاصل الا اننا التزمنا من اهل الكتاب

امر اقامه وكذلك الحدو العداوة والتليس كثر منه

ووقع الشبهة في نكلم فرطنا بهذا أن يقض الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

اورسوله عدم من غير انكار احتياطا في باب الدين

وهو المختار عندنا من احوال هذا الشرط الذي

ذكرناه قال الله تعالى ابراهيم وقال فاصدق

فانبعوا من ابراهيم حنيفا وعلى هذا الاصل يجري

المصل ونلاحظ في تصحيح الهجاء والفتحة

بقول الله تعالى ونبيهم ادم الفسرة بينهم وقال

ولكم شرب يوم معلوم فاحجز بهذا النص لا يثبت الحكم في

غير النصوص بما هو نظيره فثبت ان المذهب هو القول

الذي اختاره وما يقع به ختم باب الفتنة

لا استدل بما هو عليه على  
تصحيح الهجاء

اصحاب النبي عليه السلام ورضي الله عنهم ولا خلاف

بهم قال ابو سعيد البرقي نقله القماني واجب

به القياس قال وعلى هذا انه كما ساء بخيارهم قال

الكوفي لا يجب نقله لما فيها لا يترك بالقياس وقال

المسافري لا يقلد احدهم ومنهم من فصل في التقليد

فقلد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم وامثالهم قلد

اختلف عمال اصحابنا رحمهم الله في هذا الباب فقال ابو

محمد رحمها الله ان اعلام قدر ليس المال ليس شرط

وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنه وقال ابو حنيفة

والاصحاب رضي الله عنهم ولا خلاف

بهم قال ابو سعيد البرقي نقله القماني واجب

به القياس قال وعلى هذا انه كما ساء بخيارهم قال

الكوفي لا يجب نقله لما فيها لا يترك بالقياس وقال

المسافري لا يقلد احدهم ومنهم من فصل في التقليد

رحمها الله في الحال تظلم لكنا لست وفدي عن جاني

وابن مسعود رضي الله عنه اخذ له وقال ابو يوسف ومحمد

رحمها الله في الاجر اشترك انه صام وربا ذلك عن علي

وخالف ابو حنيفة في ذلك كما نرى وقد اتفق على

بالنقد فيما لا يعقل ما يقاس فقد قالوا في قول الجبض

انه مكنا يسمو الكثر عشر بياض وروا ذلك عن انس وعثمان

بن ابي العاصم الثقفي واخذوا سرا ما باع عملا يقول

رضي الله عنها في قصه يزيد بن ارقم اما فيما لا يدرك بالقبض

فلا بد من الجلب خلا لذلك على التوقيف من رسول الله

والا فليكن على ما كان عليه في ذلك من الجلب

والا فليكن على ما كان عليه في ذلك من الجلب

الاجابة  
فقال الله ان في المصنوع شيئا لا يبرأ من القنوت  
وهو ان شرط لا ثالث لها وصاحب القنوت  
ولم يجد ما لا في القنوت لان القنوت  
حاصل ما لا في القنوت لان القنوت  
عقد من وجه الصانع ايضا فثبت ان  
اجابة في بيده ولا يصح بالاجابة كالوجه

الاجابة  
فقال الله ان في المصنوع شيئا لا يبرأ من القنوت  
وهو ان شرط لا ثالث لها وصاحب القنوت  
ولم يجد ما لا في القنوت لان القنوت  
حاصل ما لا في القنوت لان القنوت  
عقد من وجه الصانع ايضا فثبت ان  
اجابة في بيده ولا يصح بالاجابة كالوجه

الاجابة  
فقال الله ان في المصنوع شيئا لا يبرأ من القنوت  
وهو ان شرط لا ثالث لها وصاحب القنوت  
ولم يجد ما لا في القنوت لان القنوت  
حاصل ما لا في القنوت لان القنوت  
عقد من وجه الصانع ايضا فثبت ان  
اجابة في بيده ولا يصح بالاجابة كالوجه

لا وجه له غير هذا التلذذ وذلك باطل فوجب العمل  
أي التلذذ العجائبي

لا محالة فاما بما يعقل بالقياس فوجه قوله الكرخيخ ان

القول بانراي من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مشهور

واختلاف الخطاء في احكامهم كان لا محالة فقد كان يخالف

بعضهم بعضا وكانوا لا يدعون الناس الى اقوالهم وكان

ابن مسعود رضي الله عنه يقول انا اخطأت في الشيطان

واذا كان كذلك لم يجز تقليد مثله بل وجب الاقتداء

بهم في العمل بالراي مثل ما عملوا وذلك معنى قول

النبي عم اصحابي كالنجوم ومن لدغي الحصو اخرج



والاسم الاكبر هو الاسم الاول  
في القياس

هذا هو المقدم  
في القياس

يقول النبي عم افندوا بالدين من بعدي ابي بكر وعمر

فيما روي في هذا الباب من اختصاصهم مما دل على قلنا

ووجه قول ابي سعيد ان العذر لهما في الوجود

احدهما احتمال السماع والتوقيف ذلك اصل فهم مقدم

على الراي وقد كان لا يستلزم عند الاسناد والاحتمال

فضل اصابتهم في نفس الراي وكان هذا الطريق هو

النهاية في العمل بالسنن لتكون السنن جميع وجوها

وسببها مقدمات على القياس ثم القياس باق في وجوه

حجة وهو المعنى الصحيح بانته الزايت شرعا فقد ضيع

اي اذا كان هذا الطريق  
هو النهاية فقد ضيع

مقتضى الصحيح اي  
الصحيح بسبب الزايت

اي القياس  
بالنفس الصحيح

هذا هو المقدم  
في القياس  
والاسم الاكبر هو الاسم الاول  
في القياس  
هذا هو المقدم  
في القياس  
والاسم الاكبر هو الاسم الاول  
في القياس

هو قياس الشيء وهو ليس بصالح لاضافة الوجوب اليه علي  
ما يعرف انشاء الله تعالى فانه لو كانت ترك القياس وعمل  
باستصحاب الحال فجعل الاحياط مفرجة الى العمل بالادلة

المتناهي مع عامة وجوه السنن ثم ماله الى القياس الذي

هو قياس الشيء وهو ليس بصالح لاضافة الوجوب اليه علي

ما يعرف انشاء الله تعالى فانه لو كانت ترك القياس وعمل

باستصحاب الحال فجعل الاحياط مفرجة الى العمل بالادلة

فصل الطريق المتناهي في اصول الشريعة وفروعها علي الحال

هو طريق اصحابنا بحمد الله اليهم انتهى الدين بكامله وينتهي

فان الشرع الى اخر الامر خالص لكنه بحريص للقطعة

كل ساج والشروط كثيرة لا يجزمها كل طالب وهذا هو

في كل ثابت عنهم من غير خلاف بينهم ومن غير ان يثبت

بل في قولنا فقلت مسلمة فاما اذا اختلفوا في شيء فان

المتصفي اقول الم طبعه عند علي بن ابي طالب في باب الاجماع

الدين ولا يستط البعض بالبعض بالتعارض لانهم

ما اختلفوا ولم يخرجوا الحاجة بالحدس المرفوع سقط

التوقيف وتعين وجه الرأي والجهاد فصار تعارض

اقوالهم كتعارض وجوه القياس وذلك بوجوب الترجيح

نظير الترجيح وجب العمل بابها سواء المجتهد على ان

الصواب واحد منها للغير ثم لا يجوز العمل بالماضي من

بعد ما يدل على ما في باب المعارضة ولما التابعي

وهو قولنا واذا اختلفوا في شيء فقلوا  
اي ما وجد القياسين لم يخرج  
نقص الدليل فوجهه و  
ظلال اقول الم

في الرأي كان اسوة سائبة الفتوي من الشافعية

تفليكه. ان ظهرت فتواء في زمن الصحابة كان عليه

في هذا الباب عند بعض مشايخنا رحمهم الله تسليمهم

من أمة إياهم وقال بعضهم بل لا يصح نقله وهو

لعدم احتمال التوقيف في وجه القول الأول ان سريحا

خالف علياً رضي في رد شهادة الحسن رضي الله عنه

وكان على رضى يقول له قد ابتها العبد الا انظر وحاله

سير قد رضى ابن عباس رضى في النذر هذخ الولد

الولد ما وجب عليه  
من الاما بعد ما كان يوج

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
الذي كنا لنهتدي لاه  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

الرسول محمد وآل

[illegible]

مفتی محمد رفیع صاحب مدظلہ العالی

ثم رجع ابن عباس رضي الله عنهما إلى قلوبهما والتفخيمهم دخل في

جَلَّاهُمْ رَغِي اللّٰهُ عَنْهُمْ اِحْمَدِي يَا اَلْاَحِبَّ

السلام في الجماع في ركعة وفي اهلية من يتعد به

وشرط و حكم و سبب اما ركنه فنوعان عزيمت و رخصه

اما العزيز فالتكلم منهم بما يوجب الاتفاق منهم اى

شروعہم فی الفعل یمکان من بابہ لا ان کن کل شیء

به اصله والاصل في نوعي الاجماع ما قلنا واما الرخصة

فان ينكح البعض ويسكن سايرهم بعد بؤفه وبعدي

مدة التأمل والنظر في الحادثة وكذلك في الفعل وقال بعض

الآنم العاشر الذي تنفي في مثلها الى

المصدر هو المشرق 20

1997

هذا الذي مضى الى ان طالع  
العلم من خاتمة افعال الله و

فكل عمر ان يتولى الكيان القوي ويسلم سيرة و لانا

اما جعل السكوت تسليما بعد العرض وذلك موضع

التقوي وحرمة السكوت لو كان محالاً فذلك المجمع تسليما

كأنما فسقا وبعد الاستهوار والاستهوار ينافي الغناء

فكان كالعرض وذلك ايضا بعد معنى مدة التامل وذلك

بنا في الشهية فتعين وجه التسليم واما سكوت علي فانا

لان الذين افقوا بامساك المال وبان لا عزم عليه في املا

لليلة كان حسنا الا ان نجعل الاما في الصدقة المتزام

الغرم من عريضة عن القبل والقابل ورعاية الحسن

في صيانة النفس  
عن ان يقولوا انه  
مسك اموال المسلمين  
لهجوم

و اما جعل السكوت تسليما  
فكان محالاً فذلك المجمع تسليما  
كأنما فسقا وبعد الاستهوار  
والاستهوار ينافي الغناء  
فكان كالعرض وذلك ايضا  
بعد معنى مدة التامل وذلك  
بنا في الشهية فتعين وجه  
التسليم واما سكوت علي فانا  
لان الذين افقوا بامساك المال  
وبان لا عزم عليه في املا  
لليلة كان حسنا الا ان نجعل  
الاما في الصدقة المتزام  
الغرم من عريضة عن القبل  
والقابل ورعاية الحسن

وَبَسْطِ الْعَدْلَ كَمَا أَحْسَنَ فِعْلَ السَّكِينَةِ عَنْ مِثْلِهِ

فانما السكوت بشرط الصيانة عن الفتور جائز عظيم

للتفتيا وذلك الى اخر المجلس وكل امنافى السكون

فأما حديث البيرة فيغير وجه الدالة الخلاف والمتفرقة في مسلمة العول

اسهر من ان يخفي وكان عمر النبي الحق واستأثرت له

من فروعها دمج فتاوى إبلاء العذر في الكفارة

بعد بيان على مذبح وعلى هذا الاصل يخرج ايضا منهم

اختلفوا في اصحاب النبي عم كان اجاء علي ان

مت اقولهم فباطل وكل عمر مثل ذلك ايضا ومن الناس



من قول هذا سكوت ايضا بل اختلفوا في سبوق الاجتهاد  
 من غير تعيين ولكننا نقول للجماع من المسلمين لا يجوز  
 الحق والصواب يبين واذا اختلفوا على قول فقد  
 على قصر الاقوال في الحادثة وليلظن به المير لم يبق الما قلنا  
 وكذلك اذا اختلفوا في قولهم على قول فعل هذا  
 عند بعض مشايخنا حرام وقد قيل ان هذا مخالف  
 انما ذلك للصحة خاصة وكذلك ما عطف به بعض الصحابة  
 من الخلفاء فلم يعترض عليه فهذا اجماع ما قلنا  
 اهلية الاجماع انما تنبت باهلية الرئاسة وذلك لمن يمتثل ليس

(٥٩)

الجماع  
 لا يجوز  
 الحق والصواب يبين  
 على قصر الاقوال  
 وكذلك اذا اختلفوا  
 عند بعض مشايخنا  
 انما ذلك للصحة  
 من الخلفاء فلم  
 اهلية الاجماع

اهلية الاجماع انما تنبت باهلية الرئاسة وذلك لمن يمتثل ليس

وسماه

١٢٤

١٢٤

العصبة الشبه في رفع ما هو من مذهب غيري ان يقول  
وان زعم حتى ام اطلاقه كان

بسم الله الرحمن الرحيم

هو في المنطق اما المنطق فيقول في المنطق ويستطاع

واحدة اداء الشهادة وصفة الامر والعرض في

ولا الهوى فان كان صاحبه يدعي الناس اليه

بالنصب الباطل والبسمة وكذلك ان يثبت ذلك ان

حتى كثر مثل خلاف البراءة في الخارج في الامانة

جنس العصبة وصاحب الهوى المشهور ليس من الامانة

الاطلاق فاما صفة الاحتماد فشرط في حال دو طحال الهوى

اصول الدين المهمة مثل نقل القرآن ومثل ايمان السرايم

فعامة المسلمين داخلون مع الفقهاء في ذلك اللجوء فلما يمتنع

من زعم ان الله تعالى لا يدين الناس الا بما كانوا يعملون  
فانما كان لا يدينهم الا بما كانوا يعملون  
فانما كان لا يدينهم الا بما كانوا يعملون  
فانما كان لا يدينهم الا بما كانوا يعملون

في الاجماع

والذي لا يدينهم الا بما كانوا يعملون  
والذي لا يدينهم الا بما كانوا يعملون  
والذي لا يدينهم الا بما كانوا يعملون  
والذي لا يدينهم الا بما كانوا يعملون

الرأي والاستنباط هو معنى محرم فلا يعتبر في الاجماع

والاجتهاد

الرأي والاجتهاد وكذلك من ليس من اهل الرأي من العلماء

فلا يعتبر في الباب الا فيما يستفني عن الرأي ومن الناس

من زاد على هذا فقال لا اجمع الى الصحابة رضي الله عنهم

مع الاصول في الامور المعروفة والنهي عن المنكر وقال بعضهم

الا من عترة الرسول صلى الله عليه وسلم فهم المنصوصون

بالعرف الطيب المبولون على سواد السيل ومنهم من قال

ابن خلد الا لاهل المدينة فهم اهل حضرة النبي صلى الله عليه وسلم

الا ان هذه امور زائدة على الحقيقة واثبت بها الاجماع

الاجماع

الاجماع

الاجماع

الاجماع

الاجماع

الاجماع

الاجماع

لا يوجب الاختصاص بشئ من هذا وانما ذكره لانه  
لا يوجب الاختصاص بشئ من هذا وانما ذكره لانه  
لا يوجب الاختصاص بشئ من هذا وانما ذكره لانه

والاختصاص للامة بشئ من هذا

قال احمد بن حنبل انما انقض العتق ليس بشرط الاجماع

نحوه وقال الشافعي مع الشرط ان يكون على ذلك الاحتمال

رجوع بعضهم لكننا نقول ما ثبت به الاجماع لا افضل فيه

وانما ثبت سلقا فلا يصح الزيادة عليه وهو مع عندنا وان

الحق لا يبعد والجماع كرامة لم لا معنى يعقل فوجبه بنفس

الاجماع فاذا رجع بعضهم بعد رجوع عندنا وقال

الشافعي يصح لانه ما كان ينعقد اجماعهم لا يخلو يعني

يقيناً كما خلافه كان  
بعض الناس

بعض الناس  
بعض الناس

ايضاً لما نقول بعد ثابت الجوام لم يستفاد خلافه

كلامه وفي الابداء كان خلافه مانعاً عنه وقل بعض الناس

لا يشترط اتفاقهم بل خلاف الواحد لا يعتبر ولا خلاف

لأن الجماعة احق بالاصابة وايضاً بحجة قال النبي صلى الله عليه وسلم

60

عليكم بالسواد الأعظم والجواب ان النبي صلى الله عليه وسلم

جعل اجماع الامة حجة وان بقي منهم احد صحيح للاجتهاد والنظر

في العالمين اجماعاً وانما هذه الامة بنيت على الموافقة من غير

ان يعقل فيه دليل للاصابة فم يصح ابطال حكم الاشد وقد

اختلف اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما كان الخلاف

فيما بين اصحابه

فيما بين اصحابه

فيما بين اصحابه



وهذه المسئلة بعد ذلك ما مر ولاه  
 في كتابنا من ان يبين ان هذا  
 لا ينافي ما قلنا من ان بعض مشايخنا  
 في كتابنا من ان يبين ان هذا  
 لا ينافي ما قلنا من ان بعض مشايخنا  
 في كتابنا من ان يبين ان هذا  
 لا ينافي ما قلنا من ان بعض مشايخنا

الحديث الشبهة ومن شرطه اجتماع من هو داخل في اهل البيت  
 الاجتماع

وبعض مشايخنا شرطه الاكثر والصحيح ما قلنا انه انما صار  
 وهو ان شرطه اجتماع الكل

كلامه ثبت على اتفاقهم فلا يثبت بدون هذا الشرط  
 في كتابنا من ان يبين ان هذا

حكمه ان اجاء حكمه في الاصل ان يثبت المراد به  
 في كتابنا من ان يبين ان هذا

حكمه ان اجاء حكمه في الاصل ان يثبت المراد به  
 في كتابنا من ان يبين ان هذا

حكمه ان اجاء حكمه في الاصل ان يثبت المراد به  
 في كتابنا من ان يبين ان هذا

حكمه ان اجاء حكمه في الاصل ان يثبت المراد به  
 في كتابنا من ان يبين ان هذا

حكمه ان اجاء حكمه في الاصل ان يثبت المراد به  
 في كتابنا من ان يبين ان هذا

حكمه ان اجاء حكمه في الاصل ان يثبت المراد به  
 في كتابنا من ان يبين ان هذا

حكمه ان اجاء حكمه في الاصل ان يثبت المراد به  
 في كتابنا من ان يبين ان هذا

حكمه ان اجاء حكمه في الاصل ان يثبت المراد به  
 في كتابنا من ان يبين ان هذا

حكمه ان اجاء حكمه في الاصل ان يثبت المراد به  
 في كتابنا من ان يبين ان هذا

فادعهم ان يكون سبيل المؤمنين حقا بينين وقال كنتم

اخرجت للناس ناموس بالعرف ونهون عن المنكر والنجس

نوجب العقوبة لاجمعي وقال وكذا جعلناكم امة وسطا

لكونوا شهداء على الناس والوسط العدل وكذا نصا

والشهادة على الناس تقضي بالامانة والحقيقة اذا كانت شهادة

جامعة للدين والآخر وقال النبي عم لا تجمع اني علي ضلالة

وعن النص ينبغي جميع وجوه الضلالة في الامان والشرع

وامر النبي عم ابابكر رضي الله عنهما بالناس فقالت عابسة

انه جل ربي قد رخص لي صلي بالناس فقال النبي صلي الله

في هذا الخبر انما هو في حق من لا يجمع بين الدين والآخر فيكون له ضلالة في الدين والآخر  
والنص في جميع وجوه الضلالة في الامان والشرع  
وامر النبي عم ابابكر رضي الله عنهما بالناس فقالت عابسة  
انه جل ربي قد رخص لي صلي بالناس فقال النبي صلي الله

هذا الخبر في حق من لا يجمع بين الدين والآخر فيكون له ضلالة في الدين والآخر  
والنص في جميع وجوه الضلالة في الامان والشرع  
وامر النبي عم ابابكر رضي الله عنهما بالناس فقالت عابسة  
انه جل ربي قد رخص لي صلي بالناس فقال النبي صلي الله



أي الله ذلك والسلون وسيل عن الغيرة بتعاطاها

الخيران فقال ما أراه السلون حسنا فهو عند الله حسن

وأما العقول فلا أن رسول الله صام المسبي في رجة

باقية إلى آخر الدهر وأمنه ثابتة على الحق إلى أن تقوم الساعة

قال النبي ص لا يزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين حتى

تقوم الساعة وقال حتى يقابل آخر عصاة من أمتي إلى أجل

وأما المراد بالامة من لا ينسك بالهوى والبدعة ولو حلف

الخطا على جماعةهم وقد انقطع الرجى بطل وعدائهم

الحق فوجب القول بأن إجماعهم صوابا يفتي كرامة من

أجل أن هذا مقتضى العقل ولهذا قال والدليل العقول  
والفتوى وإن كان ثابتا بالنص لكن ما ثبت  
بمقتضى ضرورة العقل يضاف إلى العقل وورد  
بالكتاب غير هذا والله أعلم  
على أن طائفة من أمتي على الحق  
نزل إلى قلوب الخلق طائفة في هذه وطائفة  
في هذه وأما إجماعهم

63

صيانة لهذا الدين وهذا الحكم متعلق باجماع صيانة الدين  
لانظر الى الداعي

والكجائز مثل القاضي يقضي في المجتهدين بله فيصير لان

لا يرد عليه نقض وذلك في دليل الاجتهاد صيانة للفضل

الذي هو من اسباب الدين ولا يترك في المحسوس والمنزوع

ان يحدث باجماع الافراد لا يقوم به الافراد والله تعالى اعلم

فصل الاجماع كاية من الكتاب احدث متواتر في وجوب

العلم والعلم فيكفر جاحده في الاصل ثم هو على مراتب

الصحابة مثل المائة والخبر المتواتر واجماع من بعدهم بمنزلة

المشهور من الحديث واذا صار الاجماع مجتهد في السلف

كان كالصغير من الاحاد والنسخ في ذلك الجانين

اذا ثبت حكم باجماع غير جواز النسخ عليه

فبني عليه الاول ويجوز ذلك وان لم يتصل به النسخ من العمل

على امر ويستوي في ذلك ان يكون في عصر واحد

اعني به في جواز النسخ والله اعلم

وهو عن الداعي والناقل اما الداعي فيصير ان يكون

اخبار الاحاد او القياس وقال بعضهم لا بد من جامع اخر

مما يحمل الخط وهذا باطل عندنا لان ايجاب الحكم به قطعا

من قبل دليله من قبل عينه كرامة اللامة وادامة النسخ وصالة

64

وَقَرَّرَ عَلَى الْحُجَّةِ وَلِجَمْعِهِمْ دَلِيلُ رَجُلٍ يَقُولُ لَهَا الْجَمْعُ الْفَعْلُ

فثبت أن ما قاله هذا القائل حسن الكلام وفيه السبب

البنا فلي مثال نقل السنة قد ثبت نقل السنة بـ

لا شبهة فيه وقد ثبت بطريق فيه شبهة فكذلك هذا اذا انتقل

البنا اجاع السلف باجاء كل عصر علي نقله كان في معنى نقل الحديث

التواتر وأخذاً منتقلاً إلى باب الألف من قول عبيدة السلمية

ما اجتمع اصحاب رسول الله عم علي شي كاجتماعهم علي محبته

الأربع قبل الظهر وعلى سفلى الصبح وعلى غرم نكاح المخت.

في عدة الاخت وسيل ابن مسعود رضي عن بكير الجناف

هذا هو الباب الرابع من كتاب القياس في أصول الفقه

فقال ذلك كان الا ان يثبت اصحاب محمد بن بكر بن اربعة  
وكاوي في تقليد المهر بالخلوة كان هذا النقل السنة بالاحاد

الاستدلال على ما قبله  
الاستدلال على ما قبله

يبقى باصله لكنه لا انتقل البناء بالاحاد او بالاحاد وحده علم

الاستدلال على ما قبله  
الاستدلال على ما قبله

وكان مقتضى على القياس في هذا من الفقهاء من ان النقل

الاستدلال على ما قبله  
الاستدلال على ما قبله

بالاحاد في هذا الباب وهو قول لا وجه له ومن ان النقل

الاستدلال على ما قبله  
الاستدلال على ما قبله

لنقله فيه كله لان مدار اصول الدين كلها ومنعها الى

الاستدلال على ما قبله  
الاستدلال على ما قبله

جاء المسلمين والله الهادي

الكلام في هذا الباب ينقسم الى اقسام خمسة اولها الكلام في

الاستدلال على ما قبله  
الاستدلال على ما قبله

نفس القياس الثاني في شرطه والثالث في ذكره والرابع

الاستدلال على ما قبله  
الاستدلال على ما قبله

فان قيل لا يخرج من نفس القياس لا يخرج من القياس في قوله  
فان قيل لا يخرج من نفس القياس لا يخرج من القياس في قوله  
فان قيل لا يخرج من نفس القياس لا يخرج من القياس في قوله

والقياس في ادفع ولا بد من معرفة هذه البنية لان الكلام

الاجزاء والابواب عند شرحه واليقوم للبركان طبعه

ثم ينبغي للدفع انفس القياس للقياس فيفسر

بظاهر صيغة ومعنى هو الا بدلالة صيغة ومثاله الغريب

هو ان فعل يعرف بظاهر وهو ان يصح بدلالة على اننا لما

بظاهر صيغة والذات في الفعل في الفعل اي اخذ به

وذلك اننا نعلم اني بغيره فيجعل مثله ونظيره وقد يسمى

بين اثنين من المنظر فياسا وهو خوذ من قايسته قياسا

وقد يسمى هذا القياس في ارجاء الله من طريق المنظر

القياس في ادفع

الاجزاء والابواب

ثم ينبغي للدفع

بظاهر صيغة

هو ان فعل يعرف

بظاهر صيغة

وذلك اننا نعلم

بين اثنين من

وقد يسمى هذا

القياس في ارجاء

المنظر

القياس في ادفع

الاجزاء والابواب

ثم ينبغي للدفع

بظاهر صيغة

هو ان فعل يعرف

بظاهر صيغة

وذلك اننا نعلم

بين اثنين من

وقد يسمى هذا

القياس في ارجاء

المنظر

القياس في ادفع

الاجزاء والابواب

ثم ينبغي للدفع

بظاهر صيغة

هو ان فعل يعرف

بظاهر صيغة

وذلك اننا نعلم

بين اثنين من

وقد يسمى هذا

القياس في ارجاء

المنظر

القياس في ادفع

الاجزاء والابواب

ثم ينبغي للدفع

بظاهر صيغة

هو ان فعل يعرف

بظاهر صيغة

وذلك اننا نعلم

بين اثنين من

وقد يسمى هذا

القياس في ارجاء

المنظر

القياس في ادفع

الاجزاء والابواب

ثم ينبغي للدفع

بظاهر صيغة

هو ان فعل يعرف

بظاهر صيغة

وذلك اننا نعلم

بين اثنين من

وقد يسمى هذا

القياس في ارجاء

المنظر

شهادة الشاهد بلفظ الشهادة خاتمة دعوى الاستيفاء

إنا القياس بالرابي على الأصول الشرعية انعقدت لها



إلى الملاصق فيه منك من مدارك أحكام الشرع لأجبة

لأبائنا ابتداء وقال بعض أصحاب الظواهر من أهل البيت

وغيرهم إن القياس ليس بجمعة والعول باطل وهو قول

داود وغيره واختلف هؤلاء فقال بعضهم لا دليل من قبل

العقل أصلا والقياس قسم من وقال بعضهم لا عمل للعقل

العقل لأن الأمور العقلية دون الشرعية وقال بعضهم هو

دليل ضروري ولا ضرورة بنا إليه لا مكان العمل استصحاب

واحتج من أبطل القياس بالكتاب والسنة والمقول

أما الكتاب فنقول الله تعالى ونزلنا عليك الكتاب

والجواب أنه الكتاب  
بما القياس مضاف إلى الكتاب  
فما القياس مضاف إلى الكتاب  
فما القياس مضاف إلى الكتاب

تبيانا لكل شيء صفة من جعل القياس طائبا

كتابي ومن جعل القياس مجازا جعل الكتاب

واما السنة فتقول النبي صلى الله عليه وسلم اني انا ابي اسمايل

حي كثر فيهم اولاد السبايا فاسوا ما لم يكن باوذا

نضوا واضوا وما المقول فلعني في الدليل ولعني في

الدليل ما الدليل فسيمة في الاصل لان النص ينطق

بشي من الاوصاف علم الحكم والحكم المطلوب حق الله

فلا يصح اتيانه بما هو شبهة في الاصل مع كل قدر صاحب

الحق وله الذي في الدلول فلانة الدلول طاعة لله تع

والجواب عن الوجهين انما حقه وطاعة بشت بالنص المأثور والاعمال

نظرا الى الاصله عذرون في الفرق النضال

ولا يطاع الله تعالى بالعقول والآلهة التي ان من الخلق

ما لا يترك بالعقول مثل المقدرات ومنها جملة العقول

ولا يلزم امر الحروب وحرك الكعبة وتقوم المنقبات اذ

الوجه الاول فلانها من حقوق العباد اما عن القبله فلان

واما القبله فاصله معرفة اقاليم الارض وذلك حق العباد

فمنه على وسعهم ولا على الثاني فلان هذه الامور انما تعقل

بوجوه محسوسه التي ان قيم المنقبات ومهور النساء

في امور الحرب تعقل بالاسباب الحسيه وكذلك القبله وكان

يقينا باصله على سائل الكتاب والمسته وحصل ما قلنا

68

لا مانع عند القياس اذ  
الاحتياج في معاني النقص  
لا استخراج الاحكام

التي لا غايه ان الذي في هذه الآلهة مستند الى الخس  
كان لا يخلو عن ضعف بار اصلها الى استند الى الخس  
منها الى ان يكون على ما ينظر فيقول  
على ما قلنا



والدليل العقول وهذا الزمن ان يحكي اوضح من

ان يحكي وان يذكر طرافته وبرقا واقتداء بالسلف فلا

تبارك ونعالي فاعبروا يا اولي الابصار والاعتبار في

الي نظره والمجرة البيان قال الله انه ان كنتم لمروا

تغيرون اي يمتنون والقياس بل سواء فان قال عندك

انما يصح الاعتبار بما رثيت بالنص دون المروي وهو ان

69

ذكرت

العله نصا مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم في القراءات

الطوائف والطوائف عليكم والحواب ما ينبغي ان شاء الله

وهو قوله فيما بعده نصه وبيان ذلك في الاصل في قوله تعالى هو الذي خرج الذين كفروا في

ظلمة الجاهلية عن ظلمة الجاهلية

وقال ذلك في التماس حياة وهو إفاء وإمانة في الظاهر لكنه

حيوة من طريق العنى بشرهم واستيفاءه أما الأولى فان من تأمل في كتابه  
 وهو كونه حيوة باعتبار الأولى

فإنَّ شَرَعَ الْقصاصَ مِنْهُ ذَلِكَ عَنْ مِباشَرَةٍ سَبَبٍ فَيُتَبَحَّرُ بِأَقْرَبِ

المقصود بالقتل من فيبقى حياً فيموت حياً لما اى بقا عليها

اِنَّمَا فِي اسْتِيفَائِهِ وَلَا اِنَّ مِنْ قَتْلِ جُلَاصِ حَبَا عَلِيٍّ اِلَيْهِ

صَارَ الْكَذَّالِيهِ فَلَا تَسْأَلُهُمُ الْحَيَاةَ الْآلَا يَقْتُلُ الْقَاتِلُ

سورة حدة اولها القنا الاول والعشاء فضا احبار

فَمَا لَا يَغْفُلُ الْإِنْسَانُ مَا آتَا السَّاعَةَ

عن خذلك ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم حين بعث معاذا

إلى اليمن قال له يم تقضي قال يا في كتاب الله تعالى قال فان

لم نجد في كتاب الله تعالى اقلي باقضي به رسول الله قال

فان لم نجد فيما قضى رسول الله قال اجتهد رأيي فقال

الحمد لله الذي وفق رسول الله بما يقضي به رسوله

نص صحيح وقد ذكرنا ما هو في أس بنفسه عن النبي صلى الله عليه وسلم

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في علم وفي إيمان وفي عمل وفي خلق وفي خلق

ومناظرهم ومشاورتهم في هذا الباب اشهر من ان يحصى

علي عاقلي فان طعن طاعن فيه ففضل سواء السبيل

١٥  
 نفس القاسم يا هو عاقبة عند من  
 النفس جمل على قلب الكون العوضا  
 هو القاسم الذي علمت بسوءه على قلبها  
 وان لم تعد تقضي انتقامه فلا كان  
 والقاسم على النصوص غير ذات لغز  
 عسر عسر الاحكام  
 وكان هذا الخبر في موضع الخلاف بين  
 جمهور المتأخرين القبول والاعتزال  
 العلماء ان الماصل في حق الاعتزال  
 والتعدي على الحرم

به من الله ارض الى العرب فان قلت  
 هذه الحديث فانه يقول تعالى  
 ولما ايسر الى كتابي سيق قلت  
 فقلت على وجهي الحكم في  
 كتابي العلم مطلقا وانما سطره اوضح  
 واسمى والامر لك فاما السطر والحق  
 والحق سطر حجة في كتابي  
 فكانت الحكم الناسخ في كتابي  
 في الكتاب فانه علم السلام موجود  
 على العلم من اهل السلام فاما بعد  
 التوفيق منهاه  
 اسما

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
مدرسة للعلماء والطلاب  
والله اعلم بالصواب

[illegible]

وَأَقْرَبُ خُصْمٍ فَقَدْ أَهْوَى إِلَيَّ الْإِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

في تكليف الأعباء أما العقول فهوان الاعتبار واجب

بُئِىَ الْقَرِىٰنَ وَهُوَ النَّظَرُ النَّالُ فَمَا أَجَابَ مَنْ قَلْبُهُ أَمِنْ

الثلاث باسباب نفقت عنهم لنكف عنها الحزن والاعين

من الجناء وكذلك التام في حفايف اللغة لا يستعار غيرها

لها ما بينه والناس نظيره بعينه لأن الشرع شرع الحكام

بہان اشار الیہا کہ انہی مثلاً باسباب فصحا ووجہا

إلى التامل ثم للاعتبار وبيان ذلك في الأصل وقول الله تعالى

هو الذي اخرج الذين كفروا من اهل الكتاب من ديارهم

بسم الله الرحمن الرحيم



الاول الحسم وانتم فالخراج من الديار غنوة بمعنى القتل

والكفر يصلح داعيا اليه وأول العشرة على نور الهدى

وقوله ما ظنم ان يخرجوا وطني دليل على ان امة من امة

جزء التوكل وقطع الخيل وان القبول الخذلان جزاء

النظر إلى القوة والاعتزاز بالشئ إلى ما لا يحصى من المعاني  
وظلوا إلى ما بعد ذلك أي شدة اللباس حاله ونحوه

تم كتابتها في الأعين والقلوب في كل بيت  
بفضلها تم القضاء على الفساد  
بفضلها تم القضاء على الفساد  
بفضلها تم القضاء على الفساد

اي بيان التفاضل في سطور  
هو مناط الزكيا بالشار

والاعمال والعباد  
منها ما لا يدرك بالحواس  
ومنها ما لا يفهم بالقلوب  
ومنها ما لا يحيط به العقول

المفتي  
أظن لا  
هذا دليل على إضار  
الفعل من

هذا دليل على إضار  
الفعل مطلقاً

أظهر التحليل شرط المالئة والمقتضية للأضرار الامرلانية

71

01/11/2011 11:11:11

على يد السيد محمد

مثل قولك بسم الله وذئب عليه فوله لا تتبعوا الطعام بالطعام

الأسواق والنساء، وقد علم حديث عماد بن الصامت رضي

ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسعوا الذهب بالذهب

والورق بالورق الأسوأ بسواه، والحنطة بالحنطة الأسوأ

سواء عينا بعين فتلاذوا وإذا فقدوا تلو الخطا

لكل معلوم وقد قيل بحسنه وقوله مثلاً مثل حاله ما سيف

والأحوال شروط أي يعوا بهذا الوصف والامر بالإيجاب

يكون والبيع مباح فلا يمنع من الامر الى الحال التي

شرط والمعاد بالعل القدر الذي فحدث أخيراً

*(Faint handwritten notes at the bottom of the page)*

فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يقرأ في كل صلاة بسم الله الرحمن الرحيم

22

فثبت تصيغه الكلام وقوله والفضل اسم كل زائد وقوله

يُؤَاكُمُ الرَّبُّ إِلهُ جَدِّهِ وَهُوَ يَضَلُّهُ لِيَقْبَلَ عِزَّهُ فِي

مفاوضة مال بالو المراد بالفضل الفصل على القدرات

لفضل لا ينقص الأبناء على أباؤهم فيكون فضل عليها

المراد بالمائلة القدم بالنص فكذلك الفضا علم بالاحكام

ماركا النمر وحدث النسبة بينه وبين القدر والجنس على

بالتاسعة

عليه السلام

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين

فان انا ملنا وجدنا الداعي الى هذا الجنس والجنس

اي الوعد الموجه الى هذا الجنس وهو وجوب التسوية

اجاب المشوية بين هذه الاموال بقضى ان تكون اموالنا

منساوية وان تكون كذلك الا بالقدر والجنس لان

كل موجود من المحدث موجود بصورة ومعناه فانما

نقوم المائلة بها بالقدر عبارة عن امتلاء المعيار

بمنزلة الطول والعرض نصارىه تحصل المائلة هي

والجنس عبارة عن مساكنة المعاني فيثبت به المائلة معني

وسقطت قيمة الجودة بالنص وهو عليه السلام

جدها ورفيها سواء تبرا وعينها سواء

قال عليه السلام الذهب بالذهب بالذهب تبرا وعينه سواء والفضة بالفضة تبرا وعينه سواء

الذهب بالذهب بالذهب تبرا وعينه سواء والفضة بالفضة تبرا وعينه سواء

الذهب بالذهب بالذهب تبرا وعينه سواء والفضة بالفضة تبرا وعينه سواء

اي الوعد الموجه الى هذا الجنس وهو وجوب التسوية

اجاب المشوية بين هذه الاموال بقضى ان تكون اموالنا

منساوية وان تكون كذلك الا بالقدر والجنس لان

كل موجود من المحدث موجود بصورة ومعناه فانما

نقوم المائلة بها بالقدر عبارة عن امتلاء المعيار

بمنزلة الطول والعرض نصارىه تحصل المائلة هي

والجنس عبارة عن مساكنة المعاني فيثبت به المائلة معني

وسقطت قيمة الجودة بالنص وهو عليه السلام

جدها ورفيها سواء تبرا وعينها سواء

قال عليه السلام الذهب بالذهب بالذهب تبرا وعينه سواء والفضة بالفضة تبرا وعينه سواء

الذهب بالذهب بالذهب تبرا وعينه سواء والفضة بالفضة تبرا وعينه سواء

الذهب بالذهب بالذهب تبرا وعينه سواء والفضة بالفضة تبرا وعينه سواء

فلسفہ میں باع قفیل جیسا بقفیل دی ویرانہ

انه لا يصح ولا عرف انما لا يستقيم به الا بملكه ينفعه في

وقد أصابت أملاً بالقدم والنس وسقط اعتناؤا

المجودة شرطاً لا علة لأن العدم لا يصلح علة صارت العيالة

فانت حين الحزن وما ساء الايام فضاع

[illegible]

10.4

شبه منقذ

و السعير

ابن عبد الوهيد  
وحيوب الفقيه  
اي طريق الاعمار

١٥

73

1

مکتبہ اسلامیہ  
لاہور

الانزرو الدخن والجص وسائر الكبدان والخرقان  
برنج الجاورس جوده

امساكاً وسواة فكان الفضل على المائلة فيها فضل أخالياً

عن العرض في مقابلة اربع من الحكم النص بل انفا وتطهرا

اثبات علی طریق ثلث اعتبار وهو كما ذكرنا من الامثلة ما بينها

وبين هذه الجملة افتراقٌ وحصل بما قلنا اثبات الأحكام

فَوَاصِحًا يَتُوبُونَ

المقدور وثبتت أحكام النص في ذلك

حدود ما وازمنه، هذا الأصل يحافظه النص

ومحافظة ما تضمنته للعاني التي تعلقت بها الحكامها

جاء بهذا المولد والفرع معا وهو الحق وماذا بعد

الفضل والفضل لا التمسك الجمل وصار عبقا لكم

من المعاني ثابتة بحجة فيها ضرب شبهة وفي التعيين احتمال

وجاء بوضع الاسباب للعلم به على هذا الوجه كالنحو

المختصة بصفتها الكتاب

لكن شي من هذا الخ لا ان كانت بغيره

فكان اولى من العمل بالمال التي ليست بحجة فاذا تعدل العمل

بالمعاني هو الى الخ لا ان كانت بغيره

فكان اولى من العمل بالمال التي ليست بحجة فاذا تعدل العمل

بالمعاني هو الى الخ لا ان كانت بغيره

فكان اولى من العمل بالمال التي ليست بحجة فاذا تعدل العمل

بالمعاني هو الى الخ لا ان كانت بغيره

وآخرون في هذه الأصول فقال بعضهم هي غير شاهدة أي غير

الدليل وقال بعضهم هي معلولة بكل وصف يمكن الأمانع

وقال بعضهم هي معلولة لكن لا بد من دليل مبين وهذا أشبه

السامع والقول الرابع قولنا أنا نقول هي معلولة شاهدة

الأمانع ولا بد في ذلك من دلالة التميز ولا بد قبل ذلك من قيام

الدليل على أنه للحوال شاهد ومثاله هذا اختلافنا في تعليل

والفضة بالوزن وأكثر السامع في التعليل فلا يصح الاستئصال

بأن النصوص في الأصل معلولة الأمانع الدليل في هذا

على الخصوص أنه معلول لفتح أصل المقالة الأولى بأن

استصحاب الحالة

مقتضى التعليل

مقتضى التعليل



موجب بصيغته والتعليل يستقل حكمه الى معناه وذلك

كالجواز من الحقيقة فلا يترك الا بديل الا ترى ان الاوصاف

متعارضة والتعليل بالكل غير ممكن وكل وصف محتمل فكان

الوقف اصلا واحتمل اهل المقالة الثانية بان السمع كالجعل

القياس حجة ولا يصير حجة الا اذا جعل الاوصاف النص

وشهادة صارت الاوصاف كلها صالحة فصلى الايمان

بكل وصف الايمان مثل رواية الحديث لما كانت حجة

والاجتماع متعذر صارت رواية كل حجة لا يترك اليها

فذلك هذا وما صار القياس دليلا صلا التعليل والشهادة

في الشرع

جواب لقولهم ان كل وصف محتمل ومناه ان لا يكون الاوصاف

75

Handwritten marginal notes in Arabic script, including phrases like "والتعليل يستقل حكمه الى معناه", "الوقف اصلا واحتمل", and "القياس حجة ولا يصير حجة".

في النص أصلاً لا يترك بالاحتمال وأنا الشفيل

حكم الفروع فأما النص فيبقى موجهاً كما كان

القول الثالث انه لا يثبت القول بالتعليل وصار ذلك

أصل بطل التعليل بكل الأوصاف لأنه ما شرع إلا للقبيل

منق و البحر اخري عند الشافعي و هذا يستد بال القياس

اصلا فوجب التعليل باحد من الوجهين فلا بد من دليل

يوجب التميز لانه التعليل بالجمع باطل والواحد من الجملة

هو المتيقن بعد سقوط الجمة الذي مجهول وقتلنا نحن

ان دليل التمييز شرط على ما سبق ان شاء

لما احتاج قبل ذلك الى قيام الدلالة على كون الاصل

الحال الناقد وجدنا من النص ما هو على ما قبل

هذا ان يكون من تلك الجهة لكن هذا الفصل لم يسقط

الاحتمال ومبني على محتمل وهو الفرع بالاحتمال

بعضاً على مثال استنصاف الحال واليدوم عليه ان لا يفتد

الرسول عليه السلام واجب مع قيام الاختصاص

بِقِصِّ الْأُمُورِ لَا بِالْأَقْسَادِ وَالرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 دَفَّاحٌ عَلَى الْفِيَاذَةِ  
 عَلَى الْأَرْبَعَةِ

ما كان حيا لله لولا امانا وهذا لا يستلزم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

كل فعل من أفعال غير ناس عند دليله  
فان من أفعال التي لان ان خال الخصوص في  
وكان هذا لان العام اذ ليس واجب القول  
لان ما كان من ان سببه لان قول دليله

فأما هذا النص فنحن نعلقه على ما لا يغير

في النصوص

الاعتناء بالاعتناء في نفس الحق وان الشرح اعطانا بالاعتناء

وبالاستنباط اذ في كل ذلك اصل فلما اعتدنا لم يستقم

احوالنا ولا الاستنباط

بأحد الاصلين فاما الرسول عليه السلام فاما بعد الاعتناء

لاننا نعلم ان ذلك لم يطل بالاعتناء ومثال هذا الاصل

في الذهب والفضة ان حكم النص في ذلك معلول فلا يستقيم

الاستدلال بالاصل وهو ان التعليل اصل في النصوص

لابد من اقامة الدليل على ان هذا النص يعينه معلول ودلالة

ذلك ان هذا النص تضمن حكم النصين بقوله عليه السلام

انما شرط على من اراد ان  
يقضي احد الدينين  
جواز كل واحد منهما  
الان لا يرد

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير  
والذي لا يحد ولا يحصى  
والذي لا ينفك ولا يفترق  
والذي لا يزل ولا يزول  
والذي لا يمتد ولا ينقطع  
والذي لا يحد ولا يحصى  
والذي لا ينفك ولا يفترق  
والذي لا يزل ولا يزول  
والذي لا يمتد ولا ينقطع

ولا يبدل ولا يتغير باب الربوا ايضا الاتري ان

اي تحققت الربوا عند راة  
في الاموال الربوية

يعني احد المدين شرط جواز كل بيع احترازا

من المدين بالدين وتعيين الآخر واجب طلبا للاسواء

بينما احترازا عن شبهة الفضل الذي هو ربا

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ان الربوا في النسبة

وقد وجدنا هذا الحكم منعيا عنه حتى قال الشافعي

في بيع الطعام بالطعام ان المتقايض شرط وقلنا

جميعا فثبت ان شئ من جنس غير ما يستعير غير عيس

حالا غير موقل انه باطل وان كان موصوفا لما قلنا

ان يقول بطلان البيع فيه اعتبار

في المال والآخر بعد النقص

في المال والآخر بعد النقص

في المال والآخر بعد النقص

في المال والآخر بعد النقص

في المال والآخر بعد النقص

في المال والآخر بعد النقص

في المال والآخر بعد النقص

في المال والآخر بعد النقص

77

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير  
والذي لا يحد ولا يحصى  
والذي لا ينفك ولا يفترق  
والذي لا يزل ولا يزول  
والذي لا يمتد ولا ينقطع  
والذي لا يحد ولا يحصى  
والذي لا ينفك ولا يفترق  
والذي لا يزل ولا يزول  
والذي لا يمتد ولا ينقطع

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير  
والذي لا يحد ولا يحصى  
والذي لا ينفك ولا يفترق  
والذي لا يزل ولا يزول  
والذي لا يمتد ولا ينقطع  
والذي لا يحد ولا يحصى  
والذي لا ينفك ولا يفترق  
والذي لا يزل ولا يزول  
والذي لا يمتد ولا ينقطع

ووجب تعيين لاس مال التسليم بالاجماع والائت

التعدي في ذلك ثبت انه معقول فلا يعدي بلا دليل

بالاجماع فتدفع التعدي ولم يكن التهمة مانعة

واذا ثبت فيه ثبت في مسلمتنا هذه لانه هو بعينه

بل بعد الفضل ائبت منه وقال الشافعي ان تحريم

الخمر معقول فلا بد من اقامة الدلالة عليه ولا دليل عليه

من قبل النص بل الدليل دل عليه خلافه فان النص

اوجب تحريم الخمر بعينها وليست حرمة ساير الاشربة

وتجاستها من باب التعدي لكنه ثبت بدليل فيه شبهة

وهو ان لا يثبت حكمه من النصوص  
انما هو من جهة ما كان عليه الحكم  
ان يكون حكم هذه الاشربة حكم الخمر  
عليه السلام حيث ثبتت الاشربة حكم الخمر  
فما يتخذ منها حكم الخمر

ومثال هذا الشاهد ما قبلت شهادة مع صفة الجهاد

من الشاهد ما قبلت  
شهادة المدعى  
بغير حرقه الخ

بحدود الشرع بطل الطعن بالجهل وضع الطعن

بالرق فكذا كدهما متى وجدنا النص شاهداً مع

ما ذكر من الطعن بطل الطعن ومتى وقع الطعن

في الشاهد بما هو جرح وهو الرق لم يجز الحكم بظاهر

الابحثة فكذا كدهما لا يصح العمل به مع انفعال

وهي اربعة ان لا يكون الاصل

مخصوصاً بحكمه بنص آخر وان لا يكون حكمه معدوماً

من القياس وان يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص

78

هذا هو الشاهد ما قبلت شهادة مع صفة الجهاد  
من الشاهد ما قبلت  
شهادة المدعى  
بغير حرقه الخ  
بحدود الشرع بطل الطعن بالجهل وضع الطعن  
بالرق فكذا كدهما متى وجدنا النص شاهداً مع  
ما ذكر من الطعن بطل الطعن ومتى وقع الطعن  
في الشاهد بما هو جرح وهو الرق لم يجز الحكم بظاهر  
الابحثة فكذا كدهما لا يصح العمل به مع انفعال  
وهي اربعة ان لا يكون الاصل  
مخصوصاً بحكمه بنص آخر وان لا يكون حكمه معدوماً  
من القياس وان يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص  
هذا هو الشاهد ما قبلت شهادة مع صفة الجهاد  
من الشاهد ما قبلت  
شهادة المدعى  
بغير حرقه الخ  
بحدود الشرع بطل الطعن بالجهل وضع الطعن  
بالرق فكذا كدهما متى وجدنا النص شاهداً مع  
ما ذكر من الطعن بطل الطعن ومتى وقع الطعن  
في الشاهد بما هو جرح وهو الرق لم يجز الحكم بظاهر  
الابحثة فكذا كدهما لا يصح العمل به مع انفعال  
وهي اربعة ان لا يكون الاصل  
مخصوصاً بحكمه بنص آخر وان لا يكون حكمه معدوماً  
من القياس وان يتعدى الحكم الشرعي الثابت بالنص

التعليق على ما كان قبله اما الاول فلانه متى ثبت ان

ولما الثاني فلان حاجتنا الى انشاء الحكم بالقياس فاذا

للاثبات ولما التاك فلان القياس محاذاة بين السبين

لأقامة حكم شرعي وفي هذه الجهة خلاف واما الرابع فلما قلنا

أنا القياس لا يعارض المنطق فلا يتعين به حكم مثل الحق



بعض أهل العلم في قطع من إمام فان تعليل لا يوجب إطلاق شيء ليقال  
صحة العدم والدليل المخصص على ما كان عليه قبل وقوعه

والفصل في بيان صحة ما ذهب إليه من أن النقص لا يوجب بطلان  
بأنه لا يوجب بطلان ما كان عليه قبل وقوعه

والفصل في بيان صحة ما ذهب إليه من أن النقص لا يوجب بطلان  
بأنه لا يوجب بطلان ما كان عليه قبل وقوعه

أما الله تعالى في العدد فعمارة الشهادات وثبت بالنص

فصل في شهادة خيرية وحدها لا يثبت كرامة له فلم يقع إطلاق

بالتعليل وحل لرسول الله عليه السلام تسع نسوة كرامة

فلم يقع تعليله وكذا لا ثبت بالنص أن البيع يقتضي حلا

ملوكا مقددا وأوجوز السلم في الدين بالنص وهو قوله

ما أسلمكم فليسلم في قبيل معلوم وورث معلوم الجاهل

معلوم وما ثبت بهذا النص الأوجه فلا بد من سبقه أيضا

الخصم بالتعليل وقال الشافعي لم ياصح تكاح النبي

بلفظ الهبة علي بن يسير الخصم بنوه خالصة لا بطل

الخصم بالتعليل وقال الشافعي لم ياصح تكاح النبي

بلفظ الهبة علي بن يسير الخصم بنوه خالصة لا بطل

الخصم بالتعليل وقال الشافعي لم ياصح تكاح النبي

بلفظ الهبة علي بن يسير الخصم بنوه خالصة لا بطل

الخصم بالتعليل وقال الشافعي لم ياصح تكاح النبي

بلفظ الهبة علي بن يسير الخصم بنوه خالصة لا بطل

٧٩

قال فانه ليس في معنى  
الوجه على ما قيل  
بأنه إنما شهدا به

بعض أهل العلم في قطع من إمام فان تعليل لا يوجب إطلاق شيء ليقال  
صحة العدم والدليل المخصص على ما كان عليه قبل وقوعه

والفصل في بيان صحة ما ذهب إليه من أن النقص لا يوجب بطلان  
بأنه لا يوجب بطلان ما كان عليه قبل وقوعه

ولما ايل الاختصاص في سلامة البعوض في اختصاص

باعتبار الحد بعد قال الله وان طبعه امنهم وقال قد

علمنا ما فرضنا عليه في ان واجهم وهذا ما يعقل كرامة فلما

الاختصاص بالنظر فلا وقد ابطنا التعليل من حيث ثبت

كرامة وكذلك ثبت المنافع حكم النجوم والمالية في باب عقود

الاجابة بالنصر بما القياس العقول لان النجوم والقول

به بعد الوجود ليصل للاحرار ولان النجوم عبارة عن اعتدال

المعاني وبين العيب والمنافع تفاوت في نفس الوجود فلا

ابطال حكم المخصوص ومثال الثامن الشروط ان اكل

بالتعليل

الشرط

معدود

معدودا به عن القياس وهو فوات القرية بإيثار أهلها

هو القياس المحض ويتم حكم النسيان بالنقص معدولاً به

عن القياس لا مخصوصاً من النص فإلما يصح التعليم القياس

وهو بعد ولادة فيض النعمان حينئذ ارضع ثمة

هذا الحكم في موافقة الناس بالتعليق على بدلالة النص لانها

فبقائه الركن بالكف عنها الا ترى ان معنى الجسد ساقط

إن الناس غمضوا عن الصوم ولا على الطعام فكان الجأ

فلا تلتفت الى ما وراءك انك انما تسير على النعم

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ كَانَ كَلَمًا وَفُتًى

سید احمد علی شاہ صاحب

0855

2-11-76

وكذا حديث الامرياء الذي قال له النبي عم كل انتو

كان الامرياء به مخصوصا بالنص فلم يخل التعليل فاما

فما ما ثبت بقباسين في المعدول او اما الاصل اذا عارضه

اصول فلا يسمى معدولا لان التعليل لا يقضي عدد الاصل

ولكنه ما يصلح للتخرج على مثال ما قلنا في عدد الدواة وما

الثالث فلعظم هذه الوجوه فيها واعمالها فاعاد هذا القول

واحد تسمية وجلة تفصيلا من ذلك ان يكون الحكم المعلق

شرعا لا لغوا ولهذا قلنا ان من علم بالوحي لا استعمال

الفاظ الطلاق في باب العاق كان باطلا لان الاستعانة بظواهر

الملك في العقد موقوف

للطلاق جائزا استعانة القائل

عليه الملك

هذا الحديث الذي رواه الامرياء في كتابه في النكاح والطلاق وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عم كل انتو وكان الامرياء به مخصوصا بالنص فلم يخل التعليل فاما

المراد بالتأثير ان هو قول من وصف لزيد الثانيه  
تكون الدواة ثبت في النص فخرج في حكمها  
تكون الدواة ثبت في النص فخرج في حكمها  
تكون الدواة ثبت في النص فخرج في حكمها  
تكون الدواة ثبت في النص فخرج في حكمها

فان قيل ان هذا الحديث لا يثبت التعليل جواز استعمال  
الفاظ الطلاق للعقوبات بقول الامرياء  
الفاظ الطلاق للعقوبات بقول الامرياء  
الفاظ الطلاق للعقوبات بقول الامرياء  
الفاظ الطلاق للعقوبات بقول الامرياء

اي ان الله ان ثبت بالتعليل جواز استعمال  
الفاظ الطلاق للعقوبات بقول الامرياء  
الفاظ الطلاق للعقوبات بقول الامرياء  
الفاظ الطلاق للعقوبات بقول الامرياء  
الفاظ الطلاق للعقوبات بقول الامرياء

بأنه من اللغة لا بالنسبة إلى الألفاظ بل بالمعنى  
فإنه لو كان بالنسبة إلى الألفاظ لكانت  
اللفظة واحدة في جميع النسخ  
ولكنها تختلف باختلاف النسخ  
فإنه لو كان بالنسبة إلى الألفاظ  
لكانت اللفظة واحدة في جميع النسخ  
ولكنها تختلف باختلاف النسخ

بأنه من اللغة لا بالنسبة إلى الألفاظ بل بالمعنى

النكاح بالفاظ التملك واستعارة كلمة النسب للتحريم وكذلك

التعليل لفظ التملك في الطعام في كفاية الدين بآل عندنا لأن

الأطعام اسم لغوي وكذلك النسوة هذا يكون ما يعقلها النسوة

حكمنا سريع البصر تعدينا بالتعليل إلى غيره بل يجب العزم بحقيقة

الأطعام وهو أن يصير المرء طعاماً ثم يبيع المالك بدلالة

وإذا النسوة فاسم بالبيع لا بالنسبة إلى المالك من أجل التعليل

من كل وجه وكذلك التعليل لا بالنسبة إلى اسم الزنا بل بالواقع

الحرم ليس بالاشربة واسم أسواق للنساء باطل لا بالنسبة

81

الملك بالفاظ التملك واستعارة كلمة النسب للتحريم وكذلك  
التعليل لفظ التملك في الطعام في كفاية الدين بآل عندنا لأن  
الأطعام اسم لغوي وكذلك النسوة هذا يكون ما يعقلها النسوة  
حكمنا سريع البصر تعدينا بالتعليل إلى غيره بل يجب العزم بحقيقة  
الأطعام وهو أن يصير المرء طعاماً ثم يبيع المالك بدلالة  
وإذا النسوة فاسم بالبيع لا بالنسبة إلى المالك من أجل التعليل  
من كل وجه وكذلك التعليل لا بالنسبة إلى اسم الزنا بل بالواقع  
الحرم ليس بالاشربة واسم أسواق للنساء باطل لا بالنسبة

بأنه من اللغة لا بالنسبة إلى الألفاظ بل بالمعنى  
فإنه لو كان بالنسبة إلى الألفاظ لكانت  
اللفظة واحدة في جميع النسخ  
ولكنها تختلف باختلاف النسخ  
فإنه لو كان بالنسبة إلى الألفاظ  
لكانت اللفظة واحدة في جميع النسخ  
ولكنها تختلف باختلاف النسخ

بأنه من اللغة لا بالنسبة إلى الألفاظ بل بالمعنى  
فإنه لو كان بالنسبة إلى الألفاظ لكانت  
اللفظة واحدة في جميع النسخ  
ولكنها تختلف باختلاف النسخ  
فإنه لو كان بالنسبة إلى الألفاظ  
لكانت اللفظة واحدة في جميع النسخ  
ولكنها تختلف باختلاف النسخ

والثاني من هذه الجمل التعليلية فان حكم التعليل التعليلية

ببطل التعليل دونه وفي الشافعي هو صحيح من غير شرط

حيث جاز التعليل بالتمنية واحتمل ان هذا لما كان من

الحجج وجب ان يتعلق به المباحات على ما قيل في الامور التي لا

كون الوصف على ان يقتضي تعديله بل يعرف ذلك من معنى في

ووجه قولنا ان دليل الشرع لا يمتنع ان يوجب علما او عملا

وهذا لا يوجب علما بل اخلافا ولا يوجب علما في المنصو

لانه ثابت بالنص والنص فوق التعليل فلا يصح قطعه

عنه فلم يبق للتعليل حكم الا ان تعديله الى الفرع فان

في النسخة على ما كانت بالعدل لان الاول كان كماله  
والثاني قد تغيرت فيه الامور الى اصله في النسخة التي  
في الاصل في النسخة في النسخة في النسخة

ان حكم النص ثابت بالعدل كان باطلا لان التعديل لا يصلح

لتغيير حكم النص فكيف لا يطله فان قيل ان التعديل لا يصلح

بغير اختصاص النص فيلزم هذا يحصل بترك التعديل

على ان التعديل لا يتعدى لاسيما التعديل ما يتعدى فيسقط

هذه القاعدة ومن هذه الجهة ان يكون التعدي حكم النص

بعضه من غير تغيير لاذكرنا ان ثمة التعديل التعدي لا غنى

فاما التغيير فلا فاذا كان التعديل مغيرا كان باطلا من ذلك

ما قلنا ان السلم الحال باطل لان من شرط جواز البيع ان يكون

البيع موجودا اهلوا مقدورا واسم رخص فالسليم

فانما لا يصلح لان سبب القدره  
انتم على ما في نصه القدره  
الاصل في البيع هو القدره  
القدره

قال عليه السلام لا بيع الا بمالكه ثم اشتراه  
وسلمه لم يجره  
حتى لو باع الا ان لم يجر  
وكذا قوله  
فانما لا يصلح لان سبب القدره  
انتم على ما في نصه القدره  
الاصل في البيع هو القدره  
القدره

وتفسير نقل الشرح الاصلي الى ما خلفه وهو الابطال

لأن الزمان يصلح للكسب الذي هو من اسباب القدرة

فاستقام خلفا عنه واذا كان النص ناقلا للشرط كانت

رخصة نقل لم يستقم التعديل للاستفاضة والابطال

لانه يغيب محض ومن ذلك قولهم في الخاطئ والمكران

فعلمنا لا يكون فطر العدم قصد كقول الناس وهذا

تعديل باطل لان بقاء الصوم مع النسيان ليس لعدم

لان فوات الركن بعدم الاهداء وليس لعدم الفصل ونفي جلاله

في الوجود مع قيام متبعية العدم ان من لم ينو الصوم

اصلا فان تعذر

الناهي هو لا قصد

هذا هو الابطال في قوله في الخاطئ والمكران  
لانه يغيب محض ومن ذلك قولهم في الخاطئ والمكران  
فعلمنا لا يكون فطر العدم قصد كقول الناس وهذا  
تعديل باطل لان بقاء الصوم مع النسيان ليس لعدم  
لان فوات الركن بعدم الاهداء وليس لعدم الفصل ونفي جلاله  
في الوجود مع قيام متبعية العدم ان من لم ينو الصوم  
اصلا فان تعذر  
الناهي هو لا قصد  
منسوب الى صاحبه  
خلاف الخاطئ والمكران  
والكل صحيح

هذا هو الابطال في قوله في الخاطئ والمكران  
لانه يغيب محض ومن ذلك قولهم في الخاطئ والمكران  
فعلمنا لا يكون فطر العدم قصد كقول الناس وهذا  
تعديل باطل لان بقاء الصوم مع النسيان ليس لعدم  
لان فوات الركن بعدم الاهداء وليس لعدم الفصل ونفي جلاله  
في الوجود مع قيام متبعية العدم ان من لم ينو الصوم  
اصلا فان تعذر  
الناهي هو لا قصد  
منسوب الى صاحبه  
خلاف الخاطئ والمكران  
والكل صحيح



لأنه لم يسع شهر مضاهم يكن صائبا والقصد من وجد

لكنه لم يجعل فطرًا بالنص غير معلوم على قلنا وعلى هذا

المائل يسقط فعل الناس لأن النسيان إم حبل عليه

الإنسان فكان سيراويا محمداً فثبت إلى صاحب الحق.

فان خذ والتعدي الى الخطا وهو نقص في العلم

المكة والمدينة

*[Illegible handwritten notes]*

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

في الكيل والوزن كالنبي

والله اعلم  
والله اعلم  
والله اعلم

المعبرين في البحر

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩



ونفذ مع ظهار الذي عبد السافي مع فصار تغير الوجه

المشاهدة بالكفاءة في الأصل إلى الإطلاق في الفرع عن الغاية

ومن ذلك ما قلنا الى فرع هو نظيره فاما اذا خالف فلا والله

سئل ما قلنا في تعذيب الحكم من الناس في الفطر الى النامي والمك

آنذاكبت منه والعذر في الظاهر والمكره دون العذر في

لنأسي فصار نعدية إلى ما ليس بنظيره وعدى حكم النعم إلى

لوضوء في شرط النية وليس بنظره لانه التيمم تنويته وهذا

تَطَهَّرْ وَغَسِّلْ وَغُلِّ السَّامِعُ أَنْتُمْ عَلِيمٌ خَزَنَةُ الْمَصَاهِرِ

وَمَا كَانَ

من الحلال الى الحرام وليس بنظير في ابيات الكرامة

فقلنا ما عذبنا من الحلال الى الحرام لان الوطى ليس اصل

في التحريم حلالا كان او حراما واما الاصل هو الولد المستحق

لكرامات البشر فلما خلف من المايين نعتى اليها الحرمة

كانها صارا شخصا واحدا فصار اباؤه وابنائهم كابائهم

وابنائهم وامهاتهم وابنائهم مثل امهاتهم وبناتهم ثم نعتى

ذلك الى سببه وهو الوطى فصار عاملا بمعنى في الاصل

فلم يجز تخصيصه بمعنى في نفسه وهو الحلال ولا ابطال الحكم

بمعنى في نفسه وهو الحرام وهذا مثل قولنا في الغصب

اي نفس الوطى الحرام اذا انزلت الصفة الحرة في مع

في ابيات الولد يوجب الوطى ما يوجب الوطى

من الحلال الى الحرام وليس بنظير في ابيات الكرامة

فقلنا ما عذبنا من الحلال الى الحرام لان الوطى ليس اصل

في التحريم حلالا كان او حراما واما الاصل هو الولد المستحق

لكرامات البشر فلما خلف من المايين نعتى اليها الحرمة

من الحلال الى الحرام وليس بنظير في ابيات الكرامة

فقلنا ما عذبنا من الحلال الى الحرام لان الوطى ليس اصل

في التحريم حلالا كان او حراما واما الاصل هو الولد المستحق

لكرامات البشر فلما خلف من المايين نعتى اليها الحرمة

كانها صارا شخصا واحدا فصار اباؤه وابنائهم كابائهم

وابنائهم وامهاتهم وابنائهم مثل امهاتهم وبناتهم ثم نعتى

انه من اسباب المكنته الوجوب ضمان الغصب للاصل

فثبت بشروط الاصل وكان هذا الاصل مجمعا عليه في

الحريات التي يثبت على الاحتياط فاما النسب فابني على

سلم من الاحتياط فوجب قطع عند الاستثناء ولا يلزم

على هذا ان هذه الحرية لا تنعبد الى الاخوات والاولاد

وهم لان التعديل لا يعدل في تغير المول وهو امتداد

الحرمة وهذا ما تكفي امثله ولا تخفى ومن ذلك قولنا

ولا نرض فيه لان التعدي اليه بمخالفة النص من قصه حكم

النص باله عليل وهو باطل والتعدي بموافق النص بعد

لان القياس في هذه  
لا يصار اليه لعدم  
شبهه اخرى

والاخرى من جهة  
الحرية لا تنعبد  
الى الاخوات والاولاد  
ولا نرض فيه لان  
التعدي اليه بمخالفة  
النص من قصه حكم  
النص باله عليل  
وهو باطل والتعدي  
بموافق النص بعد

والاخرى من جهة  
الحرية لا تنعبد  
الى الاخوات والاولاد  
ولا نرض فيه لان  
التعدي اليه بمخالفة  
النص من قصه حكم  
النص باله عليل  
وهو باطل والتعدي  
بموافق النص بعد

والاخرى من جهة  
الحرية لا تنعبد  
الى الاخوات والاولاد  
ولا نرض فيه لان  
التعدي اليه بمخالفة  
النص من قصه حكم  
النص باله عليل  
وهو باطل والتعدي  
بموافق النص بعد

والاخرى من جهة  
الحرية لا تنعبد  
الى الاخوات والاولاد  
ولا نرض فيه لان  
التعدي اليه بمخالفة  
النص من قصه حكم  
النص باله عليل  
وهو باطل والتعدي  
بموافق النص بعد

من الكلام لانه النص يعني عند التعديل ومثال ذلك

قوله المشافعي رحمه في كفارة القتل العمد واليمين العن

وشط الابان في مفرق الصدقات اعتبارا بالزكاة

وشط التملك في طعام الكفايات وشط الابان في

زكاة كفارة اليمين والظهار وهذا كله نعتية الجوابه

نص بتغييره بالتعبد واما الشط الرابع وهو ان

ينفي حكم النص على ما كان قبل التعديل فلان تغيير حكم

في نفسه بالراسي باطل كما ابطالناه في الفرع وذلك

مثل قول المشافعي رحمه في طعن ما لكفارة شرط التملك

من الكلام لانه النص يعني عند التعديل ومثال ذلك  
قوله المشافعي رحمه في كفارة القتل العمد واليمين العن  
وشط الابان في مفرق الصدقات اعتبارا بالزكاة  
وشط التملك في طعام الكفايات وشط الابان في  
زكاة كفارة اليمين والظهار وهذا كله نعتية الجوابه  
نص بتغييره بالتعبد واما الشط الرابع وهو ان  
ينفي حكم النص على ما كان قبل التعديل فلان تغيير حكم  
في نفسه بالراسي باطل كما ابطالناه في الفرع وذلك  
مثل قول المشافعي رحمه في طعن ما لكفارة شرط التملك  
من الكلام لانه النص يعني عند التعديل ومثال ذلك  
قوله المشافعي رحمه في كفارة القتل العمد واليمين العن  
وشط الابان في مفرق الصدقات اعتبارا بالزكاة  
وشط التملك في طعام الكفايات وشط الابان في  
زكاة كفارة اليمين والظهار وهذا كله نعتية الجوابه  
نص بتغييره بالتعبد واما الشط الرابع وهو ان  
ينفي حكم النص على ما كان قبل التعديل فلان تغيير حكم  
في نفسه بالراسي باطل كما ابطالناه في الفرع وذلك  
مثل قول المشافعي رحمه في طعن ما لكفارة شرط التملك  
من الكلام لانه النص يعني عند التعديل ومثال ذلك  
قوله المشافعي رحمه في كفارة القتل العمد واليمين العن  
وشط الابان في مفرق الصدقات اعتبارا بالزكاة  
وشط التملك في طعام الكفايات وشط الابان في  
زكاة كفارة اليمين والظهار وهذا كله نعتية الجوابه  
نص بتغييره بالتعبد واما الشط الرابع وهو ان  
ينفي حكم النص على ما كان قبل التعديل فلان تغيير حكم  
في نفسه بالراسي باطل كما ابطالناه في الفرع وذلك  
مثل قول المشافعي رحمه في طعن ما لكفارة شرط التملك

منه من غير ان يرد عليه  
في قوله لا يثبت له  
في قوله لا يثبت له

تغيير حكم النص بعينه لان الاطعام اسم فاعل يسمى لا يثبت له

وهو الاكل على ما قلنا ومن قوله في حد القذف انه لا يثبت له

وهذا تغيير لان النص يوجب ان يكون حكم القذف اطلاقا

حدا وفيه اطلاق فاعل بعض الحد هذا لان الوصف لا يثبت له

وانت الرد نفس القذف دون مدة العجز وهو تغيير في

النفي على الحد وهو تغيير وجعل المصنف سبطا للشهادة

والولاية وهو تغيير لان حكم القذف بالنص التثبت والتو

دون الاطلاق ومنه كتب وقال الساقعي انتم غيرتم حكم

النص بالتعليل في سائر منها ان نص الربا يعاقب القليل

86  
الواحد وهو ان راد الله في المصنف غير  
حلا مائة وتعرف عام القربان  
لان التغيير لا يكون بالقياس  
معارضا لكتابات العاقل لانه لا يصح  
التميز في هذه الامثلة على  
سبيل الاستطراد

في الاستفاد النسخ شهادة الضاق  
لنصفه القاصي شهادة القاصي  
لنصفه لثبوت عند الساقعي

منه من غير ان يرد عليه  
في قوله لا يثبت له  
في قوله لا يثبت له

وهو قوله عم لا تتبعوا الطعام بالطعام فخصتم منها القليل

بالتعليل والنص واجب الشاة في الزكوة بصورة ما معنا

فابطلتم الحق عن صورتهما بالتعليل والحق المستحق

مراعى بصورة ومعناه كما في حقوق الناس وارجب النص

الزكوة للاصناف المسكين بقوله اما الصدقات للفقراء

والمساكين وقد اطلت في مجاز الفرق الى صنف واحد

بطريق التعليل وادجب الشرع التكبيل لاقتراح الصلوة

وعين الا افضل العين الخمس وقد اطلت هذا الواجب

بالتعليل والجواب ان هذا وهم اما الاول فالان الخاص

بالتعليل والجواب ان هذا وهم اما الاول فالان الخاص



انما ثبت بصيغة النقص وذلك ان المستني منه انما ثبت على

وقف المستني فيما استني من النفي كما قال في الجامع اكد

في الدار الازيد فعبدى حران المستني منه بنو آدم ولو

قال الاحكام كان المستني من الجوان ولو قال الامناع

كان المستني منه كل شيء وهما استني الى الابد قوله

الجنقة  
الاسواء بسواء واستثناء الحال من الاعيان باطل في

فوجب ان ثبت عموم صدره في الأحوال بهذه الالة وهو

حال التساوي والتفاضل والمجازفة ثم استني منها

حال التساوي ولن يثبت اختلاف الأحوال لما في النسخ

فان قيل الأحوال اربعة القدر والقدرة  
والمجازفة فقد استساها والتفاضل  
المساواة بدليل عموم الصلح في  
الأحوال المجازفة لهذه الالة الصلح في  
فريقه وحالة المساواة على الالة المجازفة  
فليس حال المساواة على الالة المجازفة  
ان جميع هذه الأحوال مبنية على العمل  
الشرعي فلو كانت المساواة على الالة المجازفة  
فانما ثبت نفس الالة المجازفة على الالة المجازفة  
فانما ثبت نفس الالة المجازفة على الالة المجازفة  
فانما ثبت نفس الالة المجازفة على الالة المجازفة

فانما ثبت نفس الالة المجازفة على الالة المجازفة  
فانما ثبت نفس الالة المجازفة على الالة المجازفة  
فانما ثبت نفس الالة المجازفة على الالة المجازفة  
فانما ثبت نفس الالة المجازفة على الالة المجازفة

فصل الثغیر بالنقض صاحباً للتعلیل لانه وامد الزکوة

فليس فيها حق واجب للفقير بغيره بالنقض لانه الزکوة

عبادة محضة فلا تجب للعباد بوجه وانما الواجب لله وانما

ستطحق في الصورة باذنه بالنقض لانه بالتعليل لانه

انراق الفقراء ثم اوجب بالامسي على ما غلبه بالنقض

ثم امر بانجاز الواجب من ذلك المسمي وذلك لا يجمله

مع اختلاف الواجب الا بالاسناد كالسلطان

يجوز لاوليائه بواجب كتبها باسمائهم ثم امر بعض

وكلايه ان يخرجوا من مال بعضه كان اذا نابا لاسناد

الانجاز وهو لا يستكرهه

هذا هو النص الذي ينبغي ان يكون عليه  
 في كل نسخة من نسخة الكتاب  
 في كل نسخة من نسخة الكتاب  
 في كل نسخة من نسخة الكتاب

فصار التعبير مجازاً مع التعليل بالنقض لا بالتعليل وإنما

التعليل بالحكم شرعي وهو كون الشاة صالحة للتسليم الى الفقير

وهذا حكم شرعي وبما ان الشاة تقع لله تعالى بائناً

قبض الفقير قربة مطهرة فتصير من الاوساخ كاللحم المستعمل

قال النبي عم يا بني هاتم ان الله تذكركم لكم اوساخ الناس

ومعكم منها خمس الخمس وقد كانت النار تنزل في الامم

الماضية فتمرق المتقبل من الصدقات واحلت لهذه الامنة

بعد ان ثبت جنتها بشرط الحاجة والضرورة في محل

بالضرورة وحرمت على الغني فصار صلاح القرف

88

ان من يتلقوا قربة حلالا للفقير ويبدلوا  
 حلالا للفقير فقالوا ان يودي اليه الفقير ويتلقى  
 حلالا للفقير فحلت له ان يودي اليه الفقير ويتلقى

لعدم الضرورة

لعدم الضرورة

الى الفقير بعد الوقوع للهنة بانشاء البدل بصبر ومقاومة

الى الفقير يدوام يدك حكما شرعيا في الساة فعلكنا بالتحقيق

وعذبتنا الى ساير الاموال على موافقة ساير العلل وهي القيم

ثبت ان الواجب خالص حق الله كان اللام في قوله

للفقر لا لام العاقبة اي يصير لهم عاقبة اولاه اوجم

بعد ما صار صدقة وذلك بعد الاداء الي الله فصار

على هذا التحقيق مصارف باعتبار الحاجة وهذه الاسماء

اسباب الحاجتهم مجملتهم للزكوة مثل الكعبة للصلاة

وكل صنف منهم جزء من الكعبة واستقبال جزء من الكعبة

وكل صنف منهم جزء من الكعبة واستقبال جزء من الكعبة

وكل صنف منهم جزء من الكعبة واستقبال جزء من الكعبة

وكل صنف منهم جزء من الكعبة واستقبال جزء من الكعبة

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
المرجع في بيان  
الاعتقاد في  
الدين والعباد  
والنفس والبدن  
والنساء والرجال  
والأولاد والبنات  
والأقارب والأجانب  
والأعداء والأخيار  
والفجار والنجس  
والطهار والبر  
والعصاة والذنوب  
والصالحات والبركات  
والنعمات والكرامات  
والعقوبات والجزاء  
والنار والجنة  
والساعة واليوم  
الآخر والقيامة  
والبعث والحساب  
والعقاب والجزاء  
والنار والجنة  
والساعة واليوم  
الآخر والقيامة  
والبعث والحساب

لا استقبال كلها فكذلك هذا فكان قول الشافعي رحمه تعبيراً

بان جعل الزكوة حقاً للعباد وهو خطأ عظيم وأما التكبير

فأوجب لعبد الله الواجب تعظيم الله تعالى من البدن

واللسان منه لأنها من ظاهر البدن من وجه فوجب فعلها

والنساء التي فعلها فصار حكم النقص ان يجعل التكبير لله

فعلها لكونه ثناءً مطلقاً فعديناه إلى سائر الأنبياء مع ثناء

حكم النقص وهو كون التكبير ثناءً صالحاً للتعظيم

ادعينا هذا دون ان يكون التكبير بعينه واجباً

لانا وجدنا سائر الأركان أفعلاً توجد من البدن

على القيام والوقوف

بصير البدن فاعلا فكذا اللسان وكذلك استعمال الماء

ليس واجب بعينه لان من القي الثوب النجس سقط عنه استعمال

الماء لكن الواجب ازالة العين والماء الله فاذا اعتدنا

حكمه الى سائر اوصافه فقد نفى حكم النجس بعينه وهو

كون الماء الصالح للتطهير وهو حكم شرعي وهو انه لا

حال لا استعمال هذا حكم شرعي في المزيل والطهارة في العمل

فقد بيناه الى نظيره وبالمزوم ان الحدث لا يزول بمساي

لان عمل الماء لا يثبت في محل الحدث الا بايات المزيل

امر شرعي يثبت في محل الغسل غير معقول عند استعمال

الغسل

الغسل

الذي يوجد ما خلا لآياتي بحسب فلم يستقم آياته وأوان

سأبين المايعات بالذي وهو لا يعقل مع اناس المايعات

بليغنا الرج بمحبته لانها اموال لا توجد مباحه عالمها والدين

انا الوضوح مع هذا البطلان التغيير مني

يوجد لا يعقل فبني الاء عامل بطيه من الوجه الذي يعقل

وهذه حدود الهند في الذكر كما أن الأماثل والانصاف

حدود الشرع وتوقير السلف رضي الله عنهم مهنة للمسلمين

و فضل الله ركن القياس ما جعل علما على

حكم النص ما استل عليه النص وجعل الشرع نظير في

في علم عليكم النص في العلم

بوجوده وهو جائز ان يكون وصفا لا رابطا بل الغنية جعلنا

عنه للركوة في النبي والقطع جعله السابق معه للربا وصفا

عارضا واسما كقول النبي عم في السخا فتراه دم عرف

انفرد هو اسم علم والفرد صفة عارضة غير لازمة وعلينا

بالبل وهو غير لازم ويكون جليا وخفيا ويجوز ان يكون

حكما شيئا كقول النبي عم في التي سالته عن الحج ارباب

لو كان عليا بل دين ففضبه وهذا حكم وكقولنا في المذهب

ملك تعلق عنه بطلق توثيق الوفي وهذا كرايا قول

ان يكون فريخا او عده الحان باب الربا ويجوز في النص

ان يكون فريخا او عده الحان باب الربا ويجوز في النص

ان يكون فريخا او عده الحان باب الربا ويجوز في النص



وهذا لا يسئل ويجوز في غيره اذا كان ثابتا به كاجابة في

النص

ذلك والنص عن بيع الالف معلول بالجهة الالف والعجز

التسليم وليس في النص وعلى الشافعي ومطامح الامة

الحرب افاق عزه منه وليس في النص لكنه ثابت به وانما

استوت هذه الوجوه لان العلم انما تعرف صحته بالترابط

وذلك لا يوجب الفصل وانفقوا ان كل اوصاف النص

بجملته لا يجوز ان تكون علمة واختلفوا في دلالة كونه علمة

فولين فقال اهل العلم انه يصير حجة بمجرد الايراد من غير

ا

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

منه

تقبل  
اليمين

و من يمين من الطاهر

يقول وقال ابنه الفقير من السلف والخلف انه لا يصير حجة

الشاهد

وهذا المعنى هو صلاح الوصف ثم عدالة ذلك على مثال

لا بد من صلاحه بما يصير أهلا للشهادة ثم عدالة يسمع منه

صلاح

أداء الشهادة ثم لا يسمع الأداء إلا بلفظ خاص وانفق في

السلف

انه انما يرايه ملائمة وذلك ان يكون على موافقة ما جاء عن

من العلة المنقولة لانه امر شرعي فيعرف منه ولا يسمع العمل

قبل الملاءمة كما لا يسمع العمل شهادة الشاهد قبل الاهلية

لا يجب العزم الا بعد العدالة والعدالة عندنا هي التزويج

بالمزاج جعل الزوال في الشرع وقال بعض اصحابنا في

العدالة  
الوصف  
الذي يعلق به  
الوصف

سنة

في العبد المذنب  
اليعقوب

والمعارضة وقد بعض اصحابه بدعائه بالعرف على

فان لم يرقه اصل منافقوا والمعارض اصل معلا وانما

عليه صلوات فصار على القول الاول يصح العمل به قبله

وعلى الثاني لا يصح لأنه يصح على القول الأول

بكونه نبيا واما النضر فم والعايشة دنف واحمد اهل

الاولي انا الامر معنى لا يعقل ففعل عنه الشهادة المنبذ هو

الغالب ويؤكد التمرى جعل حجة بشهادة القلب عند تعذر العمل

بشائر المادّة تم العرض بعد ذلك للاختيار بخلاف الشاهد

[illegible]

لأنه يتوهم أن يعترض فيه بعدم أصل الماهية بائطلة الشهادة

من فنسق أو غيره فاما الوصف فلا يحمل مثله فاذا كانت

غير نابصرة صالحة اذا كان محتملا كان معدلا الوجه القول

المخرجة اذا كان على مثال العلة الشرعية كالصالح كالسا

ثم قد يحمل ان يكون مجزعا فلا بد من العرض على الترتيب

الاصول هي اذ اني حلك اعلان ولا يعتبره ذلك لان

التوكيد بالاحتمال لا تردد ووجه قولنا اننا اجتمعنا الى البان

صحة ما لا يتحقق لا يعاين وهو الوصف الذي يحتمل الحكم

في النص وما لا يتحقق فاما يعلم بانها في موضع الوصف

فان اذا كان عرفا صديقا للشاهد باخره عن محظوظه  
فان اذا كان عرفا صديقا للشاهد باخره عن محظوظه  
فان اذا كان عرفا صديقا للشاهد باخره عن محظوظه

فان اذا كان عرفا صديقا للشاهد باخره عن محظوظه  
فان اذا كان عرفا صديقا للشاهد باخره عن محظوظه  
فان اذا كان عرفا صديقا للشاهد باخره عن محظوظه

الانبي انا تعرفنا صديق الشاهد باخره عن محظوظه

دينه وذلك ما يعرف وجوده ما بينه وكذلك تعرف الصانع

استدل الا باثار صنع وذلك ما يعرف بالبيان والوصف

تجمع عليه على ما بينت ان شانه انه فوجب المصير اليه كالمثل

المحسوس الدال على غير المحسوس فاما الغالب فامر باطلا لانه

هنا لا حقيقة له ولانه باطن لا يصلح دليلا على الخفى ولا الباطن

سريعا ولانه دعوى لا ينفك عن المعارضة لان كل حكم يخفى

فما يدعى على خصمه ودلائل الشرع لا تخفى لزوم العار

لا تخفى لزوم المناقضة واما العرض على الاصول فلا يتبع

اي عرض الوصف على الاصول التي وجد فيها الوصفه

فان اذا كان عرفا صديقا للشاهد باخره عن محظوظه

فان اذا كان عرفا صديقا للشاهد باخره عن محظوظه

فان اذا كان عرفا صديقا للشاهد باخره عن محظوظه

فان اذا كان عرفا صديقا للشاهد باخره عن محظوظه

فان اذا كان عرفا صديقا للشاهد باخره عن محظوظه

فان اذا كان عرفا صديقا للشاهد باخره عن محظوظه

التعديل لان الاصول شيو لا تكون وانى لها التوكيد من  
على ما عناه

غير ذلك لالحوال الساطع ومعاينة وهل يصح التوكيد

منه لا خبر له ولا معرفة له بالشهود فاما قدوم بان الساطع

منبني بالطاهر منى عن العصبه فيقوم سقوط شهادة

بخلاف الوصف فليس يصحح لانه الوصف مع كونه ما لا يخفى

ان يكون غير علم لانه لا يصير علمه بذاته بل يجعل الشرع بابا

فكان الاحتمال في اصله اولى من الاحتمال في المعترض على

اصله الا ترى ان الوصف لا يبقى علمه مع الرد مع قيام اللزوم

والجواب عن كلامه ان الاثر معقول من كل محسوس

والا فلو لم يجعل الشهادة قبل ماوى

لا احتمال ثابت في اصله الا ترى ان الوصف

لا يبقى علمه مع الرد مع قيام اللزوم مع كافي

معرفة لوريه كذا في بعض  
فيكون العلم بالوصف قبل العلم  
لا احتمال ثابت في اصله الا ترى ان الوصف

لا يبقى علمه مع الرد مع قيام اللزوم مع كافي

اللفظ لانه منافق للاسكال الا ان الشرع لم يجعل علمه

الوصف مع كونه ما لا يخفى ان يكون غير علم لانه لا يصير علمه بذاته بل يجعل الشرع بابا

فكان الاحتمال في اصله اولى من الاحتمال في المعترض على اصله الا ترى ان الوصف لا يبقى علمه مع الرد مع قيام اللزوم

والجواب عن كلامه ان الاثر معقول من كل محسوس والافعال الكلي

ان لا يحسب العلم بالوصف قبل العلم لا احتمال ثابت في اصله الا ترى ان الوصف لا يبقى علمه مع الرد مع قيام اللزوم مع كافي

اللفظ لانه منافق للاسكال الا ان الشرع لم يجعل علمه

الوصف مع كونه ما لا يخفى ان يكون غير علم لانه لا يصير علمه بذاته بل يجعل الشرع بابا

فكان الاحتمال في اصله اولى من الاحتمال في المعترض على اصله الا ترى ان الوصف لا يبقى علمه مع الرد مع قيام اللزوم

والجواب عن كلامه ان الاثر معقول من كل محسوس

والا فلو لم يجعل الشهادة قبل ماوى

ومن كل شرع معقول دلالة على بينا واما بطريق الدلائل

وذلك ما قول النوع في المرة انما ليست نجسة وانما هي

الطوائف والطوائف عليكم تعيد للطهارة باهر ابر وهو

فانها من اسباب التحفيف وسقوط الخطا بالكتاب قال الله

فما اضطر في نجاسة غير متمايز لانه لا ياب والطوائف من

الضرورة فصح التعديل به لما يستلزم من الضرورة وما قوله

المستحاضة انه دم عرق انفر فتوهي لكل صلاة او حصة هذا

النص الطهارة بالدم يعني النجاسة فليقيام النجاسة اثر في

الطهارة وعلة بالانقار وان في الخروج لانه غير معاد

هذا دليل على صحة تعليل الاصاب بالانقار ونقصه  
ان الانقار غير معاد ولا ينجس المخرج بالانقار  
لكل صلوة بخلاف الكبوس والنفاس فانها لا يوجب  
الطهارة لانها معاداة لبقاء ادم فلينجس المخرج بالانقار  
ان الطهارة او الانقار في مريض لا يوجب الاحتراز  
منه فكل ما اثر في التنجيس في قيام الطهارة مع وجود  
الانقار في وقت الحاجة وهو وقت الصلوة

وجوب الطهارة بالانقار  
انما هو في وقت الحاجة  
ووجوب الطهارة بالانقار  
انما هو في وقت الحاجة

وجوب الطهارة بالانقار  
انما هو في وقت الحاجة  
وجوب الطهارة بالانقار  
انما هو في وقت الحاجة

والطهارة

والانتماء لآفة ومرض لازم فكان له ان يفي التخييف في قيام  
مع وجوده في وقت الحاجة ومثله قوله العريض وقد سأل عن القبلة

للصائم اريد لو تضرعت بما وسم بحجة اكان يفر كاعطيل

بمعنى موثر لان الفطر يقضي الصوم والمصوم كف النفس

شهوة البطن والفرج وليس في القبلة تضاد ولا صوف

مثل المضضة وقال في تحريم الصدقة على بني هاشم اريد لو

بما وسم بحجة انت شارب فعلة بمعنى موثر صوان الصدقة

مطهرة لا اولاد فكانت وسخا كالار المستعمل واختلف اصحاب

في الجذ فطر يوافيه بالاسمال مثل فروع الشجر وسقوب الولا

والاخذ اصحاب النبي عم في ميراث الجد مع الابوة فقال

الابن في الجذ فطر يوافيه بالاسمال مثل فروع الشجر وسقوب الولا



من الذين يفترون على الله  
وما كان الله ليضل عن ما هو  
على الهدى وما كان الله ليضل  
عن ما هو على الهدى وما كان  
الله ليضل عن ما هو على الهدى

والانصار والبداءول واجه ابن عباس رضي الله عنهما

طرفي القرابة وهذا اسوة معقولة بانارها وقد قال عمر رضي

لعبادة بن الصامت رضي الله عنه قال ما اري الناس يخلون

اليس يكون خيرا ثم يصير خلافا فكله فعلمه معنى مؤثر وهو

غير الطباع وقد ابو حنيفة رضي الله عنه في ابن ابي عمير

وهو قريب لحدوها انه لا يثبت لشيء سبب لانه اعتد

والرضا ان في سقوط العدوان وقد لم يحد في ابداع

لانه سلطه على استهلاكه وقد السافعي في الزلازل

من المصالح لانه امر رجب عليه والظاهر امر جرت

من الذين يفترون على الله  
وما كان الله ليضل عن ما هو  
على الهدى وما كان الله ليضل  
عن ما هو على الهدى وما كان  
الله ليضل عن ما هو على الهدى

قال ابن عباس رضي الله عنهما  
ما اري الناس يخلون  
اليس يكون خيرا ثم يصير  
خلافا فكله فعلمه معنى مؤثر  
وهو غير الطباع وقد ابو  
حنيفة رضي الله عنه في ابن  
ابي عمير

وهو قريب لحدوها انه لا يثبت  
لشيء سبب لانه اعتد  
والرضا ان في سقوط العدوان  
وقد لم يحد في ابداع  
لانه سلطه على استهلاكه  
وقد السافعي في الزلازل

من المصالح لانه امر رجب  
عليه والظاهر امر جرت  
من الذين يفترون على الله  
وما كان الله ليضل عن ما هو  
على الهدى وما كان الله ليضل  
عن ما هو على الهدى وما كان  
الله ليضل عن ما هو على الهدى

من الذين يفترون على الله  
وما كان الله ليضل عن ما هو  
على الهدى وما كان الله ليضل  
عن ما هو على الهدى وما كان  
الله ليضل عن ما هو على الهدى

من الذين يفترون على الله  
وما كان الله ليضل عن ما هو  
على الهدى وما كان الله ليضل  
عن ما هو على الهدى وما كان  
الله ليضل عن ما هو على الهدى

من الذين يفترون على الله  
وما كان الله ليضل عن ما هو  
على الهدى وما كان الله ليضل  
عن ما هو على الهدى وما كان  
الله ليضل عن ما هو على الهدى

من الحيات والناجين  
والأصاليين من أهل الدين  
تقوا الله عليم أجيب

وهذا وصف ظاهر الآثار وقال السافعي في النكاح

لا يثبت بشهادة النساء مع الرجال لا يثبت بالولادة ولا بالزواج  
النكاح

أمر في هذا الحكم لأن المال هو المستدل فأخرج فيه إلى المحنة

الفرقة وأما ما ليس بالغير مستدل فيجب إثبات المحنة

الأصلية وليزاد حظه على هو مستدل وعلى هذا الأصل

جربنا في الصرع فتلنا في مسح الرأس أنه مسح فلا يمين

تتلى كس الخف لأن معنى المسح مؤثر في التخفيف

في فرض حمله بسنوع محله في سنة أو في فاما قول في

الحكم أنه ركن في الوضوء غير مؤثر في إبطال التحجب

ولا الاستيعاب

وعلما

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

وعلما في ولاية النجف بالضرع والبلوغ وهو المولى لا اله الا الله  
ما شرع الا حقا للعاجز كالنفقة فصح التعليق بالبحر  
والبلوغ من احوال النفقة

[illegible]

المورد وهذا الزمن ان يحصي فان قبل التعديل لا يكون  
القياس لانه لا قياس الا باصل قبل له المآثر لا يكون الا باصل  
القياس لانه لا قياس الا باصل قبل له المآثر لا يكون الا باصل  
القياس لانه لا قياس الا باصل قبل له المآثر لا يكون الا باصل

[illegible]

لأننا صله بأية الطعام على أن نستعمل الأصل له على شريطة

لا قياسا والصحة أنه قياس على ما قلنا لكنه مسكون عنه

لوضوح ما سبب المقالة الثانية وقسم وجوه

وهو الطرد اعلم أن الاحتجاج بالطرد احتجاج باليس

بما ليس ولا حاجة من عدل عن طريق الفقه الى الصوف

أخص به نصيبه الى ان قال لا دليل على الحكم بصلح دليل

وكفى به فسادا والكلام في الباب قسمان قسم في بيان الحق

والثاني في تقسيم الجهر وقد اتفق أهل هذه المقالة أن

دليل الصحة لكنه اختلفوا في تفسيره فقال بعضهم هو

في هذا الموضع الذي لا يكون له أصل

في هذا الموضع الذي لا يكون له أصل

في هذا الموضع الذي لا يكون له أصل

عند الوجود في جميع الاصول ولا بد بعضهم العدم عند

ايضا ولا بعضهم ان يكون النفس قابلية الى الابد ولا حكمه

واحقوا جميعا الى هذه القياس لا يخص وصف

دون وصفه فكل وصف من النصوص

على الشرع اما ان غير موجبة فلا حاجة بنا الى المعنى

والجواب ان الشرع جعل الاصل سائلا وذلك لا يقتضي

الشهادة بكل وصف كما جعل الكامل المتكامل من الناس

لم يجب ان يكون كل لفظة شهادة الابدى معقولة

مبين وانما قوله انها امارات فكذلك في حق الله تعالى

في حق الله تعالى لان الله تعالى ان يطلع الاشياء بالادراك فيقول ان يكون امارات

في حق الله تعالى اي في الحقيقة انما اعلام الله ان امارات في ارجح الى العباد

97

في هذا الموضع الذي لا يكون له أصل

فاما في حق العباد فانهم مبتلون بنسبة الاحكام الى العليل

كما نسبت الاجبة الى افعالهم ونسب المال الى البيع والقصاص

الى القتل وما يجري مجراه فكانت غير جارية للمعتل ولكن

جعلت موجبة شرعا في حق المعتل بل يفتى بانها وجوب النسبة

وجب القصاص على القاتل وقد بان القليل باجل واحد واذا علم ذلك

كان كذلك لم يكن بد من التميز بين العليل والمروط

الاطراد لا يميز كذلك لعدم عند علماء التميز اجماع الشرط

ولان نهاية الطراد الجمل لا يقال له وما يميز بين ان لم ينف

له اصل مناقض او معارض وهل يثبت لك ذلك

عدم وجود مناقض او معارض

استفهام يعني

الانكاره  
فان قيل لا يميز بين العليل والمروط لان مقتضى العليل هو القصاص والمروط هو القصاص فليس بينهما تميز  
والجواب ان مقتضى العليل هو القصاص والمروط هو القصاص فليس بينهما تميز  
والجواب ان مقتضى العليل هو القصاص والمروط هو القصاص فليس بينهما تميز



اصلا وذلك غير مسلم ايضا لان الحديث لم يثبت في

باب الوضوء بالتعليل بل بدلالة النص وصيغته

اما الصيغة فلانة ذكر النيم بالتراب الذي هو بدل

الماء معلقا بالحديث وكذلك ذكر الغسل وهو اعظم الطهارة

فقال وان كنتم جنبا فامسحوا وقال وان كنتم مري

اوعلى سفر الى قولة فميتهم والنص في البدن نص

في الاصل لانه يفارق جملة لا بسببه واما المطالة فتقول

تعالى اذا قمتم الى الصلوة اوي من مضاجعكم وهو

كتابة عند النوم والنوم دليل الحديث وهذا الحديث

الذي تدبر الحديث واستدل به

والله اعلم



والله اعلم لاني الوضوء يظهر ببل علي قيام الخامسة

فاستغنى عن ذكره بخلاف النيم والوضوء

تَنْعَلُفُ بِالصَّلَاةِ وَالْحَدِيثِ سُرْطُهُ فَلَمْ يَذْكُرِ الْحَدِيثَ

يعلم انه سنة وفرض فكان الحد ثلثها الكون وما

الكنة سَنَدًا فَمَا الْعَبْدُ وَالسَّنَدُ الْخَالِدُ فِيهَا وَفِي

والله اعلم بالصواب

العصب في اثنا عشر  
بالنص

[illegible]

١٩٩٩

لأنه في الأصل لا يوجد  
في الأصل لا يوجد

الأفراد وجوداً الوجوداً وعدمه والذي يليه

الاحتجاج بالنفي والعدم والذي يليه الاحتجاج باستصحاب

الحال والذي يليه الاحتجاج بتعارض الأسباب والذي يليه

الاحتجاج بالاستقلال الأبوصت يقع به الفرق والذي يليه

أن يكون الوصف مختلفاً فيه ظاهر الاختلاف والذي يليه

ما لا يستلزم فساداً والذي يليه الاحتجاج بأن لا دليل

أما الأول فلأن الأفراد لا يشتهر بالأكثرة الشهود أولئك

أداء الشهادة وصحة الشهادة لا تعرف بكثر العدد والتكثير

العبارة بل بأصالة الشاهد وعملته واختصاصه وإليه

لأن الوصف  
وكان استمراره  
الاصول هو له انه  
مرة بعد آخر

قوله ولائك مناة السدر  
الوصف الطري على الوصف  
من الجوهل الوصف  
الى الطاهر الوصف  
الجليل الوصف

ولان الوجود قد يكون اتفاقا والعدم قد يقع

شرط الانزى انه وجود الشيء ليس بعلة لبقائه فكيف

يصلح علة للوجود في غير نفسه وكذلك وجود

الحكم ولا علة لا يصلح دليلا لحواز وجوده بغيره

ووجود العلة ولا حكم بنفسه لا يصلح مناقضا لحواز

ان يتف الحكم لقوان وصف من العلة ليس بعلة بنفسه

فلا يكون مناقضا ولا ذكره وقد دل عليه

الذليل تخصيصا على ما بين ان شاء الله تعالى

الا ان هذا على غير العا ظاهره وكان مقلا وانما

الوصف الطري على الوصف  
من الجوهل الوصف  
الى الطاهر الوصف  
الجليل الوصف

الوصف الطري على الوصف  
من الجوهل الوصف  
الى الطاهر الوصف  
الجليل الوصف

الوصف الطري على الوصف  
من الجوهل الوصف  
الى الطاهر الوصف  
الجليل الوصف



وحيث كان التعليل باليمين في صحة الأبيات لا يمنع التعليل باليمين في صحة الأبيات لا يمنع التعليل باليمين في صحة الأبيات

فان قيل فبما لا يوجب عليه المسلمون لاذ ذلك

فان قيل فبما لا يوجب عليه المسلمون لاذ ذلك

فان قيل فبما لا يوجب عليه المسلمون لاذ ذلك

فان قيل فبما لا يوجب عليه المسلمون لاذ ذلك

فان قيل فبما لا يوجب عليه المسلمون لاذ ذلك

فان قيل فبما لا يوجب عليه المسلمون لاذ ذلك

فان قيل فبما لا يوجب عليه المسلمون لاذ ذلك

فان قيل فبما لا يوجب عليه المسلمون لاذ ذلك

فان قيل فبما لا يوجب عليه المسلمون لاذ ذلك

فان قيل فبما لا يوجب عليه المسلمون لاذ ذلك

فان قيل فبما لا يوجب عليه المسلمون لاذ ذلك

دليلة بالاجماع واجدا لا ينافيه مثل قوله فبما لا يوجب عليه المسلمون لاذ ذلك

الفصل لانه لم يغصب الولد ومثل قوله فبما لا يوجب عليه المسلمون لاذ ذلك

فبما لا يوجب عليه المسلمون لاذ ذلك

لا يوجد بغيره فاما قوله ليس بال فلا يمنع قيام وصف

له اثر في صحة الأبيات بشهادة النساء مع الرجل وهو

انه النكاح من جنس ما لا يسقط بالشبهات بل هو

من جنس ما يشترط معها فصار فوق الاموال في هذا

بدرجه وكذلك في اخواتها على ما عرف واما المخحاج

بما انصحب الحال فصيح عند السامع وذلك في

الاستصحاب في اللغة هذا الفصل فهو يخرج عن هذا النوع استصحاب الحال

في الزمان الماهي او على الحكم في الماضي مضاجع الحال

ولا يثبت

ولا يثبت

ولا يثبت

ولا يثبت

ولا يثبت

ولا يثبت

ولا يثبت

كل حاكم لم يعرف وجوبه لعدم دليله ثم وقع السكر في وجوبه

او عرف وجوبه بدليله ثم وقع السكر في زواله كان استنفا

حالا البقاء على ذلك موجباً لضعف الاحتجاج به على النقص

وعندنا هذا لا يكون حجة للاصحاب للمناجزة دافعة على ذلك

دلت مساييلهم فقد قلنا في الصلح على المنكارة ما يبرزم

ببراهة الذمة وهي اصل حجة على المدعي بل صار قول المدعي

لقوله على السواء والمنافق يرجع حجة موجبات حق تعدي

الى المدعي فابطل دعواه وابطل الصلح وقلنا في النقص

اذا بيع من الدار فطلب الشريك الشفعة فانك المشتري



ولو ثبت ملك الشئ مع باقرار المشتري انه كان له ملكه

اشترى من فلان وفلان كان ملكه وجبت المشقة

و اما ببقى ملكه لعدم ما ينزله ومع ذلك فقد صلح جهة

موجبه وكذلك لو شهد شهود الذي علي ان هذا الشيء

كان ملكا صا حجة موجبه ولنا ان الدليل الموجب

لك لا يوجب نفاذ ما لا يجاه لا يوجب النفاذ حتى

فهم الافناء وهذا لان ذلك بمنزلة اعراض تحت

فلا يصلح ان يكون وجود شيء على لوجود غيره

الا ترى ان عدم الملك لا يمنع الملك وعدم الشرائ

الملك لا يمنع الملك لا يمنع الملك وعدم الشرائ

الملك لا يمنع الملك لا يمنع الملك وعدم الشرائ

هذا هو الحق في ملك الشئ مع باقرار المشتري انه كان له ملكه اشترى من فلان وفلان كان ملكه وجبت المشقة و اما ببقى ملكه لعدم ما ينزله ومع ذلك فقد صلح جهة موجبه وكذلك لو شهد شهود الذي علي ان هذا الشيء كان ملكا صا حجة موجبه ولنا ان الدليل الموجب لك لا يوجب نفاذ ما لا يجاه لا يوجب النفاذ حتى فهم الافناء وهذا لان ذلك بمنزلة اعراض تحت فلا يصلح ان يكون وجود شيء على لوجود غيره الا ترى ان عدم الملك لا يمنع الملك لا يمنع الملك وعدم الشرائ الملك لا يمنع الملك لا يمنع الملك وعدم الشرائ

هذا هو الحق في ملك الشئ مع باقرار المشتري انه كان له ملكه اشترى من فلان وفلان كان ملكه وجبت المشقة و اما ببقى ملكه لعدم ما ينزله ومع ذلك فقد صلح جهة موجبه وكذلك لو شهد شهود الذي علي ان هذا الشيء كان ملكا صا حجة موجبه ولنا ان الدليل الموجب لك لا يوجب نفاذ ما لا يجاه لا يوجب النفاذ حتى فهم الافناء وهذا لان ذلك بمنزلة اعراض تحت فلا يصلح ان يكون وجود شيء على لوجود غيره الا ترى ان عدم الملك لا يمنع الملك لا يمنع الملك وعدم الشرائ الملك لا يمنع الملك لا يمنع الملك وعدم الشرائ



وهذا لا يشكل الاتري ان النسخ في دلائل الشرع

[illegible]

انما صح لما ذكرنا ولا صارت الدنيا بل من حجب وطعاف

النعم وعلاقة هذا الاختلاف النسبي لما جاء في القرآن

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لَكَ شَاكِرِينَ

وما فصل الطهارة والملابس وما أشبه ذلك

الموجود

فلا يشبه هذا الباب وذلك من جسس بالي بديع

وكانت هذه هي الحالة التي كانت عليها مصر في ذلك الوقت.

وَأَعْلَمَ أَنَّ الصَّنْفَ قَالَ فِي بَابِ الْفَسْحِ وَالْإِبْرَادِ بَيَّنَّتْ بِهِ الْبَلْكَدُ

حكم الوضع والحدث الاتي انه لا يصح توقينه صريحا

المذكورة

لكني عجل السقوط بما يعارضه علي سبيل المناقضه

سؤال ورد عليه  
لو كان المذنب يريد  
بالبيع والماله

المكره دون

[illegible]

١٢٠

فما ثبت بقاءه بلا دليل كجود المفقود وكذلك الامر

الطلف في حياة النبي ص أما يتناول حكمًا على التوفيق

فَيَصِيرُ الْبَقَاءُ اَحْتِمَالًا فَاَمَّا حُكْمُ الطَّهَارَةِ فَوَحْيُ الْحَدِيثِ

فلا يحتمل التوقيت ولذلك قلنا جميعا في رجل اقرب من

عبدتم استواء اذ صم على اختلاف الاصلين اما

فَلَمَّا قُلْنَا إِنَّ قَوْلَ كُلِّ وَاحِدٍ مِّنَ الْعَاقِدِينَ لَلْأَعْدَىٰ

وعلى قول الباقين يرجع الى ما عرفت بدليله وهو انك

فَصَارَ مَحْمُودًا خَصْرًا فَمَا قَدِ الْمُسْتَدَى أَنَّهُ فَلَسَ جَمْعُ

الواصل عرف سبليله فلم يكن حجة على خصمه وإنما الاحتجاج

بمعاض الاسباه قتل قبل فزع ان غسل المرافق

في الوضوء ليس بفرض لأن من العايات ما يدخل وضوءه

مَالًا يَدْخُلُ فَلَا يَدْخُلُ بِالسُّكُوتِ وَهَذَا عَلَى بَعْضِ قُلُوبِ النَّاسِ

امرحاوت فلا يثبت بغير علم ولا ينقل لا تعلم

من ابي القاسم فان قال لا فقد جيل وان قال نعم فقد

لزم التماسا والعلل الدليل واما الذي لا يستغل الا بال

بعض الافكار الفاضلة مثل قول بعض اصحاب الشافعي

فمن النكاح انما هو لانتمس الفرج فكان حدث

باطنا

كما اذا امس وهو بول وهذا ليس بتعليل الظاهر ولا

ولا يرجع الى اصل وكذلك قولهم هذا مكاتب فلا يبع

التكفير باعتاقه كما اذا ادى بعض بدل الكتابة لان اداء

بعض الهدى عوضا عن غدا ياتى بقى الا الدعوى واما

الذى يكون مختلفا فى قولهم فبمن ملك اخاه انه شخص

بعض التكفير باعتاقه فلا يعنف بالملك كاتب العلم وقولهم

الكتابة للحالة انه عطف كتابة لا يمنع من التكفير كان فاسدا

كالكتابة بالخر وهذا في نهاية الفساد لان الاختلاف في

ذلك ظاهر فلا يبقى وصف اصلا واما الذى لا يسكن في

الكتابة

الكتابة



أَهْلُ بِلَاسِهِمْ لَا عِلَالَ دَلِيلُ بَنِي لَارِجٍ فِي الدَّارِ وَهَذَا

لا يجتمع جوده فلاذلي كيف يجتمع جوده وكيف يصير دليل

واللهم ما ذكر مجموع في العشرة الاخيرة لا تحسب الايام

فيم الاول انه قد ذكر اسم منزلة السك والسك منزلة المارة

والأخس للماء يعني أن القياس ينفي ولم ير ذلك

به القياس ايضا فوجب العمل بالقياس وهو انه لم يسرع

الحسنى الى الغنى ولم توجد ولا الناس يتفاوتون

في العلم والمعرفة بلا شبهة فتول المعاني لم يبق الدليل مع

أما الفصول عن غيره في حرك الدليل لا يصلح جهة لهذا

وَعَلَّمَ وَحَيَّانَ الرَّسُولَ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ بِأَمْرِ الْمَدِينَةِ فَالْحَقَّ بِيَدَيْهِ  
قَالَ عَلِيٌّ عَالِمٌ بِمَعْنَى الْوَعْدِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ مِنَ الْغَافِلِينَ

11-15-52

موقع هذا النوع من صاحب الشرح بقوله يؤخذ لا يجنبنا الذي

التي هي والله هي السبل فساهة بالعدم دليل قاطع علي

عنه ادلا بحري عليه السهو ولا وصف بالعجب فاما البطلان

106

صفة العبد تلائمهم والسوي يعينهم فن ادعى انه يعرف

كل شيء يسب إلى السوء والعبد لم ينظر ومن معني العبد

لا ادخل اضطر الى التقلد النسخ اهل

فأما الحكم الثابت بتعليل النص في فقرة حكم النص

[illegible]

فيما لا يرضيهم

أى لانا فدا كونا  
البلبل

وَمَا يَنْفَعُكَ الْعِلْمُ وَجَنَّتْكَ الْغَنَى

4/1

ولما كانت هذه الحجة باطلة انما

اثبات الوجوب وصفه واثبات الشرط وصفه

الحكم وصفه والتابع هو فرع حكمه

بأوصاف معلومة والتعليل للأقسام الثلاثة الأولى

لأن التعليل شرع منه كالأحكام الشرعية على اعتبار

اثبات الوجوب وصفه اثبات الشرع وفي اثبات الشرط

ابطال الحكم بفرعه وهذا شرع ونصب أحكام الشرع بالبرهان

باطل وكذلك فرعها والقياس على الاعتبار بالشرع

فبطل التعليل لهذه الأقسام جملة وبطل التعليل للثلاثة



إلى أبحاث العجيب الوصف والبيان  
والطريق أو ضمن أبحاث أو كذا  
فكملت إلى الأقسام الخمسة المذكورة  
وقد كتبت حكم معلوم إلى أخوتي  
انظر له صلياً  
خلات

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

بإيضاح أن نصيرها ليس حكم من غيري فقطت عند الوجوه كلها

[illegible]

فلم يبق الا اربع فاما تفسير القسم الاول فذكر في الحديث

بالحق في بيع الثوب الهروي  
بالهروي ابراهيم النسيه

انتم انتموهم النسب وهذا خلاف وقوع في الحما

لَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ هَذَا خِلَافًا لِمَا فِي الْجَمْعِ فَالْجَمْعُ

**مجلس القضاء**

ثلاثة بالراي والائتمار وانما يحس الكلام فيه

إثباته بالراجح والائتمار وإنما يجب الكلام فيه بأسان

سقط

وَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَحْمَةٍ مِنَّا لِيُبَيِّنَ مَا نَالُوا لَوِ اسْتَأْذَنُوا مِنَّا لَوِ اسْتَأْذَنُوا مِنَّا لَوِ اسْتَأْذَنُوا مِنَّا

او دلالته او اقتضایه و كذلك اختلافه في السفراته

بالطريق الأولى نظام

في الجنس، انقراضه.

الصلوة أم لا لا يصح التكليف بالقاسر بل لا يكره

الروي لما اختلف وقع في الموجب للتعريب  
التكميم بالشيء النص او لا

سفر اصفیاء ام لا لا حج

فقلنا في مسألة الجنس الواحدنا الفضل الذي لا يقابله

حکیم بن عبد اللہ

فعلنا في مسله بحسب الاوجاد الفصل الذي

فوقند العاوضة محرماً ما ذكرنا من العلم ووجدنا هذا

الربيع

في عهد العاوية محراباً بادرى من العلة و  
بيانها

بِسْوَئِ سَمِيئَةٍ بِحَقِيقَتِهِ حَتَّى فُسِدَ الْبَيْعُ بِمَازِفَةِ الْخَمَالِ

از قهقهه لعل

يسوي سبيلهم بحقيقته حتى يسلك السبيل  
لأنه باب الحيات  
وهو ما يتلوه  
الربيع  
الربيع

لا بد من بيان الحقائق  
وهي ما يختلط فيها  
الغيب والظاهر  
على العبد

607-519

والنبي عليه السلام من  
الفضل والبر والهدى

بسمه و بالاعتماد  
الفصل الثاني  
في بيان كيفية  
الاجازة في  
الخط تصوير

لا يوجد  
في النسخة

المضاف

وقد وجدنا في النسبة شبهة الفضل وهو الحول

الوضع العباد وقد وجدنا في النسبة شبهة العلو وهو

أحد صفي العلة فانبأه بالله النص وكذلك فعلنا في

السفران النبي عم قال أن الله تصديق عليكم فاقبلوا

صفته وذلك اسقاط محض فلا يصح رده ولا التقرين

تخصيها بخلاف الفطر في السفر لأن التخصي على وجه

لا يتضمن رفقا وتبعاً من صفات الملهية دون العيون

عليها عرف فبذلك دلالات النصوص وما ضاع السبيل

صفة السوم في الانعام استقرت للزكوة أم لا وهل هي

في التي لا تباحية للصالحين ومن القتل في حق  
القتل الوجوب للفرار وفي حق الذين الحجب للفرار

واما اختلافهم في الشرط فكل اختلافهم في شرط التسمية

في البيت ومن يوم الاعتكاف ومن الشهود في

وشرط النكاح لصحة الطلاق عند السامعي

في صفة من صفة السود في النكاح رجال ام رجال

وَأَمَّا الْفُلُ فَإِنَّا مُتَجِدُونَ فِيهِ

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يُشْتَرَطُ الْعَدَالَةُ وَالْإِقْدَامُ بِشَهَادَةِ السَّامِعِ  
وَشَاصِدِي عَدْلٍ فَإِنَّ عِبَارَتَهُ يَدْعُو إِلَى اشْتِرَاطِ الْعَدَالَةِ وَبِشَاصِدِي

أنا الوضوء شرط يجوز بغير النية وأما الاختلاف في الحكم

فَاعْتَلُوا بِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَسَبَّحُوا لِلَّهِ فِي الْآثَانِ

فانما غلب

[illegible]

عليه السلام

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

... ..

الاختلاف

في حكم الميتة ومن اشعار البين وما صفة الميتة

في صفة الورث وفي صفة الاضحية وفي صفة العرق وفي صفة

حكم الرهن بعد انقاضه انه وفي صفة الجاني الاستبراء

وما خذله في كيفية محض بللهم وفي كيفية حكم البيع

انه ثابت بنفسه ام يخرج الى قطع المجلس ولا يلزم اختلاف

الناس بالركبي في يوم يوم اخر لانهم لم يختلفوا ان الصوم

شرع في الالبام وانا اختلفوا في صفة حكم النبي وذلك لانش

بالركبي وانا انكرنا هذه الجملة اذ لم يوجبها في الشريعة

بضع تعليلها فاما اذا وجد فلا يابى ان لا ترى اختلفوا

الاختلاف في حكم الميتة ومن اشعار البين وما صفة الميتة  
في صفة الورث وفي صفة الاضحية وفي صفة العرق وفي صفة  
حكم الرهن بعد انقاضه انه وفي صفة الجاني الاستبراء  
وما خذله في كيفية محض بللهم وفي كيفية حكم البيع  
انه ثابت بنفسه ام يخرج الى قطع المجلس ولا يلزم اختلاف  
الناس بالركبي في يوم يوم اخر لانهم لم يختلفوا ان الصوم  
شرع في الالبام وانا اختلفوا في صفة حكم النبي وذلك لانش  
بالركبي وانا انكرنا هذه الجملة اذ لم يوجبها في الشريعة  
بضع تعليلها فاما اذا وجد فلا يابى ان لا ترى اختلفوا

في حكم الميتة ومن اشعار البين وما صفة الميتة  
في صفة الورث وفي صفة الاضحية وفي صفة العرق وفي صفة  
حكم الرهن بعد انقاضه انه وفي صفة الجاني الاستبراء  
وما خذله في كيفية محض بللهم وفي كيفية حكم البيع  
انه ثابت بنفسه ام يخرج الى قطع المجلس ولا يلزم اختلاف  
الناس بالركبي في يوم يوم اخر لانهم لم يختلفوا ان الصوم  
شرع في الالبام وانا اختلفوا في صفة حكم النبي وذلك لانش  
بالركبي وانا انكرنا هذه الجملة اذ لم يوجبها في الشريعة  
بضع تعليلها فاما اذا وجد فلا يابى ان لا ترى اختلفوا

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
الميرزا محمد باقر  
الطباطبائي  
القمي  
الذي كان له  
الفضل في  
تأليفه  
هذا الكتاب  
الذي هو  
من كتب  
الشيخ  
الفاضل  
الميرزا  
محمد باقر  
الطباطبائي  
القمي

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الفاضل  
الميرزا محمد باقر  
الطباطبائي  
القمي  
الذي كان له  
الفضل في  
تأليفه  
هذا الكتاب  
الذي هو  
من كتب  
الشيخ  
الفاضل  
الميرزا  
محمد باقر  
الطباطبائي  
القمي

في التقايض في بيع الطعام بالطعام وتكملة فيه بالربح  
في التقايض

قد لا تأوخذنا البتة أصلاً وهو القرب ووجدنا الجواز  
فإن تقايض البديلين شرط فيه لا بداع واعتبار أن كل منهما ما لا  
بدون أصلاً وهو بيع سائر السلع فلذا وجدنا في  
صحت التعديلة الاتري أن من ادعى إيجاب التسمية  
شرطاً بالقياس لم يجد له أصلاً ومن ادعى إيجاب الصوم  
في الاعتكاف شرطاً بالقياس لم يجد له أصلاً أيضاً وهذا  
باب لا يجمي عدد فروع فاقترنا فيه على المساواة التي  
وأما النوع الرابع فغلب وجهين في حكم الحكم وهما

القياس والاستحسان  
وهو

الاستحسان هو الذي يكون معارضا للقياس الحق الذي سبق  
الذي قيل معناه التعلل بوجوه الخالصة وأشاعها من الأصول  
وهو الذي لا يوجب حكم استحياسا للغير بين هذا  
والآخر من الدليلين بل هو الظاهر الذي يستحق إليه  
الانعام قبل القياس على معنى أنه لا يزال الحكم عند  
ظهور اعتبار أهل الصناعة على التوفيق  
بين الطرفين

والاستحسان وكل واحد منهما على وجهين

أما أحد نوعي القياس فاضع اثره والنوع

الثاني مظهر فسادها واستثنى صحة اثره

وأحد نوعي الاستحسان ما قوي اثره وإن كان

خفياً والثاني مظهر اثره وخفى فسادها وإن كان

عندنا أحد القياسين لكنه سمي به إشارة إلى

أنه الوجه الأول في العمل به وإن العمل بالآخر

جانب كما جاز العمل بالطرد وإن كان الاشتراك

منه ولا استحسان اقسام منه ما ثبت بالأثر

وحيث أن نظام منقولات من أول الباب وكل واحد منهما

الاستحسان والقياس فليس غرضنا هنا

الاستحسان والقياس فليس غرضنا هنا

الاستحسان والقياس فليس غرضنا هنا

الاستحسان والقياس فليس غرضنا هنا

الاستحسان والقياس فليس غرضنا هنا

من السُّؤْلِ الاجارة وبقاء الصوم مع فعل الناسي منه

ما ينبت بالاحياء وهو الاستنشاء ومنه ما ينبت بالخرق

وهو تطلب الحياض والآبار والأواني ولما غرضنا

تقسيم وجوه العلم في حق الاحكام وما صارت اليه

عندنا علم بانها ميتنا الذي ضعف انو قيا ساو

الذوقى انه استعملنا اي قياسا مستعملا وقد

الثاني وان كان خفصا على الاول وان كان جليلا

العبرة لقوة الانردون الظهور الانبي ان الدنيا

والعقبي باهنة وقد تخرج الباطن لقوة اثره وهو

والتعريف به في قوله تعالى  
والتعريف به في قوله تعالى  
والتعريف به في قوله تعالى  
والتعريف به في قوله تعالى

والمخلود والصفوة وتأخر الظاهر لضعفه انزوا كالنفس

مع القلب والبصر العقل فسقط حكم القياس جار

لاستحسان لعله في التقدير مثال ذلك ان سورة

الطهر في القياس بحسب لانه سورة بها من سبع مطلق فكان

سورة سبع البهايم وهذا معنى ظاهر الا ان لها سوا

في حرة الاكل وفي الاستحسان هو ظاهر لان السبع ليس

بنفس العين بل هو اذ الانتفاع به شرعا وقد ثبت

نجاسة فروض تحريم لحمه فاشتباها حكمه بين حكمين

وهو النجاسة المجاورة فثبتت صفة النجاسة في ذلك

والتعريف به في قوله تعالى  
والتعريف به في قوله تعالى  
والتعريف به في قوله تعالى  
والتعريف به في قوله تعالى

والتعريف به في قوله تعالى  
والتعريف به في قوله تعالى  
والتعريف به في قوله تعالى  
والتعريف به في قوله تعالى

والتعريف به في قوله تعالى  
والتعريف به في قوله تعالى  
والتعريف به في قوله تعالى  
والتعريف به في قوله تعالى



خلاف سماع الدين الامام في تفسيره  
و هو انه يفسر قوله تعالى  
و قوله تعالى و قوله تعالى  
و قوله تعالى و قوله تعالى  
و قوله تعالى و قوله تعالى

17

الابتلاء

ولما به وسباع الطير تشرب الماء على سبيل الاخذ

تأیید شد و الفقه

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والعظم طاهر لما نه خلا من مجاوز النجس لا توجب أن

و هو ان يوافق نقله من مكانه الى مكانه

عظم المبتدأ ثم فاعلم الخ وبي فصار هذا باطنا بعد

۱۰۰

هذا الظاهر في مقابلته فسقط حكم الظاهر لعدم علم

ای دلیل ناانینعدم  
حکم مع وجوده

الاستفسار

111

الحكم لعدم الدليل لا يعلم من باب الخصم على اثنين في

أما ما يقع الثاني  
من القصاص ونقضه  
فليس الاستيفاء

الانسان على ما ينبغي عدم الحكم مع وجود الدنيا

باب إبطال تخصيص العمل بالنسبة للمدني وإما الذي

استفسار

2  
الرد على استنارة  
صحة النسب

ظهور فسادہ واستغرت صحروا، و فہو القیاس الی

فيلاد

علماء وای قابل استعسان طهران و اسیر  
ای طهران و بالینه

الكاتب في القياس

فسيطعون مناهم فالوايكم نوابه الجدة

فيا سادع علم الجواند است

بالسجود دون الاستهسان وفي الاستهسان لان كل واحد من

وكل واحد منهما مخالف للاخر

باب الصلوة ان يسير كعبا فباسم الله المصطفى في صومعه

أي سجدة في الصلوة عابد الله المصطفى في صومعه أي سجدة في الصلوة عابد الله المصطفى في صومعه

قال الله عز وجل لا تعبدوا ما لا اله الا هو العليم الغني

لا اله الا هو العليم الغني لا اله الا هو العليم الغني

هذا انظر فانه لا وجه القياس في هذا المحض لكن القليل

او كيبانين الباطن والاستحسان من غير وجه يفسد

الباطن وببانه ان السجود لم يجب عند التلاوة

منعوبة التي انما هي من غير وجه مستقل بنفسه

بغير ما يصلح تواضعا عن هذه التلاوة والركوع في

يعمل هذا العمل محل في الركوع في غير الصلوة وبخلاف

أي سجدة في الصلوة عابد الله المصطفى في صومعه

أي سجدة في الصلوة عابد الله المصطفى في صومعه

أي سجدة في الصلوة عابد الله المصطفى في صومعه

أي سجدة في الصلوة عابد الله المصطفى في صومعه

أي سجدة في الصلوة عابد الله المصطفى في صومعه

أي سجدة في الصلوة عابد الله المصطفى في صومعه

أي سجدة في الصلوة عابد الله المصطفى في صومعه

أي سجدة في الصلوة عابد الله المصطفى في صومعه

أي سجدة في الصلوة عابد الله المصطفى في صومعه

أي سجدة في الصلوة عابد الله المصطفى في صومعه

أي سجدة في الصلوة عابد الله المصطفى في صومعه

أي سجدة في الصلوة عابد الله المصطفى في صومعه

والله اعلم بالصواب

وذكر جعل القياس في القياس  
المتأخر في القياس

وذكر جعل القياس في القياس  
المتأخر في القياس

المتأخر في القياس

الظاهر مع الفساد الباطن وهذا قسم عز وجوده فالقسم

الاول فالثاني ان يحمي وفرف ما بين المستحسن بالاثار او

الاجماع والضرورة وبين المستحسن بالقياس الخفي ان هذا

يصح تعديه بخلاف الاقسام الاول لانها غير معلومة الاثري

ان الاختلاف في الثمن قبل قبض المبيع لا يوجب بين البائع

قياسا لان المشتري لا يدعي عليه شيئا واما البائع هو الذي

وفي الاستحسان يجب اليقين عليه لانه ينكر تسليم المبيع بما

المشتري مما وصلا حكم قد تعدي الي الودين والى الاجازة

112  
في القياس  
المتأخر في القياس  
المتأخر في القياس

في القياس  
المتأخر في القياس  
المتأخر في القياس

في القياس  
المتأخر في القياس  
المتأخر في القياس

والا شبه ذلك ولا بعد القبض فله يجب بينه وبينه الا

بخلاف القياس عند ابي حنيفة وايسر سفرهما الله عليهم

نظيره الى الواو هو الحال هناك المستغرقة وانما انك على

بعض الناس استخسانهم لجهلهم بالملاد واخراج الملاد

ما قلنا سلكنا للمناجاة في العبارة وثبت انهم لم يتكلموا في

بالقوة والسهوة وقد قال الشافعي في بعض كتبه استخس

وبابها اللطيف وقد والاستخسان اقصاها واقواها

والاستخسان بالانزيس من باب غصب العدل اضاعلي

ما بين انشاء الدولة وقولنا في بيانهم لعمدة انما كانت

مابين انشاء الدولة وقولنا في بيانهم لعمدة انما كانت

مابين انشاء الدولة وقولنا في بيانهم لعمدة انما كانت

الحلک انما یستبہر بالکفر قطعاً و یستنی علیہ مسائل احوال

أما أنهم مصيبون في اجتهادهم لا محالة  
فاحتمال الخطأ قائم في اجتهادهم

100-443887-1

في الاختصار والعلم فيه في شرطه حكم اما شرطه فان يجوز علم

بما فيه وجوده التي قلنا وعلامة البسم بطرقها ومتونها

معانيها وأما يعرف وجوه القياس على انضمة كنانا هذا

وَأَمَّا هُكْمُهَا فَالْأَصَابَةُ بِغَالِبِ الرِّبَا حَتَّى قَلِيلًا لِمَنْ يَتَّبِعُهَا

ويعيب وقال القسرة كل مجتهد مضى فالحاصل ان

في موضع الخلاف واحدًا وسعدًا "فقدنا الحق واحدًا"

113

اختلف الناس في انه هل يكون له ثم حكم معين في المسئلة الاختصاصية  
فقال الاجتهاد ام لا فذهب كل من قال كل من جهة مصيب الى انه لا حكم  
فوجد كل من جهة ادراك الحكم فيها تابع لفن المجتهد حتى كان حكم الله  
وذهب طائفة الى انه لا حكم فيها وهو المراد بتعدد القواعد  
تدريج فيها والو حكم الله تعالى فيها ما حكم الآباء وهو  
المراد من قوله لا واحد من الجمل اخذوه

[illegible]

وقال بعض الناس وهم المعتزلة الخوف يستلزم التوكل

مصيب فيما اذكي اليه اجتهاده ثم اختلف من قال بالحق

فقال بعضهم باستنواها الى التزلة وقال علمهم بل واحد

الجملة اختلف واختلف اهل المقالة الصعبة فقال بعضهم

الاجتهاد اذا اخطا كان محطيا ابتداء وانتهاه وعلى بعضهم

بل هو مصيب في ابتداء اجتهاده لكنه محط في انتهاءه فاطل

وهذا القول لا يخرج من المحذور عندنا وقد روي ذلك عن ابي حنيفة

انه قال كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد ومعنى هذا

ما قلنا اجمع من ادعي الخوف بان المجتهدين جميعا لا يخطئ

والله اعلم بالصواب

أصل الحق ولا يتحقق ذلك علي في وسعهم لأن جعل الحق

متعدد أوجب القول بتعدد تحقيق الشرط التكليف كقبل

في الجتهدين في القبله أنهم جميعا جعلوا مصيب حتى تأتي

الفرض عنهم جميعا ولا ينادي بالفرض عنهم إلا بأبوابه المأمورة

مع إحاطة العلم بخطأ من استندبر الكثرة غير تعدد الحق

في الخطر إلا بما عند قيام الدليل كاصح ذلك عند اختلاف

الربط وعند اختلاف الزمان فذلك عند اختلاف الظرف

ومن قال بأسنوا الحقوق قل لأنه دليل التعديل في

التفاوت ووجه القول الآخر أنه مقتضى التكليف

أي يودي إلى إسقاط التكليف من كل وجه وفرض

الطلب لأن القول كان حقا أصلا ثم علموا أنها

لا تتغير النفس وتعال الفكر في الطلب فإبادة





من كتاب...  
 في...  
 من...  
 في...  
 من...  
 في...

ما اخطأت فلك حسنة وقال ابن سعود رضي الله عنه  
 عظمة الاجتهاد

المفوض ان اصب في الله وان اخطأت فن ابن ام محمد

وصلى النبي فوضت نفسها الى زوجها  
 اي زوجت نفسها بلا مهر

وفي رواية في ومن الشيطان والله ورسوله منه بيان

وقال النبي عموذا حاصرتم حصنا فارادكم ان تزلوم

115

عليكم الله تعالى فلا تزلوم على حكم الله ثم فانكم لا تتقون

ما حكم الله فيهم وهذا دليل على احواله الخفاء ولان تعدد

الحقوق منته استدل لا بنفس الحكم وسبب اما السبب

فلا تافقنا انا القياس تعدي وضع لكم الحكم

تعد ولا يتعدى متعد الا انه يصير تغييرا جسيما فيجب

انما حكم الله تعالى فيهم وهذا دليل على احواله الخفاء

انما حكم الله تعالى فيهم وهذا دليل على احواله الخفاء

انما حكم الله تعالى فيهم وهذا دليل على احواله الخفاء

ان يكون الحق متعديا بالنقص يعني

الانوار انا لو فهمناه غير معقول لم يكن حكمه متعديا

ما لا يجزمه سيفه يعني فلا يتعدى بالتعليل وفيه نقص

ويصير الحق مخالفا للاصل والاسناد لا بنفس الحكم

فهو لنا النظر والصوم وفساد المخلوق وصحة

الكل وصحة وجود الشيء وغيبه قيام الحق

في شيء واحد يستعمل اجتماعا ولا يصلح المستعمل

شوايضة التكليف تحصل باقتناء من جهة الاجتهاد

ابتداء وقال ابو حنيفة رضي في مدعي البراءة اذا لم

و ان اخطا واعذله

Handwritten marginal notes in Arabic script surrounding the main text.

اعمال الخضر اعطى الكفيل  
وقد اسلم المال اليه

११/११/११

شهوة اللذات والاربابه انما العقل المدعي وهذا

سَيِّئُ أَخْطَاةٍ التَّضَاةُ وَهُوَ جَوْزٌ سَمَاءٌ حَرٌّ وَهُوَ

لما كان القابل ان يقول الخف وان  
فوجد العمل ما هو بالبل باحتجار

لأنه في حق المطلوب ما يلحق الحق وهو في المورد

وقال محمد بن رجب في المتلأعين ثلثا ثلثنا إذا فتر القاض

بينهما نقد الحكم وقد اخطأ السنّة ودليل ما قلنا من

الذهب لاصحابنا رحمهم في ان الحبيب خطي ويصيب

فِي كِتَابِ أَصْحَابِنَا الثَّوَمِينَ إِلَى بَعْضِهِمْ وَلَمْ يَسْلَمْ الْقِبْلَةُ

الذهب عندنا في ذلك ان المتري خطي ويصيبه

كفره من المجتهدين الأتريكة قال في كتاب الصلوة

مکمل و جامع ہے

بيان الغيرة

في لهم صلوا جماعة وتحرقوا القلعة واخذوا قلعها

حال امام وهو حاله فسدت صلوة لانه تحرق القلعة

ولكان الكفر موابا والجهات قلعة لا يفسد ولا يكتفى

التمزيق والطب كالجماعة اذا صلوا في جوف الكعبة واما

قوله ان التحمي للقلعة لا يبعد صلوة فانه لم يطف اصابه

الكعبة بقينا بل كلف طلبه على رجاء الاصابة لكن الكعبة

غير مقصودة بعينها واما المقصود وجه الله ثم واستقبل

القلعة ابتداء فاذا حصل الابتداء بما في قلبه من رجاء

وحصل المقصود وهو طلب وجه الله تعالى سقطت

فيهم صلوا جماعة وتحرقوا القلعة واخذوا قلعها  
حال امام وهو حاله فسدت صلوة لانه تحرق القلعة  
ولكان الكفر موابا والجهات قلعة لا يفسد ولا يكتفى  
التمزيق والطب كالجماعة اذا صلوا في جوف الكعبة واما  
قوله ان التحمي للقلعة لا يبعد صلوة فانه لم يطف اصابه  
الكعبة بقينا بل كلف طلبه على رجاء الاصابة لكن الكعبة  
غير مقصودة بعينها واما المقصود وجه الله ثم واستقبل  
القلعة ابتداء فاذا حصل الابتداء بما في قلبه من رجاء  
وحصل المقصود وهو طلب وجه الله تعالى سقطت

فيهم صلوا جماعة وتحرقوا القلعة واخذوا قلعها  
حال امام وهو حاله فسدت صلوة لانه تحرق القلعة  
ولكان الكفر موابا والجهات قلعة لا يفسد ولا يكتفى  
التمزيق والطب كالجماعة اذا صلوا في جوف الكعبة واما  
قوله ان التحمي للقلعة لا يبعد صلوة فانه لم يطف اصابه  
الكعبة بقينا بل كلف طلبه على رجاء الاصابة لكن الكعبة  
غير مقصودة بعينها واما المقصود وجه الله ثم واستقبل  
القلعة ابتداء فاذا حصل الابتداء بما في قلبه من رجاء  
وحصل المقصود وهو طلب وجه الله تعالى سقطت

فيهم صلوا جماعة وتحرقوا القلعة واخذوا قلعها  
حال امام وهو حاله فسدت صلوة لانه تحرق القلعة  
ولكان الكفر موابا والجهات قلعة لا يفسد ولا يكتفى  
التمزيق والطب كالجماعة اذا صلوا في جوف الكعبة واما  
قوله ان التحمي للقلعة لا يبعد صلوة فانه لم يطف اصابه  
الكعبة بقينا بل كلف طلبه على رجاء الاصابة لكن الكعبة  
غير مقصودة بعينها واما المقصود وجه الله ثم واستقبل  
القلعة ابتداء فاذا حصل الابتداء بما في قلبه من رجاء  
وحصل المقصود وهو طلب وجه الله تعالى سقطت



فاما صابة المطلوب فان احدهما وقال عبد الله لسرفوق

رضي الله عنهما كلا الاصاب وصنع سرفوق احب الي فقال

سيفان رقي المغرب ولان كل منهما مكلف باي وسعة

فاستوجب الاجر على ابتداء فعله وحرم الصواب والنواب

في اخره اما بتقصيره او حرمانا من الله ثم ابتداء واقضه

بذرفه على رسول الله صلى الله عليه وسلم باشارة الي بكرض

فكيف يكون خطاء الا ان هذا كان رخصة والمراد بالاية

على حكم العزيمة لولا الرخصة فالخطي في هذا الباب لا يضل

ولا يعاتب الا ان يكون طريق الصواب بينا فيعاتب

وَأَمَّا نِسْبَةُ الْقَوْلِ بِتَعَدُّدِ الْحَقُوقِ إِلَى الصَّحَابَةِ فَقَوْلُهُمْ

الاصح وفي تصويب كل مجتهد وجوب القول بالاصح وإن

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

عندنا ان يقال ان المتهود يصيب ويخطى على تحقيق المراد

احترزنا عن الاعمال ظاهرا وباطنا وعلى هذا احركنا

مُتَابِعُوا عَلَيَّ مَضَى أَصْحَابِنَا الْمُتَقَدِّمُونَ وَلَوْ كَانَ كُلُّ

مصالسفط المونة وبطل الاجتهاد وتصل هذه

مسألة تخصيص العلق وهذا

من أمهاتنا من أجاز تخصيص العلم الموثق وذلك

العراق كونه قال  
الامام علي

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في المسالك والسير  
والعلم الذي هو نور القلب والروح والروح التي هي نور  
العلم والروح التي هي نور العلم والروح التي هي نور العلم

ان يقول كانت علي توجب ذلك لانه يجب مع قيامها

لان فصل مخصوص من العلة بهذا الباب واضح بان

غير المناقض لغير هذا ظاهر لانه بيان انه لم يدخل لانقض

ولا ابطال ونقض المخصوص على المكاب والستة دون المنا

نقض على العلة بل تناقض قال ولان المعدول من القياس

بسته اوجاع او ضرورة او استفسان مخصوص من الاجام

ولان النعم ادعي انه هذا الوصف علة فاذا وجدوا حكمه

احتمل ان يكون العدم لفساد العلة في تناقض وحتم

ان يكون العدم لانه فوجب ان يقبل بيانه ان ابرز

هذا هو المقصود من هذا الفصل وهو بيان ان العلة لا يمكن ان تكون علة لغيرها في نفسها بل هي علة لغيرها في غيرها

هذا هو المقصود من هذا الفصل وهو بيان ان العلة لا يمكن ان تكون علة لغيرها في نفسها بل هي علة لغيرها في غيرها

هذا هو المقصود من هذا الفصل وهو بيان ان العلة لا يمكن ان تكون علة لغيرها في نفسها بل هي علة لغيرها في غيرها

هذا هو المقصود من هذا الفصل وهو بيان ان العلة لا يمكن ان تكون علة لغيرها في نفسها بل هي علة لغيرها في غيرها



لأن ما عايناه من تناقض ولذلك لا يقبل مجرد قول شخص بل

لا احتمال الفساد بخلاف النصوص لأنها لا تتخلف فساداً

نوبي على هذا تقسيم الموانع وهي خمسة حسنا وهي ما يمنع

الاعتداد العلة ومانع يمنع تمام العلة ومانع يمنع حكم العلة

ومانع يمنع تمام الحكم ومانع يمنع لزوم الحكم وذلك في الرابي

إذا انقطع وتر أو انكسر فوق سهمه فلم ينعقد علة وإذا

حال بينه وبين مقصده حابط يمنع تمام العلة حتى لا يعمل

الاحتمال ومانع يمنع ابتداء الحكم وهو ان يصيب فدية

تدريس أو غيره الذي يمنع تمام الحكم ابتداءً من كونه

فانقطع السهم الذي يمنع تمام الحكم ابتداءً من كونه

فانقطع السهم الذي يمنع تمام الحكم ابتداءً من كونه

Handwritten marginal notes in Arabic script surrounding the main text.

بأن كانت البقية هي ثاقل رست بعد البيع وكلفت بملأ الكرم أم تبقيت وروعت في سهم الحاج ما كان في يده من البيع وفيما هم في المظلمة أخرجهم مستوفين

فَيَسْتَمَلُّوْا الَّذِي يَمْنَعُ لَكُمْ وَهُوَ مُبَصِّبٌ فَيُفْرِضُ بِهِ

و بصیر صاحب فراش ثم یصلی کطیع خامس فیما بین

فالباب من ثمرة الفلاح فيصير مغلوجا وكافيا

فان استدفه اطلعنا في حكم الصريح هذا بيان

الموانع المحسوسة ومثلها من الشرعيات البيع إذا عظم

البحر لم ينفذ وإذا اضيف اليه مال غير ملوك الباطن

تمام الانعقاد في حنف المالک وخيار الشريعة ابتداء

الحكم وخيار الرقيب يمنع تمام الحكم وخيار العيب يمنع لزوم

الحكم واما الذي قيل على صحة ما ادعينا من ابطال

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

لزوارة ان يصيبه في مرض به  
ثم يصير له طبع خاص في امن  
البحر فيصير مغلويا وانما في مرضه  
بما في حكم الصحيح هذا بيان  
الم من الشريعات البيع اذا اظهر من  
بها الى مال غير مملوك للبايع مع  
الملك وخيار الشرايع ابتداء  
ام الحكم وخيار العيب من مملوك  
فما لا دعينا من ابطال

مخصوص العقل ان تفسيره الخاص ما مر ذكره وان قيل

الخاص يشبه الناسخ بصيغة ويشبه الاستثناء بحكمه

واذا كان كذلك وقع التعارض بين النص في نفسه

بصاحبه ولكن النص العام يلحقه ضرب من الاستعارة

ايرتبه بعضهم بقائه حجة علي ما مر وهذا لا يكون في العقل

ابدا لان ذلك يؤدي الي التصويب لكل جهته فيوجبه حجة

الاجتهاد عند الخطأ والمناقضة وفي ذلك قول بالا صلح لكن

الحكم انما يمنع زيادة وصف او نقصانه الذي يسميه

مخصوصا بزيادة او نقصانه بتبدل العلة فيجب ان

Handwritten marginal notes in Arabic script surrounding the main text, providing commentary and additional legal reasoning.

120

منه من غير ان يكون  
بأحد الطرفين

منه من غير ان يكون  
بأحد الطرفين

العدم الي عدم العلة لا يحتاج اوجب الخصم مع قيام العلة  
وقد ما يتنازع بينهم في العلة الموثقة انهم ينسبون عدم الحكم  
الي مانع مع قيام العلة فصار لكل واحد الخصم في بعض ما يتنازع  
العام مع قيام دليل العموم ونحن ننسب العدم الى عدم العلة

لأن العلة تنعدم لعدم وصف في العلة او يراى ذلك والعلم

بالعدم ليس من باب الخصم وخصا طريق احكامنا في

الاستحسان لان القياس ان ترك بالنص فقد عدم حكم

العلم لعدمها لان العلم لم يجعل له في مقابلة النص فبطل

حكمها لعدمها لا مع قيامها بدليل الخصم بخلاف النصين والشرع

العلم

العلم

لأن أحد ما يفسد صاحبه فوجب القول بالخصوص وكذلك

إذا عارضه إجماع أو ضرورة لم يفسد الوصف علمه لأن الفرق

إجماعا أيضا والاجماع مثل الكتاب والسنة وإن عارضه

استحسان أو جب عدم الأول لما ذكرنا في باب الاستحسان

فصار عدم الحكم لعدم النعته فلم يكن من باب الخصوصية وكذلك

نقول في سائر العلال المؤثرة وبیان ذلك في قولنا في الصيام إذا

حب الماء في حلقه أنه يفسد الصوم لما ذكرنا الصوم قد فات

وبلزم عليه فعل الناسي فنأجاء الخصم قال امتنع حكم

هذا التعليل ثم مانع وموالاة وقلنا نحن انعدم لعدم

121

امتنع

وهي قيات ركن الصوم فإنها  
عمدت بسبب زيادة التعقيد بها

صوم الناسي

وهو في علمه إلّا حكم  
ثم على صومك فإنما حكم  
الله واستأذنه

بأنه في صوم

النعته

فإن صوم يفسد  
مع قيات ركن الصوم

فإنه في صوم

بأنه إذا موضع الضرر  
يوجب عليه

بأنه لا يفسد

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بأنه في صوم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

لان فعل النامي منسوب الى صاحب الشرع فسقط عنه  
هذا النامي

هذه النسيطة الاعيان  
والا فاعمل سبيل الله

المانية وصلى الفعل عفو فبقى الصوم لبقاء ركنه لا مانع

مع فوات ركنه ومثل قولنا في الغصب انه لا صار سبب ملك

الغصب منه  
في ملكه

بذل المال وجب ان يكون سبب ملك البذل ولا المدين فانما

اي او اما البذل ففوقه  
من دون تخصيص العمل بانما استع

استع حكم هذه العلة فيه مانع وهو ان الغصب لا يمتد

الانتقال فكان هذا تخصيصا وهو باطل وانما الصحيح ما قلنا

ان الحكم عدم العلة وهو كون الغصب سببا لملك

الخصم لان ضمان المدين ليس ببذل عن العين الغصب

لكن ببذل عن اليد المتعاقبة لا قلنا انه ليس بجعل للبذل

واذا لم يكن في ضمان العين  
بذل العين فيكون العين  
مطلوبة

لما كان البذل لا يمتد الى المدين  
مما وجب له ملك المال والدين  
لا يمتد الى المدين مما وجب له ملك  
على فدية هذا المال  
هكذا الغصب هو سبب ملك البذل  
العين ليس سببا لملك البذل  
فليس يكون سبب ملك البذل  
اي لا يمتد

فان

والذي جعل عندهم دليل الخمر جعزاء دليل العدم

وهذا أصل هذا الفصل فاحفظه وحكمه فيه فقه كثير

فانما الغرض من هذا الكتاب هو بيان

قائمة بصغرا والخدوس من يرد على العبارات دون المعاني

ومن ذلك قولنا في الدنيا استخرفت الولد دفاعه مقامه ولم

الوليد ما بها واجتمع على الوحي وجاءت بيننا شجرة

بعضه واسطه الواحارت بناتها وامهاتها كبناته و

والله اعلم بالصواب

والعامة والخاصة فقال أهل المقالة المروية انه مخصوص

**قال في جعل عندكم دليل الخصم جعناه دليل عدم**

**وهذا أصل هذا الفصل فاحفظوا حكمه فيه فقد كبر**

**ومخلص كبير أتاكم لم يخص على العدل الطبعي الخالص**

**قائمة بصغيرا والخدوش يرد على العبارات دون المعاني**

**ومن ذلك قولنا في الدنيا نخرت الولد فانهم مقام خلق**

**الولدين ما بها أو اجتمع على الوطن وجاءت بينهما شبهة**

**المضية بواسطة الولادة بناتها وأمتها كبنتات و**

**وأباؤهن وإبنائهن كأبائها وإبنائها فنلزم على هذه أن لا يحرم**

**والعمات والثلاث فقال أهل المقالة الأولى أنه مخصوص**

五世

三

10

مع قيام العلة ولما نحن في العلة صارت علة لشيء آخر

وَقَدْ لَمْ تَجْعَلْ عِنْدَ عَارِضَةِ النَّصِّ وَفِي عِلْمِ عَارِضَةِ النَّصِّ

حكم النقيب بن دلايا بمقتضى الدعوى إلى الأخوات وغيرهن فلا يبقى

عَلَمٌ عِنْدَ مَعَارِضِ النَّصِّ فَيَكُونُ عَدَمُ الْإِثْمِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ وَالْعِلْمُ

من الغصون في شبي وهذا واضح جداً ومن أظلم المعرفة وأخس

الطوبى لمن سهل عليه تخرج الجمل على هذا الاصل ان شاء الله

العلاقات الإنسانية وطريقته وموتها

الاسم من الدعاء الموعود الوثوقان دفعها بطريق

سيدى بطريق صميم اما الفاسد قاربه اوجه المناقضة



ومصاد الوضع وقام الحكم عدم العلة والفرق بين الأصل

والفرع اما المناقضة فلما قلنا ان الصحيح من العلة اظهر

الناشئ بالكتاب والسنن والاعمال وذلك لا يخفى المناقضة

لله اذ انصهر مناقضة وجب تخريجه على قلنا من عدم الحكم

اعلم العلة المانع بوجوب الخصوص مثل قولنا مسح في وضوء

فلا يسن تكرار مسح الخف والابرم الاستحوا لانه ليس مسح

في السنة الجماعية الا ترى ان الحدث اذا لم يعقب ان لم يسن

مسحه وهذا يذكر في آخر هذا الفصل على الاستقصاء ان شاء

تعالى وكذلك فساد الوضع لا يتصور بعد صحة الامر اذ لا يلو

لان فساد الوضع لا يتصور اذ لا يلو  
لا يتصور فساد الوضع لا يتصور اذ لا يلو  
احدهم الا في ظاهره

في كتابنا في المناقضة  
في كتابنا في المناقضة  
في كتابنا في المناقضة

في سنة ١٢٨٠ هـ  
في شهر ربيع الثاني  
في يوم الاثنين

المكان والسنة والجماع بالفساد وانعدام العلة وقيام الحكم

فلا بأس به لاحتمال هذا الغرض الا ان العكس ليس بطريق

العلة للندب بل من وجوب الفرق فانما فسد لوجوه ثلاثة احدها

ان السبل منكر فسله الدفع دون الدعوى فاذا اذ في

الاصل يعني انما نصب مدعيه وان دعواه هذا المعنى الذي

لا يصلح للتعبئة الى هذا الفرع لا يمنع التعليل بعله متعدي فلم

لدعواه اتصال بهذه المسئلة ولان الخلاف في حكم الفرع ولم يضع

في الفرع الا ان انعدام العلة وعدم العلة لا يصلح دليلا عند

العدم على كونه فلا لا يصلح دليلا عند مقابلة الوجه اوي

عدم العلة على عدم الحكم

على ان هذا اذا ثبت في دعوى كونه الوجه

على ان هذا اذا ثبت في دعوى كونه الوجه

في سنة ١٢٨٠ هـ  
في شهر ربيع الثاني  
في يوم الاثنين  
في سنة ١٢٨٠ هـ  
في شهر ربيع الثاني  
في يوم الاثنين  
في سنة ١٢٨٠ هـ  
في شهر ربيع الثاني  
في يوم الاثنين

وإذا كان الأصل في اللفظ هو المعنى  
فإن كان اللفظ في الأصل هو المعنى  
فإن كان اللفظ في الأصل هو المعنى  
فإن كان اللفظ في الأصل هو المعنى

وأما النسخ الصحيح فوجهان للمنافعة والمعارضة وهذا

وهي أساس النظر لأن السبل من قبيل أن لا ينفعني  
المنفعة

المنع والانتكار وهي أيضا وجه للمنافعة في نفس الحق والمنفعة

في الوصف الذي جعله الله فهو موجود في الفرع والأصل

والمنافعة في شروط العلة والمنافعة في المعنى الذي يصرح به دليل  
الوصف

124

أما الأول فلا مانع من أن ينسك بالابتنحاف دليل من قبيل

المسافر في في النكاح أنه ليس له فلا يثبت بشهادة النساء

مع الرجال لما قد قلنا أن الاحتياج بالنفي والتعليل به باطل

وكذلك من نكح بالمرء وأما المنافعة في الوصف فلا مانع

أما وجه المنافعة في وجود  
الوصف في الله عز وجل

أما وجه  
نكح بالمرء

أما وجه  
نكح بالمرء

وإذا كان الأصل في اللفظ هو المعنى  
فإن كان اللفظ في الأصل هو المعنى  
فإن كان اللفظ في الأصل هو المعنى  
فإن كان اللفظ في الأصل هو المعنى

قد يقع بوصف مختلف فيه مثل قولنا في ابتداء الصبي أنه في

سلط على الاستهلاك ومثل قولنا في صوم يوم البخر أنه في

وإن النهي يدل على التحقق لأن هذا نسخ عند الخصم والتي

عن الشرعي لا يدل على التحقق عنده ومثل قول السامعي

في اليمن الغوس أنها معقودة وذلك الزمن أن يجبي

وأما المانعة في الشرط فقد ذكرنا شرط التعليق وأما

أن يمنع شرطها هو شرط الإجماع وقد عديم في الفتح

أو الأصل مثل قول السامعي في السلم الحالة أنه أحدهما

البيع فيثبت خلا وموجلا كنت البيع فيقال لا خلاف

البيوع فيثبت خلا وموجلا كنت البيع فيقال لا خلاف

أما من جهة التعليل فلا يغير حكم النص وإنما لا يمكن

الاصل معناه من عن القياس بحكمه وإنما لا نسلم هذا الشرط

وأما المانع في المعنى الذي به صار دليلا فهو ما ذكرنا من أن

لأن مجرد الوصف بلا أن ليس بجعة عندنا فلا يلزم الاحتجاج

به من الخصم على من لا يراه دليلا حتى يبين أنه وسيله في

هذا كله الإنكار وإنما يعتبر الإنكار معنى للصورة مثل قولنا

في الودع يدعى الرذانة القول فيه وهو مدح صفة

وليس للتبديل بعد المانعة إلا العارضة

وهي نوعان معارضة فيها منافضة ومعارضة خالصة

125

أما العارضة التي فيها مناقضة فالقلب وهو نوعان <sup>يقال</sup>

العكس وهو نوعان لكن العكس ليس من هذا الباب القلب

فلم يعين في اللغة يقوم بكل واحد منها

اما الاول فانه يجعل الشيء منكوسا اعلاه واسفله

الحياه ومثلها من الاعتراض ان يحصل العلل على العلم

معلوم لان العلة اصل والحكم تابع فاذا اقبلت فقد جعلت

منكوساً فكان هذا معارضة فيها منافع لأن المصلح

منه لما صار حكما في الاصل واحتمل ذلك فسد الاصل فبطل

لقياس وإنما يصح هذا فيكون التعليق بالحرف كما قالوا

